

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :

المصرى المعاصر : مقارنة أمبيريقية

الصحافة المصرية وفكرة انشاء جامعة مفتوحة

المجتمع الأردنى من خلال أغانيه

المادية الجدلية

العنف فى الأسرة : حالة ضرب الزوجة فى مصر

(باللغة الانجليزية)



مؤتمرات

رسائل جامعية

عرض كتب

يناير ١٩٨٩

العدد الأول

المجلد السادس والعشرون

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
- ٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- ٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلفة غير النى كتب بها ، فى حوالى صفتين .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
 - قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .
 - وتكون المراسلات على العنوان التالى :
- المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

يناير ١٩٨٩

العدد الأول

رون

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد السادس والعشرون العدد الأول يناير ١٩٨٩

محتويات العدد

الصفحة

أولا : دراسات وبحوث

- ١ - المصري المعاصر : مقارنة نظرية وامبيريقية لبعض
أبعاد الشخصية القومية المصرية
أحمد زايد ٣
- ٢ - الجدل الفكرى فى الصحافة المصرية إزاء فكرة انشاء
جامعة مفتوحة فى مصر
نجوى حسين خليل ٣٣
- ٣ - المجتمع الأرننى من خلال أغانيه الشعبية
أحمد الربابعة ٦٥
- ٤ - المادية الجدلية
إبراهيم العيسوى ١٠٣

ثانيا : ندوات ومؤتمرات

- ١ - دور الاستثمار الخاص فى تحقيق أهداف خطط التنمية
أحلام السعدى ، حسنين كشك ١٢٣
- ٢ - السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير
حماد إبراهيم حامد ١٣٧

ثالثاً : رسائل جامعية

- ١ - تدخين السجائر طويل المدى
هند سيد طه
١٦٣
- ٢ - أنماط التفاعل بين النظم التقليدية والحديثة : دراسة
لبعض النظم الاجتماعية فى المجتمع اليمنى
رشاد محمد العلمى
١٧٣
- ٣ - بعض جوانب السلوك اللغوى لدى مرضى الفصام
جمعة سيد يوسف
١٧٩
- ٤ - التمييز بين فئات من مرضى الصرع
سهير فهيم الغباشى
١٨٩

رابعاً : عرض كتب

- مصير القطاع العام فى مصر
تأليف فؤاد مرسى
عرض نقدى على فهمى
١٩٧

خامساً : مقال باللغة الانجليزية

- العنف فى الأسرة : حالة ضرب الزوجة فى مصر
ملك زعلوك
٢٠٧

دراسات وبحوث :

المصري المعاصر

مقاربة نظرية وامبيرقية

لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية (*)

احمد زايد (*)

(١) المشكلة :

منذ أن بدأ الاهتمام العالمى بدراسات الطابع القومى للشخصية أثناء الحرب العالمية الثانية، والباحثون - الأجانب فى البداية ومن بعدهم الباحثون المصريون - لا يكونون من تكوين افتراضات وانطباعات عن الشخصية القومية المصرية. بل أن الاهتمام بالسلمات الثابتة فى شخصية الانسان المصرى قد ظهر قبل الحرب العالمية الثانية بكثير، وعلى وجه التحديد منذ كتاب «وصف مصر» الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية. فقد وصف شابرول - الذى كتب المجلد الخاص بالعبادات والتقاليد فى هذا الكتاب - المصريين بأنهم متدنيون يتمسكون بالتراث، خاملون، ذوو ملامح جامدة، يتسمون بالبلادة والكسل والتحمل، ويقدمون الأولياء والموتى^(١). وفى عام ١٩٣٨ وصف

(*) المقال تلخيص لتقرير مفصل أعده الكاتب فى بحث للموضوع نفسه أجراه فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية فى المدة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ فريق بحث من الدكتوراة والاساتذة صفوت فرج (مشرقا)، وعلى حسن فهنى (باحثا اول)، والهام عفيفى، وكمال المنوفى، واحمد زايد، وفيصل يونس، وسهير كامل، وسميحة نصر، وعمر بن الخطاب خليل (اعضاء).

(*) (*) دكتوراه فى علم الاجتماع، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الاداب، جامعة القاهرة،

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الأول

يناير ١٩٨٩

المجلد السادس والعشرون

هنرى عيروط المصريين بالقدرية والكسل واللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية والاعتقاد فى الخرافات وعدم القدرة على التفكير العلمى. وهكذا وضع المستشرقون اللبنة الأولى لرؤية فى الشخصية المصرية ما تزال تؤثر على المفكرين والباحثين العلميين حتى يومنا هذا.

فبرغم أن الاسهامات المصرية فى دراسة الشخصية المصرية قد ارتبطت - متأثرة بالتراث العالمى الذى أدخل مفاهيم الشخصية القومية، والشخصية الأساسية *basic personality* والطابع القومى *national character*، إلى دائرة الضوء منذ الحرب العالمية الثانية - نقول أنه بالرغم من أن الاسهامات المصرية قد ارتبطت بالنهضة المصرية فى ستينيات هذا القرن (عندما كان الاهتمام بدراسة الشخصية القومية يرتبط بقضية التنمية)، وبهزيمة ١٩٦٧ (عندما كان الاهتمام بدراسة الشخصية القومية نابعاً من البحث فى أسباب النكبة أو الدفاع عن التراث القومى)، إلا أن هذه الدراسات لم تستطع الفكك من الرؤية الاستشراقية القديمة (سواء فى المنهج أو المحتوى). بل ان هذه الدراسات قد فشلت فى وضع ايديها على محددات ثابتة للشخصية المصرية. فالاطروحات التى قدمتها تكشف عن قدر كبير من التضارب والتناقض.

(أ) فقد أكدت بعض الدراسات على علاقة المصرى بالعالم المقدس، أو عالم ما فوق الطبيعة. ومن ثم فقد وصف المصرى بأنه أميل الى التدين وأشد تعلقاً بالممارسات الطقوسية^(٣)، وأن تفكيره يتسم بالتفكير الخرافى غير القائم على المنطق^(٤)، وأنه يقيم علاقات وطيدة مع العالم غير المنظور، خاصة عالم الموتى، مع ما يصاحب هذه العلاقات من حزن أو ممارسات طقوسية يظهر فيها الاختلاط بين الديانة الرسمية والديانة الشعبية^(٥).

(ب) وأكدت دراسة أخرى على أن المصريين يجمعون السمات الاساسية للشخصية الفهلوية التى تنحصر فى القدرة على التكيف السريع للمواقف المختلفة، والنكتة المواتية، والمبالغة فى تأكيد الذات، والنظرة الرومانسية، وايثار العمل الفردى على العمل الجماعى، والرغبة فى الوصول الى الهدف بأقصى الطرق^(٦).

(ج) وركزت مجموعة من الدراسات، صدرت فى عدد خاص من مجلة الفكر المعاصر عام ١٩٦٩، على مجموعة من السمات المتفوقة المتأثرة تارة بالفكر

الاستشراقى ، والمتنقاه تارة أخرى من دراسات التراث الشعبى المصرى . ومن ثم فقد وصف المصريون بأنهم يتميزون بالتصلب النسبى وعدم القدرة على التغير السريع، والتسكك بالأرض، والتدين الشديد، والقدرية، وتقلب المزاج بين الحزن المفرط والفكاهة المفرطة^(٧). كما وصف المصريون بالازدواجية التى تتبدى فى جوانب عديدة كالتناقض بين الانشاء والاخبار، وبين القول والاعتقاد، وبين القول والعمل، وبين الداخل والخارج^(٨). كما ظهر - فى هذه المجموعة من الدراسات - تأكيد على أن شخصية المصرى تتأرجح بين التواكلية والقدرية^(٩).

(د) وفى مقابل كل هذه الدراسات ظهرت نوعية خاصة من الدراسات تدافع عن الشخصية المصرية، وتهتم بدراسة شخصية مصر لا لشخصية المصريين . ورغم أن هذه الدراسات لا تدخل فى نطاق دراسات الشخصية القومية، إلا أنها أثرت على تلك الأخيرة تأثيراً ملحوظاً . فهذه هى نعمات فؤاد تنتبع شخصية مصر منذ عهد الفراعنة، وتتحدث عن شخصية مصر فى الأديان والآداب والفنون الفرعونية وفى العهد المسيحى والعهد الإسلامى العربى؛ فى حديث تتحول فيه مصر الى كيان مجرد له صفة التعالى والمفارقة، بل إلى معبود مقدس يندمج فيه القديم بالجديد، ويحقق لنفسه وحدة واستمراراً عبر التاريخ^(١٠). وهذا هو جمال حمدان يقارب الشخصية المصرية من منظور جغرافى، فيتحدث عن موقع مصر وموضعها وطبيعة نيلها الفيضية، وتجانسها الطبيعى والعمرانى والبشرى، وتميزها الاستراتيجى، وكلها صفات يعتقد أنها تميز شخصية مصر الاقليمية التى تتسم بالوسطية والاعتدال والتجانس^(١١).

والملاحظ على النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات أنها متناقضة، تتأرجح بين الدفاع تارة والنقد تارة أخرى، وتركز على خصائص للشخصية المصرية قد تبدو متناقضة. وعلى سبيل المثال، فإن السمات الأساسية للشخصية الفهلوية قد تتناقض مع سمات أخرى كالقدرية والتواكل والاعتماد على العالم الغيبى. ومن ناحية أخرى، فإن معظم هذه الدراسات لم تستطع أن تتجاوز الأطروحات الاستشراقية (التي تكونت من خلال انطباعات شخصية عن الانسان المصرى، ولم تتكون من خلال دراسات موضوعية). ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدراسات التى ركزت على الاعتقاد فى الخرافات والقدرية

والتدين.. الخ هذه السمات التى ترددت كثيرا فى أعمال المستشرقين. وفضلاً عن ذلك فإن أياً من هذه الدراسات لم تعتمد على دراسات امبيريقية تقدم لنا مادة صادقة ودقيقة عن الانسان المصرى. ولكل هذه الأسباب، فإننا قد نصادف اشكالا كثيرة من التناقض بين التفسيرات التى تطرحها هذه الدراسات وبين الواقع، فضلا عن التناقض الكامن بينها فى الاساس.

ومن هنا ظهرت مشكلة هذه الدراسة، والتى تنحصر فى الاجابة على سؤال بسيط: ألا يمكن أن نخضع بعض الاطروحات التى ظهرت حول الشخصية القومية المصرية، والتى أصبحت شائعة ومقبولة، الا يمكن اخضاع هذه الاطروحات للاختبار الامبيريقى، بحيث نستطيع أن نتحدث عن الطابع القومى للشخصية مع قدر من الثقة بصدق ما نقول؟ ومن هنا يتحدد هدف بحثنا هذا بأنه استطلاعى يحاول كشف الغموض الذى يكتنف بعض التفسيرات التى طرحت حول الشخصية المصرية. ومع تحديد الهدف على هذا النحو، فإن بحثاً يتناول هذه القضية الهامة لا بد أن ينطلق من اطار نظرى ملائم، خاصة وأن معظم الدراسات السابقة لم تركز الى مثل هذا الاطار النظرى. فقد ركزت معظم الدراسات الى التفسيرات الثقافية المتداولة، ومن ثم فقد أغفلت الجوانب البنائية الواسعة النطاق التى من المتوقع أن تؤثر على بناء الشخصية، وقدمت تعميمات فضفاضة رُعم أنها تنطبق على الشخصية المصرية فى الفترات التاريخية المختلفة، دون اعتبار لتأثير البنية الاجتماعية وخصوصيتها فى كل مرحلة تاريخية.

(٢) الاطار النظرى والفروض:

حظيت دراسات الشخصية القومية باهتمام نظم علمية مختلفة، يأتى على رأسها الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع. وبالرغم من اختلاف المداخل النظرية النابعة من هذه العلوم، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو محاولة البحث عن شىء ما عام ومشترك داخل الثقافة أو البناء الاجتماعى، وما هذا الشىء العام والمشترك الا السمات العامة للشخصية القومية. وخلال الجهود النظرية لمحاولة الكشف عن السمات العامة لشعب من الشعوب، ظهرت مفهومات متعددة، كان أولها مفهوم الشخصية الاساسية basic personality ، الذى طوره ابراهيم كاردنر A. Kardiner ووالف لينتون

R. Linton. ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن معايير الشخصية تختلف من مجتمع إلى آخر . حيث يشترك أعضاء كل مجتمع في قائمة طويلة من عناصر الشخصية، الأمر الذى يجعلهم يستجيبون للمواقف المختلفة بطريقة واحدة. وتشكل هذه السمات المشتركة الشخصية الاساسية التى تمد «أعضاء المجتمع بقيم ومفاهيم مشتركة، وتؤدى الى اثاره رد فعل انفعالى موحد فيهم، تجاه حالات تمس قيمهم المشتركة»^(١٢). وبنفس الطريقة ظهر مفهوم الشخصية المنوالية modal personality والفرق بين هذا المفهوم ومفهوم الشخصية الاساسية ، أن هذا الاخير يعتمد على فهم احصائى للشخصية القومية ، وهو يشير الى السمات التى تتمتع بأعلى توزيع تكرارى داخل مجتمع معين. ولذلك فإن الكشف عن الشخصية المنوالية لا يمكن أن يتم من خلال التقارير الانثوجرافية أو الملاحظات الميدانية، وإنما لا بد أن يعتمد على دراسة عينات ممثلة تطبق عليها اختبارات نفسية أو استبيانات تكشف عن مدى تكرار بعض أنماط السلوك فى هذه العينات^(١٣). وهكذا فإذا كان مفهوم الشخصية الاساسية يعالج الجوانب الكيفية من الظاهرة، فإن مفهوم الشخصية المنوالية يعالج الجانب الكمي لها^(١٤).

وإذا كان مفهوما الشخصية الاساسية والشخصية المنوالية قد ظهرا من تعاون بين علماء الانثروبولوجيا وعلماء النفس، فإن مفهوم الطابع الاجتماعى قد ظهر من خلال تطوير للأفكار الفرويدية. والذى طور هذا المفهوم هو ايرك فروم، ليعبر به عن شخصية المجتمع الذى يشترك غالبية أفراده فى ثقافة واحدة. فقد ذهب إلى أن الظروف الاجتماعية، أو شروط الوجود الاجتماعى، هى التى تشكل الشخصية. وإذا كان لكل مجتمع وجوده الخاص وبنائه النوعى ، فإن لكل مجتمع طابعه الاجتماعى الذى يعمل على تشكيل طاقات الافراد بطريقة لا تجعل سلوكهم متروكاً للقرارات الارادية الواعية. وبذلك يعمل الطابع الاجتماعى على تحقيق وظائف المجتمع كما تحددها ثقافته^(١٥). وإذا ما تغيرت الظروف الخارجية بطريقة لا تجعلها تتوافق مع الطابع الاجتماعى، فإن ذلك يؤدى إلى حدوث هوة بين الطابع الاجتماعى وهذه الظروف المتغيرة، الأمر الذى يجعل الطابع الاجتماعى يعمل كعامل تفكيك وليس كعامل تثبيت^(١٦). وتكمن أهمية مفهوم الطابع الاجتماعى بهذه الصياغة فى أنه يلفت الانتباه الى أهمية العوامل التاريخية

والبنائية فى تشكيل بنية الشخصية، تلك القضية التى كانت موضوعا أساسيا لافى أعمال ايرك فروم فحسب وإنما فى كل أعمال أنصار مدرسة فرانكفورت ، من أمثال تيودور أدورنو وهوركهايمر وهربرت ماركيوز .

ويتضح مما سبق أن دراسات الشخصية القومية قد نجحت فى بلورة العديد من المفاهيم^(١٧) . وبرغم اقتراب هذه المفاهيم أحيانا وبعدها أخرى عن مفهوم الطابع القومى للشخصية، إلا أن هذا الأخير هو المفهوم الأكثر شيوعاً . وهو يشير الى «وصف الخصائص الثابتة للشخصية وأساليب الحياة المتميزة التى توجد لدى سكان دولة قومية معينة». وتميل دراستنا هذه الى إستخدام هذا التعريف، ولكنها تضعه فى سياق بنائى أشمل، مستفيدة بذلك من الاطار النظرى الذى طرحه ايرك فروم حول مفهوم الطابع الاجتماعى، ورالف لينتون حول مفهوم الشخصية المنوالية، دون التزام مسبق بالاستيمولوجيا التى التزم بها هذا أو ذاك^(١٨) . فنحن بحاجة الى أن نربط مفهوم الشخصية القومية (أو الطابع الاجتماعى) بالتكوين الاجتماعى بما فيه من أنماط انتاج وعلاقات طبقية وأبنية ثقافية وايدولوجية.

ولقد لفت السيد يس - وهو بصدد تطوير وجهة نظر ايرك فروم - لفت الانتباه الى أهمية الربط بين الشخصية القومية ونمط الانتاج السائد «فنمط الانتاج السائد فى مصر ما، أو منطقة حضارية محددة (كنمط الانتاج القطاعى أو الرأسمالى أو الاشتراكى) من شأنه أن يشكل الشخصية الانسانية وفق خطوط متميزة»^(١٩) . وفى ضوء ذلك يذهب الى أن الشخصية الانسانية تتسم فى ظروف المجتمع القطاعى بثبات التفكير وغلبة الجمود والتحجر على العادات الاجتماعية، والقيم الاخلاقية، وتقديس الماضى، وشيوع التزمّت وضيق الأفق، والايمان المفرط بالسلطة، وشعور الفرد بالاستسلام والعجز. أما النمط الرأسمالى فإنه يضيف على الشخصية سمات مختلفة مثل التفاؤل والاعتداد بالنفس والايمان بالعمل، والاعتراف بالسيادة المطلقة للعقل^(٢٠) . وفى ظروف التعايش بين النمطين - كما هو الحال فى المجتمعات العربية كما يذهب السيد يس - تكشف الشخصية عن سمات مشتركة مستمدة من الماضى والحاضر (أى من النمط القطاعى والنمط الرأسمالى).

ونحن أميل إلى قبول وجهة النظر هذه مع نقدها وتطويرها. فالقول بارتباط الشخصية بنمط الانتاج قول لا يمكن رفضه، ولكن إذا ما تأملنا السمات التي يحددها السيد يس للشخصية العربية في ضوء مبدأ التعايش بين أنماط الانتاج نجد أنها لا تخرجنا من دائرة التفكير الاستشراقي (الذي يؤكد على تعايش الصفات المتناقضة في ضوء ظروف التحول) كما أن الشخصية لا تتأثر بنمط الانتاج وحده، وإنما توحد قلب تكوين اجتماعي يحوى أنماط انتاج وعلاقات طبقية وايدولوجيات وأطرا ثقافية . ولعلنا نجد في الصياغة التي طورها تشارلز رايت ميلز وهانز جيرث في كتابهما الشهير عن «الطابع والبناء الاجتماعي» ما يدعم هذا الموقف النقدي. لقد ذهبنا الى أن بنية الشخصية لا تتحدد من خلال المؤثرات الاقتصادية فحسب، بل يتحدد في ضوء مكونات البناء الاجتماعي ككل بما فيه من نظم عسكرية وسياسية ودينية وقروية^(٢١). فالعلاقات المعقدة للبناء الاجتماعي هي التي تحدد طبيعة الادوار التي يقوم بها الافراد، ومن ثم طبيعة أنماط شخصياتهم. أن هذه المقولة تمكنا من أن نفهم الشخصية في سياقها التاريخي، بمعنى مجموعة الآثار والتراكبات التاريخية التي شكلت ظروفأ بنائية معينة تطبع بدورها الشخصية بطابع معين.

فلا يكفي أن نحدد طبيعة نمط أو أنماط الانتاج السائدة، ونقول ان هذا النمط أو هذه الأنماط تحدد سمات الشخصية القومية. اننا بحاجة إلى أن نلقى نظرة على تركيب البنية الاجتماعية، بعناصرها المادية واللامادية، وطبيعة الظروف التاريخية التي توجد فيها هذه البنية أو وجدت فيها من قبل، وتأثير ذلك على التناقضات الداخلية للبنية الاجتماعية. ومن هذه النقطة نستطيع أن ننقل من المفهوم البنائي العام إلى المفهوم الخاص للشخصية، حيث تكون مهمة دراسة الطابع الاجتماعي العام هي الاجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تلقى البنية الاجتماعية، بما فيها من مظاهر اتساق أو تناقض (خلقتها ظروف تاريخية خاصة)، بظلالها على النمط العام للشخصية. ومن هذا المنطلق يتحدد الاطار النظري لهذا البحث، ومنه تنبع افتراضاته .

ونفصل الحديث عن اطارنا النظري على النحو التالي: (٢٢)

١ - ان فهما للبناء الاجتماعى فى المجتمع المحيطى الخاضع لنظام بنية رأسمالية عالمية يجب أن ينطلق من خصوصية التطور فى هذا المجتمع.

٢ - والخاصية الجوهرية فى تطور البنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى أنها خضعت فى تطورها لمؤثرات عديدة (خارجية وداخلية) جعلت التطور فيها يتسم بعدم التساوق.

٣ - ونعنى بعدم التساوق فى التطور العملية التى بمقتضاها يشهد البناء الاجتماعى عمليات مستمرة من «الاضافات المصطنعة» تؤدى فى النهاية إلى أن تأخذ البنية شكلاً تعدياً، لا يقوم على الاتساق والاتفاق العام بين العناصر المتعددة وإنما يقوم على «تداخل عناصر مع عناصر أخرى، وتجاور عناصر مع عناصر أخرى، وتفوق عناصر على عناصر أخرى، وتناقض عناصر مع عناصر أخرى»^(٢٣).

٤ - يؤدى ذلك إلى أشكال من التعدد والتمفصل عبر كل مستويات البناء الاجتماعى، بدءاً من تعدد وتداخل أنماط الإنتاج، وتعدد وتداخل التركيبات الطبقة إلى تعدد وتداخل الأطر الثقافية، وتعدد وتداخل التوجهات الايديولوجية. ويؤدى تداخل وتعدد كل هذه المكونات وعدم اتساق مكوناتها الداخلية الى أشكال من التناقض عبر المستويين العام والخاص.

٥ - فعلى المستوى العام يفرز هذا الشكل الخاص من التطور أشكالاً من التناقض بين العناصر المكونة لكل نظام من نظم المجتمع، فضلاً عن التناقض بين مستويات التطور فى كل نظام على حده (كالتناقض بين مستوى التطور فى الاقتصاد ومستوى التطور فى الثقافة ، حيث تكون العناصر الاقتصادية أشد تخلفاً وتكون العناصر الثقافية - خاصة الحديثة منها - أكثر تضحماً) وكذلك التناقض بين الانتماءات الطبقة والمواقف الايديولوجية، والتناقض بين الوحدات الاساسية المكونة للبناء الاجتماعى ... الخ.

٦ - أما على المستوى الخاص، فإن هذه التناقضات تفرز تناقضات فى بنية الشخصية بحيث تظهر فيها ازدواجية واضحة تتجلى فى تناقض الفعل الاجتماعى وعدم اتساقه، بحيث يصبح غامضاً ومتقلباً ومتغيراً عبر مواقف الحياة الاجتماعية بحيث يكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بمجرأه. وما دام التناقض الذى نتحدث عنه هو تناقض فى بنية الفعل، فإن ذلك يعنى أيضاً أنه يتبدى فى كل مكونات الفعل الاجتماعى (الاهداف والوسائل والقيم الموجهة)

٧ - فإذا كان الفعل الاجتماعي يعرف على أنه سلوك إجتماعى (بمعنى أنه يتجه نحو التفاعل مع آخر فى موقف تفاعل) له هدف وسيلة، ويظهر فى موقف إجتماعى، وتوجهه قيمة أو معيار ثقافى، فإن التناقض يمكن أن يظهر فى كل هذه المكونات. فتنقض أساليب السلوك المختلفة، وتنقض الاهداف بحيث يسعى الفرد نحو تحقيق أهداف متعددة قد تكون متعاعدة فى الكثير من الاحيان، وتنقض وسائل تحقيق الاهداف، كما تنقض الأطر المعيارية التى توجه الفعل. وهكذا نجد أن الفوضى والتضارب والتشتت الضاربة بجذورها فى البناء الاجتماعى تشع على بناء الشخصية، فتبدو قلقة، غير متسقة، لا ترسو على بر، ولا تسعى نحو الاتفاق العام بقدر ما تسعى نحو تحقيق الذات الفردية.

٨ - تبدو الشخصية هنا وكأنها عالم متغير يموج بالتناقضات، مثلها مثل البنية الاجتماعية التى تشكلها. بل إن كثيراً من مظاهر التشوه والتضخم فى البنية يتم نقلها واستماجها فى بنية الشخصية بحيث تبدو صورة مصغرة لما يحدث على المستوى العام.

٩ - من المتوقع فى هذه الظروف أن يتشكل الطابع الاجتماعى أو الطابع القومى للشخصية من تكرار خصائص على هذا المستوى المصغر بحيث يعكس هذا الطابع الاجتماعى خصائص البناء الاجتماعى الذى يتشكل داخله، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية التنوع داخل هذا الطابع الاجتماعى عبر مستويات مختلفة كمستوى الريف والحضر ومستوى التباين الطبقي.

١٠ - ثمة احتراز أخير يرتبط بدرجة التباين المستمر الذى يعترى البناء الاجتماعى. فسمات الطابع القومى ليست على هذه الدرجة من الثبات والاستقرار. فهي عرضة لتغيرات طالما أنها غير مستقرة، تستمدج دائماً عناصر جديدة، بحيث تبدو معظم سماتها سطحية. هذا فضلاً عن أن السمات التى تشكل الطابع الاجتماعى العام يمكن أن تستقر أو تبدأ فى الاستقرار إذا ما حقق البناء الاجتماعى درجة عالية من الاتساق والاستقرار، ولكنها تبدأ من جديد فى التناقض والتشتت كلما اتسم البناء الاجتماعى بالتعددية والتناقض. ويتيح لنا ذلك إمكانية التعرف على مدى تنوع الطابع الاجتماعى بتنوع الفترات التاريخية، رغم إحتفاظه ببعض السمات العامة المشتركة فى

كل الفترات
ويمكن، فى ضوء هذا الاطار العام، أن نفهم بعض الخصائص التى يتسم بها الانسان المصرى المعاصر. وذلك فى ضوء الافتراضات التالية:

١ - من المتوقع أن يكشف نمط الشخصية القومية عن خصائص متناقضة تجمع بين عناصر قديمة وعناصر جديدة فى تشكيل واحد.

ب - من المتوقع أن تكشف الشخصية القومية عن ضرب من الازدواجية تتبدى فى مستويات مختلفة من السلوك.

ج - فى ضوء ما سبق ، لا تبدو خصائص كالتواكلىة والقدرية والفكاهة - وهى خصائص أضفيت على الانسان المصرى - كخصائص عامة مجردة وثابتة ، وإنما هى خصائص متغيرة ، تفهم فقط فى ضوء الوظيفة التى تؤدىها فى الحياة اليومية لانسان يعيش وسط كم هائل من التناقضات والمصاعب والهموم اليومية تفرضها عليه ظروف البنية الميحيطية التابعة التى يتحرك داخلها ويقيم لنفسه فيها معاشاً.

٣ - المنهج :

بالرغم من تنوع المناحى المنهجية التى تستخدم فى دراسة الشخصية القومية، إلا أن هناك اتفاقاً على أن الاساس المنهجى الذى تركز اليه دراسات الشخصية القومية يعتمد على «ربط أشكال خاصة من السلوك الذى يمكن مشاهدته (السلوك الخارجى) الذى يميز شعباً من الشعوب بالتوزيع النسبى للمكونات البنائية للشخصية. ويفترض أن هذه العلاقة تعد سببا جزئيا لأوجه الاختلاف أو التشابه فى السلوك بين الجماعات المختلفة»^(٢٤) ويدل هذا النص على أنه رغم اختلاف المناحى المنهجية إلا أن الخصائص النفسية الاجتماعية لشخصية الشعب يجب أن تدرس من خلال مؤشرات خارجية، على اختلاف نوعية هذه المؤشرات. ونعتقد أن المنحى المنهجى لهذه الدراسة يتفق مع هذا المنحى المنهجى العام، حيث حاولنا أن نجعل بيانات من خلال أداة شبه مقننة (الاستبيان) عن بعض الخصائص وأساليب السلوك والاتجاهات التى يمكن قياسها، محاولين أن نكتشف مدى توزيعها النسبى بين عينة واسعة النطاق.

ونقدم فيما يلى وصفا لأهم الاجراءات المنهجية فى هذه الدراسة :

١ - اختيار الخصائص : لما كانت هذه الدراسة تسعى نحو اختبار بعض الخصائص التى أضفيت على الشخصية المصرية ، فقد كانت الخطوة المنهجية الأولى هى اختيار الخصائص التى ستركز عليها الدراسة. ولقد بدأ الاختيار

بقراءة كل الدراسات السابقة عن الشخصية المصرية، وحصر الخصائص التي تعالجها، وعقد لقاءات مع مفكرين وصحفيين ومؤرخين ورجال قانون وعلماء نفس واجتماع ومتخصصين فى النقد الأدبى. ولقد أدى ذلك إلى تجميع عدد من الخصائص اختارت منها هيئة البحث الخصائص الأكثر تكراراً، وهى: الشك، والتدين، والعلاقة المعقدة بالسياسة، والتواكل، والصبر، والفكاهة والمرح، والتفكير الخرافى.

ب - أدوات البحث : لما كان الهدف الاساسى للدراسة هو محاولة الكشف عن مدى وجود هذه الخصائص، فقد كان من الضروري أن تتجه أداة البحث نحو تحقيق هذا الهدف، بحيث تكشف عن أهم الخصائص تكراراً فى حياة الانسان المصرى. ولذلك فقد كانت الاداة الرئيسية للبحث هى الاستبيان. ولكن تحديد الخصائص التى اشتمل عليها الاستبيان تطلب الاعتماد على المقابلة المتعمقة مع بعض المتخصصين والمتقنين على نحو ما ذكرنا قبل قليل. وبعد الانتهاء من هذه المقابلات، وكذلك بعد الانتهاء من قراءة التراث السابق، تم تصميم الاستبيان الذى اشتمل على ثلاثة وثمانين سؤالاً، بعضها مقنن والبعض الآخر غير مقنن (تم تقنينه بعد جمع المادة). وقد اندرجت أسئلة الاستبيان تحت تسعة بنود، فضلاً عن الأسئلة الأولية الخاصة بالخلفية الاجتماعية للمحدثين. وهذه البنود هى : علاقة المصرى بالآخرين، والمعرفة السياسية، والاتجاهات السياسية، والمشاركة السياسية، ومفهوم الصبر، والتدين، والفكاهة والمرح، والتوكل والتواكل، وأسئلة متفرقة حول الثقة والتساهل والقدرية والتفكير الخرافى. واجريت على الاستبيان بعد صياغته الأولية تجربة استطلاعية بهدف التعرف على جدوى الأسئلة، وملاءمتها لموضوع الدراسة، وتسلسلها المنطقى، وصياغتها اللفظية (خاصة فيما يتصل بالايحاء والتحيز والجاذبية الاجتماعية). واجريت التجربة الاستطلاعية على حوالى ٢٠٪ من العينة الاساسية (أى ١٨٠ حالة) أمكن مقابلة ١٦٥ منهم (أى بنسبة ٨٠٪ من العينة). ولقد حققت التجربة الاستطلاعية اهدافها، وأضافت هدفاً جديداً يتصل بترتيب أسئلة الاستبيان فى التجربة الاساسية (فقد استبعدت عناوين البنود، ورتبت الأسئلة بصرف النظر عن علاقتها بالبنود، بحيث لم يترك للباحث ولا المبحوث أن يحتفظ فى ذهنه بتوجه معين يتصل ببند معين).

ج - العينة : صممت عينة الدراسة بحيث تتوافر فيها شروط التمثيل الكامل للجمهورية ، وكذلك تمثيل السكان بمستوياتهم التعليمية وسنهم ونوعهم ومحل اقامتهم (ريف أو حضر). وقد اختيرت مفردات العينة من العينة الدائمة لجهاز قياس الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، التى سحبت من التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦ . ولقد قام الجهاز بسحب هذه العينة وضبط بياناتها عام ١٩٨١ . وقد سحبت العينة بطريقة عشوائية، بحيث مثلت كل محافظة ١٣٠ مفردة، فيما عدا القاهرة الكبرى التى مثلت بـ ٣٠٠ مفردة نظراً لكبر حجمها نسبياً. وقد بلغ حجم العينة المختارة ١٣٤٠ مفردة، تم مقابلة ٩٠٠ منها. ولذلك فإن التحليل الذى سيقدم فى هذا البحث ينصب على هذا العدد.

د - أساليب التحليل والتفسير : تم تحليل البيانات تحليلأ احصائيا بوحدة الاحصاء بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. وتم استخراج جداول بسيطة ومركبة . وجرى تحليل البيانات الكمية وفقا لبعدين أساسيين :

البعد الجزئى : حيث اتجه التفسير نحو ابراز الفروق على المتغيرات الاساسية التى اعتمدتها الدراسة، وهى الإقامة والنوع والتعليم والسن.

البعد الكلى : حيث وضعت البيانات فى سياق نظرى بنائى شامل يلم شتاتها ويكسبها قدراً من الترابط. ولذلك فقد أبرز التحليل بعض المتغيرات البنائية والثقافية التى يمكن أن تفسر وجود أو عدم وجود سمة من السمات.

٤ - النتائج :

لن نفيض هنا فى عرض البيانات الكمية (التي يمكن الرجوع اليها فى التقرير النهائى للبحث)؛ وحسبنا أن نلخص أهم النتائج المتصلة بالخصائص التى أكدت الدراسة عليها. وسوف نعرض الخصائص التى تم التأكيد عليها فى ضوء الاطار النظرى للبحث وفروضه الموجهة. ونشير فى ضوء الاطار النظرى والفروض مجموعة من التساؤلات : إلى أى مدى كشفت المادة عن وجود تناقض وازدواجية فى حياة المصريين؟ وما هى أهم الخصائص الأخرى التى يمكن أن تنبثق من تحليل المادة؟ وإلى أى مدى ترتبط هذه الخصائص بالاطار البنائى العام الذى يتفاعل داخله الانسان المصرى؟ ومن ثم إلى أى مدى يمكن اعادة تفسير الخصائص التى أضيفت على الانسان

المصرى؟ ومن ثم إلى أى مدى يمكن إعادة تفسير الخصائص التى أضفيت على الانسان المصرى فى ضوء هذا الاطار النظرى؟ وهل هناك خصائص جديدة اكد عليها التحليل ولم يوصف بها المصريون من قبل؟ وما مدى عمق كل خاصية من هذه الخصائص فى حياة المصرى؟

وللاجابة على هذه الأسئلة لابد من عرض نتائج البحث، من خلال تحديد مجموعة الخصائص التى كانت أكثر بروزاً فى استجابات عينة الدراسة على اداة البحث الرئيسية، ومحاولة تقديم تفسير لها فى ضوء الاطار النظرى للبحث. وبهذه الطريقة سوف نكتشف أن بعض الخصائص التى اكدت الدراسات السابقة عليها ليست هى بالضرورة السمات اللصيقة بالانسان المصرى، وهى إن وجدت فإنها تفسر فى ثوب جديد. كما أننا سوف نكتشف وجود بعض الخصائص التى لم تظهر فى الدراسات السابقة ولكنها تجلت لنا واضحة من خلال المادة الكمية التى اعتمد عليها هذا البحث.

١ - التناقض والازدواجية :

كشفت المادة الامبيريقية عن أن سمة التناقض والازدواجية من أبرز السمات التى تسم سلوك الانسان المصرى المعاصر. ونقصد بالتناقض والازدواجية وجود أشكال متعارضة من السلوك أو الاتجاهات أو القيم يمكن أن تفهم فهما ثنائياً، ومن هنا كان مفهوم الازدواجية، ويمكن أن تفهم فى ضوء تعارضها أو تعاندها، ومن هنا كان مفهوم التناقض. ونشير فيما يلى إلى بعض أشكال التناقض والازدواجية التى كشفت عنها المادة الامبيريقية التى اعتمد عليها هذا البحث.

(أ) التناقض بين الأحكام المثالية والسلوك العملى الذى يرتبط بتحقيق أهداف معينة. ويتصل هذا المستوى من التناقض بمعايير التقويم الموجهة نحو الآخر ونحو الأنا. فالمصرى عندما يصدر أحكاماً بشأن الآخرين نجده يصدر هذه الأحكام فى ضوء معايير أخلاقية بحتة، ولكنه لا يميل الى تطبيق نفس المعايير فى تقويم سلوكه هو، حيث نجد أن تقويم سلوك الأنا لا يخضع لمعايير أخلاقية بقدر ما يخضع لمعايير عملية. ولقد اتضح ذلك من خلال الأحكام التى يطلقها المصرى على الأشخاص الذين يفضل التعامل معهم. أنه هنا يصدر أحكاماً أخلاقية، فيؤكد أنه يميل الى التعامل مع الأفراد الأحسن

أخلاقاً والأميل الى التدين. ولكنه عندما يوضع فى موقف تفاعل حقيقى، فإنه لا يركن كثيراً الى الأحكام الاخلاقية، وحتى الى الدين. بل يتصرف فى ضوء قيم عملية، حيث يؤكد مثلاً على مدى نجاح الشخص وانجازه دون الالتجاء الى مسائل الاخلاق. ويدعوننا ذلك الى التأمل فى مستوى الاخلاق التى تحكم سلوك المصرى فى الحياة اليومية فى مقارنتها بالمثل العليا التى يرددناها.

(ب) وتتبدى ازدواجية بشكل واضح فى التناقض بين العالم الخاص والعالم العام. فللمصرى عالمه الخاص الذى يتكون من الأهل والأصدقاء، يثق بهم ويطمئن اليهم، ولكنه عندما يخرج الى العالم العام، فإنه يتعامل معه بحذر شديد، وكأنه عالم غريب مجهول يجب التعامل معه بشك وتوجس.

(ج) ومن جوانب الازدواجية والتناقض التى كشف هذا البحث النقاب عنها التعارض بين النظرة النقدية وتبرير المواقف التى قد يتناولها نفس النقد. فشخصية المصرى تتأرجح بين ثنائية النقد - التبرير. حيث نجده ناقدًا لكل شيء : للحكومة ولسلوك الآخرين ، بحيث يبدو الأمر فى بعض الأحيان وكأن كل فاعل يعتقد أن سلوكه هو الصواب فحسب وكل ما عداه منتقد (فهو غير صواب). ولكن هذا الفاعل عندما يواجه بعض المواقف التى تثير قوارص النقد مواجهة عملية يجد لها تبريراً، وهو عندما يفشل فى تحديد تبرير موضوعى لها، يضع تبريره فى سياق عام مطاط، كالقول مثلاً بأن كل انسان معرض للخطأ، أو أن الناس جميعاً يفعلون هذا.

(د) ازدواجية القول والفعل، حيث كشفت البيانات المتصلة بالاتجاهات السياسية خاصة أن المصرى يكون أنماطاً جامدة من الاتجاهات، كالقول مثلاً بأن الشخص لا يجب أن يطيع السلطة طاعة عمياء، ولكن سلوكه الفعلى يكشف عن مخالفة لهذه الانماط الجامدة من الاتجاهات. فهذا السلوك لا يكشف الا عن طاعة عمياء، حيث يصل التمرد على السلطة فى الكثير من الأحيان إلى حدوده الدنيا. فهو لا يتعدى النقد الذى يوجه السلطة الحاكمة (ايئما وجدت) من وراء ظهرها.

ويمكن تفسير أشكال التناقض والازدواجية هذه فى ضوء السياق البنائى الذى يحيط بعالم الحياة عند الانسان المصرى. ويبدو أن هذه سمات عامة يمكن ان توجد فى أى بنية إجتماعية لها نفس ظروف البنية الاجتماعية فى

مصر. ولعل السمة البارزة لهذه البنية أنها مليئة هي نفسها بأشكال من التناقضات الاقتصادية والطبقية والثقافية، ومن المتوقع في هذه الحالة أن تفرز أشكالاً متناقضة من السلوك، وأنماطاً من الشخصية تعاني من الازدواجية.

على أن هذا التحليل لا يجب أن يترك عند هذا المستوى. لكى لا يبدو ميكانيكياً. فلاشك أن أشكال الازدواجية هذه تبدو أكثر وضوحاً لدى فئات إجتماعية دون فئات أخرى، وهى تسجل أعلى معدل لها فى ظروف تاريخية خاصة. فمن ناحية نجد أن مظاهر التناقض والازدواجية أبرز عند الشرائح الطبقية الوسطى. فهذه الشرائح هى أكثر فئات المجتمع تعرضاً لتناقضاته الداخلية، ومن ثم فهى أكثر من غيرها تعبيراً عن الازدواجية والتناقض (ولعل ذلك يفسر لنا المواقف السياسية المتناقضة للشرائح الوسطى والميل الى تغيير هذه المواقف السياسية وفقاً لتغير الظروف). كما أن مظاهر التناقض والازدواجية تبدو أظهر عند الشرائح المتعلمة منها عند الاميين، وخاصة أصحاب التعليم الأولى أو المتوسط. فالتعليم غير الكامل وغير المتعمق ينزع الفرد من جذوره الاجتماعية ولكنه لا يحقق له حياة تبعده كثيراً عن هذه الجذور. ويؤدى به ذلك إلى أن تتنازعه قوى مختلفة واتجاهات متصارعة، وتتبدى منه الازدواجية فى أوضح صورها. ويمكن بناء على هذا التحليل أن نفترض أن الازدواجية والتناقض يزدادان فى شخصية الفرد كلما ازداد انفتاحه على العالم (واكتسب قدراً من الحداثة) بطريقة مشوهة. ولذلك فسوف يكون الشخص الأمى الذى يرتبط بعالم محدود أكثر اتساقاً وسوية فى بنية شخصيته من الفرد الذى تعلم أو خرج من هذا النطاق المحدود أو خبر كلا هذين الموقفين فى ضوء ظروف تغير مجتمعية خاصة (أى تغير غير متسق يقدم الى الناس ثقافة حديثة ذات طابع بدائى متضخم).

ومن الناحية الأخرى فإن الازدواجية تزداد فى عمقها ومدى انتشارها فى الفترات التى تتضاعف فيها تناقضات البنية الاجتماعية، وتبدأ فى الانحسار أو تقل فى مدى عمقها وانتشارها عندما تحقق البنية الاجتماعية قدراً من الاتساق والاتفاق العام. ويمكننا وفقاً لهذه الفرضية العامة أن نحلل تناقضات الشخصية فى فترات تاريخية مختلفة. يمكننا مثلاً أن نكشف مدى عمق تناقضات الشخصية المصرية فى فترة الستينيات التى حققت فيها البنية الاجتماعية قدراً من الاستقلال النسبى عن مؤثرات النظام

الرأسمالى، وحققت بالتالى قدراً من الاستقرار والاتفاق العام. وأن نكتشف أيضاً كيف زادت هذه التناقضات وتضاعفت فى فترة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات والثمانينيات، بفعل الاندماج الكامل للبنية الاجتماعية فى السوق الرأسمالى. وما فرضه ذلك من ضغوط اقتصادية على الشرائح الوسطى والفقيرة فى المجتمع. حقيقة أننا لا نمتلك مادة امبيريقية تعالج بناء الشخصية فى فترة الستينيات، ولكن المادة التى اعتمد عليها هذا البحث قد جمعت فى عصر ذروة الانفتاح الاقتصادى. وإذا كانت هذه المادة قد كشفت عن ضروب من التناقض عميقة فى بناء شخصية الانسان المصرى، فإن الأمر يدعونا الى أن نطرح الفرضية على النحو الذى صغناه بها توأ. والأمر متروك لمزيد من التقصى والبحث. وحسبنا أن نؤكد هنا أهمية فهم التنوعات والديناميات الداخلية فى بناء الشخصية القومية دون أن نضفى على الانسان المصرى سمات عامة ومجردة وكأنه يولد بها أو هكذا وجد. ليس الأمر هكذا بحال.

٢ - الشك والتوجس :

أشارت بعض الدراسات إلى وجود سمة الشك فى الغرباء والسلطة عند الانسان المصرى. ولكن بحثنا قد أكد على أن هذه الخاصية - إن وجدت - فإنها لا توجد بنفس الطريقة التى أشارت إليها تلك الدراسات (أى كسمة أصيلة تخلقت من خلال علاقة القهر بين المصرى والسلطة) فتفسيرها بالنحو الذى تبدو عليه، لا بد وأن يضع فى اعتباره متغيرات أوسع نطاقاً من علاقة المصرى بالسلطة.

وبادئ ذى بدء فقد أوضح هذا البحث إمكانية التفرقة بين مستويين من الشك.

الأول : يرتبط بالتوجس الذى يظهره المصرى كلما تفاعل مع الدوائر الأبعد من دائرة حياته الخاصة.

والثانى : يرتبط بالتعامل مع أجهزة الدولة من خلال موظفيها.

ولقد كشفت المادة الامبيريقية التى اعتمدت عليها هذه الدراسة عن أن المستوى الأول من الشك هو الأكثر شيوعاً وعمقاً فى شخصية الانسان

المصرى. أما المستوى الثانى، فهو وإن كان احدى السمات المحددة لعلاقة المصرى التاريخية بالسلطة، فإن المؤشرات تؤكد على أنه لم يعد موجوداً على النحو الذى كان عليه فى الماضى. فقد أكدت البيانات على أن علاقة المصرى بالسلطة يجب أن تفهم على أنها علاقة معقدة يحكمها التباعد وليس التقارب، كما يحكمها الاستسلام والخضوع دون الاقتناع والتعاقد. ويبدى المصرى فى ضوء هذا النمط من العلاقة قدراً من التناقض فى اتجاهاته ومظاهر سلوكه تجاه السلطة. فهو يدرك مثلاً أن الدولة سلطة عليا يجب طاعتها، ولا يتردد فى التعبير عن ذلك صراحة. ولكنه يبطن - فى ذات الوقت - قدراً من الانتقاد لسلوكها يعبر عنه فى صورة لفظية فقط، من خلف ظهر السلطة خاصة ممثليها الذين يناط بهم تنفيذ القانون. ولكن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد، بل يتضاعف فى تعقيداته عندما نجد البعض يتعلقون بذوى السلطة ويتخذونهم مثلاً عليا بالرغم من خضوعهم التام لهم، ونجدهم يتوحدون معهم ومع انماط شخصياتهم رغم شدة التسلط الذى يمارس عليهم. فى هذا الموقف تتحول السلطة الى قيمة فى حد ذاتها، وتتحول الوظيفة الحكومية فى عقلية الانسان المصرى إلى مصدر للسلطة مهما كان مستوى هذه الوظيفة. الوظيفة الحكومية هنا ليست دوراً يؤدى من خلاله المواطن خدمة الى أخيه المواطن، وإنما هى أقرب الى مفهوم الوضع المتميز الذى يرفع الفرد درجة بن الآخرين ويحقق له سلطة عليهم.

ولا شك أن هذه العلاقة المعقدة هى أحد مصادر السلوك المتوجس المتصل بالعالم الخارجة عن دائرة العالم الخاص (نقصد المستوى الأول من الشك الذى أشرنا اليه قبل قليل). ولكن هذا المستوى من الشك ألصق بعوامل بنائية أخرى. ولعل طبيعة التركيب الطبقي فى المجتمع من أقرب العوامل فى تفسير هذا الضرب من السلوك. فالبناء الاجتماعى الذى يشهد فى تطوره أشكالاً من عدم التساوق، يفرز تكويناً طبقياً غير متجانس، تشكل كل شريحة منه عالماً خاصاً بها، ويصبح الحراك الاجتماعى صعباً خاصة بين الشرائح الطبقيّة المتميزة اقتصادياً واجتماعياً. ومن هنا يظهر التفاعل والاتصال داخل الشريحة بشكل اكثف واعمق من التفاعل بين الشرائح. وفى ضوء هذا الموقف نجد الشخص الذى ينتمى الى الشرائح الدنيا أقل جرأة فى التعامل مع الشرائح الأعلى. كما أن تلك الأخيرة تنغلغ على ذاتها، وتمارس من الطقوس ما يضرب

حولها سياجاً يجد من يتعداه اشكالاً من الغطوسة فى السلوك واشكالاً من الاحتقار لكل من هو أدنى : ومن هنا يتحول العالم الخاص لكل فئة إلى عالم أكثر أمناً. وإذا وضعنا فى إعتبارنا أن عملية التحديث البرانى الذى أصاب البنية الاجتماعية لم تغير تماماً مفاهيم الارتباط بالاسرة والعائلة والاقليم، وفى ضوء ذلك، فلا البناء الطبقي يسمح بالتواصل، ولا التحديث ازال كلية العوامل الفاصلة بين الناس. ويفسر لنا ذلك لماذا كشفت الدراسة عن أن الفرد يكون اشد ثقة فى اقاربه وابناء قريته أو مدينته. ويحكم هذه الثقة اعتقاد بأن القريب أو الجار أو ابن البلد أفضل من الآخرين، الذين كثيراً ما يوصفون بأوصاف غير مرغوب فيها. بل أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى الذاتية المفرطة، عندما نجد الفرد يلتفت حول أسرته أو حول ذاته فقط. هذه الذات التى تتحول إلى مركز للعالم، تشكل عالماً خاصاً هو أفضل عالم بالنسبة للفرد، وكل ما عداه زائف. ولذلك لا نجد غربة فى أن كل اسرة تعتبر أن ابنائها هم أفضل الابناء من حيث التربية والخلق، وأن كل فرد يتحدث عن نفسه بعبارات البطولة والمغامرات (التي تميزه عن الآخرين). وهنا يتحول كل فرد من وجهة نظره إلى بطل فى علاقات تخلو من البطولات الحقيقية. وتضيق فى النهاية مقولة الوطن والمواطن. وتحتاج هذه النقطة إلى مزيد من الاستقصاء والبحث.

٣ - **التعلق بالاشخاص (الأفراد) :**

كشفت المادة الامبيريقية المتصلة بالثقافة السياسية والممارسات السياسية عن أن مستوى الثقافة السياسية للمصرى على درجة عالية من التدنى، كما كشفت عن أن الثقافة السياسية تنخفض بشدة عندما يتصل الأمر بالمؤسسات السياسية كالأحزاب والنقابات، وترتفع بشكل ملحوظ عندما يتصل الأمر بمعرفة الأفراد الأكثر بروزاً فى الدوائر السياسية. حقيقة أن مستوى الثقافة السياسية المتصل بمعرفة بعض أسماء النخبة الحاكمة ليس كبيراً (فقد انخفضت النسبة فيما يتصل بمعرفة بعض الأشخاص إلى أقل من ٥٠٪) ولكن هذه النسبة تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالمعرفة المتصلة بالمؤسسات السياسية. كما كشفت البيانات المتصلة بالسلوك السياسى عن أن السلوك الانتخابى عند المصرى لا يرتبط بتوجه سياسى واضح، سواء كان توجهاً حزبياً أو توجهاً سياسياً عاماً، بل يرتبط بشخص معين يعرفه الناخب معرفة شخصية أو يقع تحت تأثيره السياسى أو حتى تحت سيطرته الاقتصادية والاقليمية أو الاعلامية .

ويدعونا ذلك إلى أن نطور فرضية تتصل بخاصية تبدو واضحة لدى الإنسان المصرى - خاصة فى سلوكه السياسى - هى أنه فى ممارساته السياسية والاجتماعية يتعلق بالأشخاص وليس بالمؤسسات. هنا تصبح علاقة الشلية والعلاقات القائمة على المعرفة الشخصية أو الاقليمية أكثر بروزاً من العلاقات المنظمة التى ترتبط بمؤسسات لها معاييرها وتنظيماتها. وترتبط هذه الخاصية فيما يبدو بطبيعة الخبرات السياسية التى عاشها الإنسان المصرى حيث كانت السلطة السياسية تقوم على المركزية المفرطة، وحيث كانت خيوط السياسة تتجمع جميعاً فى يدى شخص واحد. ولم تحدث التغيرات التى شهدتها الساحة السياسية فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو تغييراً فى إتجاه الناس نحو ربط الدولة بشخصية فرد واحد، بل أن هذه التغيرات قد دعمت هذا الاتجاه وعمقته.

ومن ناحية أخرى، فإن كثيراً من الافعال الاجتماعية والسياسية التى ينخرط فيها الإنسان المصرى فى حياته اليومية (بما فى ذلك حياة العمل) ترتبط بأشخاص (أفراد) أكثر من ارتباطها بمؤسسات. فمشكلاته فى الأسرة والجيرة والعمل جميعاً يمكن أن تحل من خلال أفراد (نشير هنا الى التدخل الفردى (الشخصى) فى حل المشكلات). كما أن المواقف التى يدخل فيها فى حياته اليومية ما هى الا مواقف يتحكم فى كل منها فرد واحد، فكثيراً ما يكون التفاعل الاجتماعى فى هذه المواقف مقيداً بسيطرة فرد واحد أو أكثر يتميز عن الآخرين بميزة معينة (كبر السن - التعليم - الوضع الاجتماعى - الوضع القربى.... الخ). ويؤدى ذلك كله إلى أن يتحول مفهوم السياسة فى ذهن المواطن العادى الى مفهوم يرتبط بمواقف الحياة اليومية ومشكلاتها؛ وتتحول السياسة - بناء على ذلك - الى العلاقة بهذا الشخص أو ذاك ممن ترتبط بهم حياة المواطن من خلال الجيرة أو العمل أو القرابة أو أى شخص آخر. ليست السياسة هى هذه الأجهزة الضخمة والمؤسسات الكبيرة التى تستخدم لغة غير مفهومة وخطاباً غامضاً يتناقض كثيراً مع الحياة اليومية ومشكلاتها، انما السياسة هى أولئك الأشخاص الذين يسرون أمور الحياة حتى لو كان دورهم مرتبطاً بالاستغلال والظلم. ونشعر هنا اننا بحاجة الى بيانات أوفر عن طبيعة التبادل الثقافى أو الاقتصادى الذى يحكم العلاقة بين المواطنين والأفراد الذين يتعلقون بهم فى حياتهم اليومية.

٤ - الميل التبريري :

هذه احدى السمات الجديدة التي لم يشر اليها من قبل. ونقصد بالميل التبريري عدم ادراك الاسباب الواقعية للخطأ، أو لأسباب السلوك بشكل عام، وتبرير وقوع الاحداث اما من خلال عوامل ذاتية أو من خلال أسباب متعالية على الواقع. ولقد كشفت المادة الامبيريقية عن وجود هذا الضرب من السلوك التبريري لدى الانسان المصرى. وهو أميل الى تبرير الأخطاء - كالأخطاء فى صياغة القوانين مثلاً - من خلال ازاحتها على القضية العامة بأن كل انسان معرض للخطأ. كما أنه اميل الى تبرير بعض أشكال السلوك التى ينتقدها عندما ينخرط بالفعل فى أشكال السلوك هذه. ولقد أشرنا الى جانب من هذا عند حديثنا عن الازدواجية.

ويبدو أن الفاعل، عندما يواجه ظروفاً صعبة تكتنفها كثير من مظاهر التناقض وعدم الوضوح والتحدد، كما هو الحال فى أى بنية متحولة وتابعة، فإنه يطور لنفسه أساليب متعددة لمواجهة مواقف الحياة المختلفة. ومن المتوقع فى ضوء الأطر الفكرية والثقافية المتناقضة (التي تحدد مسار تفكيره)، أن يتعامل الفاعل الاجتماعى فى مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة بشكل متغاير، بحيث يتبنى معياراً معيناً فى موقف معين، ويتبنى معياراً آخرأ مناقضاً فى موقف آخر. ويؤدى به هذا الى حالة من التبرير المستمر لسلوكه وأفكاره واتجاهاته، أو لسلوك الآخرين واتجاهاتهم، خاصة من يتعاطف معهم أو تربطه بهم علاقة صداقة.

فى هذه الظروف نجد أن العاطفة والانفعال هما اللذان يحكمان الفعل الاجتماعى، وليست الاحكام العقلانية الموضوعية. وكلما تناقضت المعايير التى تحكم السلوك وتعددت أشكالها، مال الفعل الاجتماعى نحو الركون إلى العاطفة والانفعال، وابتعد عن العقلانية والموضوعية. وفى هذه الحالة يرتبط الفعل الاجتماعى بالتبرير غير المنطقى لمظاهر السلوك، ويكشف عن قدر كبير من التحيز. وهكذا يمكن أن تفسر الخاصية التى أطلقنا عليها «الميل التبريرى» فى ضوء عوامل بنائية تنعكس على بنية الشخصية وتحدد مسار سلوكها ونمط تفكيرها ومنطقها فى ايواء ذاتها فى العالم المتناقض المحيط بها.

لا يمكن القول بأن السلبية سمة تلصق بشعب من الشعوب الا فى توفر شروط تاريخية وبنائية معينة. ولقد كشفت بيانات هذه الدراسة عن وجود ثدر من السلبية لدى المصرى المعاصر، خاصة فيما يتعلق بمستوى الانخراط فى السياسة. ولا نميل هنا الى وصف المصرى بالسلبية على اطلاقها، بل نميل الى تفسيرها فى ظروف البنية الاجتماعية التى يتفاعل فى نطاقها. فلم يؤد التحديث الى محو الأمية (فما يزال أكثر من نصف الشعب المصرى من الأميين) . وهناك علاقة وثيقة بين نقص المشاركة فى السياسة وفى حياة المجتمع المحلى (قرية كان أم مدينة) وبين الأمية. ولكن التاكيد على دور الأمية لا يجعلنا نغفل عوامل أخرى ترتبط من ناحية بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى لغالبية سكان أرض مصر، وترتبط من ناحية ثانية بطبيعة التنظيمات السياسية. فمعظم السكان يعيشون فى مستوى اقتصادى منخفض، ويفرض هذا المستوى ظروف حياة صعبة تجعل الانسان العادى لا يهتم كثيراً بأمور السياسة ولا يفهمها الا بقدر ما تسهم فى حل مشكلاته اليومية. فمحور إهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والاسرية. وهنا يتحدد الوعى الاجتماعى عند مستوى هذه الهموم ولا يتجاوزها الى المستوى العام، نعى الربط بينها وبين المشكلات السياسية والاقتصادية العامة. وطالما ابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى، فإن النتيجة تكون افراطاً فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام، وافراطاً فى الانخراط والانشغال بما هو خاص.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه السلبية لا تلقى اهتماماً من قبل التنظيمات السياسية وما يسود فيها من أشكال الممارسة السياسية. ونستطيع أن نشير فى هذا السياق الى بعض الملاحظات العامة: فأولاً نجد أن معظم هذه التنظيمات - الاحزاب المتعددة ومن قبلها الحزب الواحد - تنشأ من خلال الصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة، ثم تبدأ فى الانتشار على المستوى المحلى من خلال جماعات الصفوة المحلية التى لها مصلحة سياسية واقتصادية فى ممارسة السياسة. وتبقى الجماهير خارج دائرة التنظيم. وحتى إذا ما سعت الصفوة المحلية نحو ضم أعضاء الى التنظيمات الحزبية، فإن عملت:الضم، هذه لا ترتبط باقناع أو اقتناع، وإنما هى إجراء شكلى

لاستكمال صورة التنظيم. وثانياً: فإن هذا الانفصال بين التنظيمات السياسية وبين الجماهير يضيء على الممارسة السياسية أهدافاً سياسية متباينة، من وجهة نظر كل من الصفوة والجماهير. فالصفوة السياسية تسعى الى تدعيم مواقفها مع المحافظة على الشكل التنظيمي للحزب أو الأحزاب، وبالتالي إعادة انتاج نفسها على المستوى السياسى والاجتماعى. ولا تدخل الجماهير هنا كهدف لممارسات الصفوة وسلوكها السياسى. ويدرك الناس ذلك على ما يبدو. فقد كشفت الدراسة مثلاً عن أن نسبة كبيرة من السكان لا تعرف أهداف العملية الانتخابية، ولا حتى الأهداف من وراء انشاء تنظيمات كالأحزاب. وهنا تصبح الممارسة السياسية للشخص العادى اما ممارسة قهرية، بمعنى أن عليه ان يذهب الى صناديق الاقتراع بحكم القانون، واما ممارسة ترتبط بأهداف عملية، كمساندة شخص معروف له على الناس أياذ فى مجال العمل أو مجال تسهيل أمور الحياة اليومية، أو هكذا يشاع عنه على الأقل.

خلاصة القول أن لدينا انفصلاً بين الأهداف والطموحات الخاصة بكل من جماعات الصفوة السياسية والجماهير العريضة. فجماعات الصفوة توجه السياسة وجهة خاصة، ولها فهمها الخاص للتنظيمات السياسية ووظائفها وأهدافها. أما الجماهير فلها حياتها اليومية ومشكلاتها العملية التى قد لا تنعكس فى الكثير من الأحيان فى الممارسات السياسية. ومن هنا تكون السلبية متوقعة، ونكون اللامبالاة من جانب الجماهير أحد منتجات الظروف المحيطة، وليست سمة أصيلة فى بناء الشخصية. وتحتاج هذه النقطة الى مزيد من الدراسة وفقاً للمنظور البنائى المقترح هنا. فذلك يمكن أن يلقى مزيداً من الضوء على مستويات الوعى الاجتماعى واشكال الممارسة السياسية وأهدافها والنتائج المترتبة عليها.

٦ - الصبر :

كثيراً ما أضفيت هذه السمة على الانسان المصرى . ولقد كشفت دراستنا عن أن الصبر يعد إحدى السمات التى تسم سلوك الانسان المصرى ونمط تفكيره. ولكن الدراسة أكدت فى نفس الوقت على أن الصبر له مفاهيم مختلفة فى أذهان الناس، بعضها أكثر شيوعاً من البعض الآخر، كما كشفت عن أن الصبر يعتبر سمة أكثر ظهوراً عند فئات اجتماعية بعينها. فبالنظر الى

المفاهيم المختلفة للصبر، اتضح من خلال الدراسة أن الصبر يأخذ غالباً مفهومين دينياً، يعني «تحمل ما يأتي به الله خيراً أم شراً». وهذا هو أكثر مفاهيم الصبر شيوعاً. ومن المفاهيم الأخرى الأقل شيوعاً «عدم الغضب الشديد»، «تحمل ظروف الحياة القاسية»، «تحمل الظلم». وكشفت الدراسة عن أن الصبر - بمفاهيمه المختلفة - أكثر ظهوراً عند الشرائع الدنيا في المجتمع. حيث ظهر شبه اجماع لدى أفراد العينة على أن الفقراء أكثر صبراً من الأغنياء.

ويدعونا ذلك إلى أن نفسر الصبر كسمة من سمات الشخصية القومية في ضوء بعدين أساسيين بينهما علاقة واضحة :

البعد الأول: هو التدين. ويعتبر سمة جوهرية في شخصية الانسان المصري، الأمر الذي دفعنا إلى عدم معالجتها في هذه الخاتمة على أنها أمر مسلم به أكدته الدراسات السابقة وأكدته دراستنا هذه. ويمكن القول بأن الانسان المصري يستمد صبره من قيمه الدينية الراسخة والعميقة الجذور. فهو عندما يتحمل قسوة الحياة أو الظلم، أو أى شكل من أشكال الجور، فإنه يستعين بما يحمله في داخله من مخزون ديني لكي يعبر هذه المواقف الصعبة.

البعد الثاني: يرتبط بطبيعة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية القاسية التي يعيش فيها الفقراء (وهم أكثر فئات المجتمع صبراً). إذ يعتبر الصبر - في هذه الظروف - بمثابة ميكانيزم دفاعي يتحصن به الانسان الفقير ضد أشكال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها في حياته. ولنا أن نتوقع - في ضوء هذا - أن توجد المفاهيم الدينية للصبر في اذهان الفقراء بشكل أجلى من وجودها عند الفئات الأخرى.

ولكننا نكون قد جاوزنا الحقيقة إذا قلنا ان الصبر سمة مطلقة عند الفقراء، بمعنى أنهم صبورون إلى الأبد دون أى قدر من الثورة على ظروف حياتهم. فقد كشفت دراستنا عن أن الصبر يخفف عند حد معين يمكن أن نطلق عليه «عتبة الصبر» أى النقطة التي إذا تجاوزها الظلم أو الجور فلا يكون بعدها صبر.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن أن «عتبة الصبر» لدى الانسان المصري ترتبط باستمرارية وجوده في الحياة. فهو صبور طالما ان حياته تسير في هدوء، وطالما أن الحاجات الأساسية له وللأسرة متوفرة عند «نها الأدنى». ويبدأ

الصبر فى النفاذ إذا ما تهدد هذا الوجود بأى شكل من الأشكال . فالإنسان الفقير يستطيع أن يتحمل قسوة الحياة، وما تفرضه من أشكال للامساواة الاقتصادية والاجتماعية، كما يستطيع أن يتحمل أى تهديد لحياته طالما أنه لن يؤثر على مستوى الكفاف الذى يعيش فيه. أما إذا وصلت هذه التهديدات إلى تهديد وجوده ذاته (أى التأثير على مستوى الكفاف الذى يحفظ هذا الوجود) فإنه يبدأ فى الثورة ويفقد كل ما لديه من صبر.

ويدلنا ذلك على أن الفقير أخلاقى فى سلوكه، رغم ما يحيط به تهديدات ومصاعب، حيث يتحمل هذه التهديدات والمصاعب بصبر ويستعين بالقيم الدينية فى تدعيم صبره، ولكنه لا يصبر للحظة عندما يصل الأمر إلى جوهر الحياة نفسها، أى إلى جوهر الوجود ذاته. ولسنا نسعى هنا إلى الإيحاء بأن الفقراء يولدون هكذا، بسلوكهم هذا، فسلوكهم هذا ما هو الا نتيجة لظروف معقدة يعيشون فيها، وليس أمامهم من سبيل آخر. ومرة أخرى نؤكد على أهمية تتبع هذه القضية فى بحوث أخرى تلقى عليها مزيداً من الضوء.

٧ - الفكاهة والمرح :

كثيراً ما يوصف المصرى بأنه محب للفكاهة وأن روحه تتسم بالمرح. ولقد أكدت دراستنا على أن هذه القضية لا يجب أن تؤخذ على إطلاقها. فقد أكدت على ضرورة التفرقة بين مستويات الفكاهة، وكذلك الشرائح الاجتماعية الأكثر ميلاً إليها، وأن نحدد وظائف الفكاهة بالنسبة للفاعل فى ظروف تاريخية معينة.

فقد وجدنا من خلال دراستنا أن المصرى ليس ميلاً إلى قول النكتة، فلم تتعد نسبة من تذكروا نكتة قيلت لهم أكثر من ١٧ر٥% من حجم العينة. وعلى العكس من ذلك أكدت الدراسة أن بعض المصريين أميل الى المشاركة فى النكتة عن طريق السماع وليس عن طريق القول. فقد وصلت نسبة من يحبون المشاركة فى مواقف التنكيت (عن طريق السماع) حوالى ٥٥%. ووفقاً لذلك فإن نسبة لا يستهان بها من الشعب المصرى تخرج عن دائرة الفكاهة والمرح (فهى لا تشارك من خلال القول أو السماع فى مواقف التنكيت). وتوجد هذه النسبة بتركيز أكبر فى محافظات الصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى وخاصة محافظاتى الشرقية والغربية. وتظهر أعلى معدلات الفكاهة

والمرح في المحافظات الساحلية من ناحية والمحافظات ذات الطابع الحضري (القاهرة والجيزة) من ناحية أخرى. وتظهر معدلات حب الفكاكة بين المتعلمين الحضريين بشكل أكبر من ظهورها عند الأميين أو عند سكان الريف. وفي ضوء ذلك فإن دراستنا أكدت على أن اعتبار حب الفكاكة سمة عامة لدى الشعب المصري يحتاج إلى مراجعة. فهي سمة ترتبط بشكل أكبر بقطاع خاص هو ذلك القطاع الأكثر تعليماً والأكثر انفتاحاً على العالم.

وفي ضوء المنطلقات النظرية التي توجه هذا البحث فإننا نميل إلى تفسير هذا الموقف في ضوء اعتبارين:

يرتبط الأول بالارتباط بين المشاركة في الفكاكة، وبين التعليم والانفتاح على العالم. فالفكاكة هنا تظهر على أنها أحد المؤشرات الدالة على الحداثة. وهنا تتحول الحداثة في أذهان الناس إلى مفهوم أقرب إلى مفهوم الفهولة. ويبدو أن ذلك هو إحدى النتائج المترتبة على تضخم البنية الفوقية وتشوه عناصرها المكونة، بل أن هذا الفهم للحداثة هو أحد المؤشرات العاكسة لهذا التضخم وذلك التشوه. فالبنية الاجتماعية عندما تتحول بشكل غير متساو، وعندما تتحكم فيها عناصر متناقضة (داخلية وخارجية) فإنها تفرز بناءً فوقياً متضخماً. ونعني بالتضخم هنا أن تبدو العناصر الثقافية مشوهة تزرخ بمفاهيم مرضية عن طبيعة الإنسان الحديث. وعندما نطبق ذلك البعد النظري على انفكاكة والمشاركة فيها. نجد أن الفكاكة تصبح لدى المتعلمين وغيرهم من سكان الحضر والسواحل أحد مظاهر الحداثة، ويصبح الأشخاص غير القادرين على المشاركة فيها «متخلفين». ونستطيع أن نسوق أمثلة كثيرة مشابهة ترتبط بعناصر ثقافية أخرى، ولكن حسبنا هنا الإشارة إلى ما تعكسه الفكاكة والمشاركة فيها، وما يحيط بها من مفهومات من تشوه وتضخم في بنية الثقافة الحديثة في المجتمع المصري.

على أن الأمر يمكن النظر إليه من منظور آخر، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا المواقف التي تظهر فيها الفكاكة والوظائف التي تؤديها. فقد ظهر أن المواقف التي تظهر فيها الفكاكة هي مواقف ترتبط في معظمها بحالة من الضيق أو الملل التي تنبع من الإحساس بأزمة عامة أو بأزمة شخصية. كما أكدت البيانات أن أكثر موضوعات النكتة انتشاراً هي موضوعات الجنس والجماعات الإقليمية ورجال السياسة. فالنكتة تعتبر إحدى الاستجابات تجاه الأزمات العامة. أحياناً والأزمات الشخصية أحياناً أخرى.

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الموضوعات التي تتناولها النكتة لوجدنا أن الاستجابة تجاه الازمات العامة تعتبر إستجابة انسحابية يترد منها الانسان المصرى الى ذاته، فيسخر منها ومن الآخرين، ليجد لضيقه متنفساً ولملله مخرجاً. ويمكن تفسير هذا الانسحاب بأنه سلوك يؤدي إلى حل الأزمة العامة على المستوى الشخصي. ونعني بذلك أن يتخلص الانسان من حالة الغضب والملل، بصرف النظر عما إذا كانت الأزمة العامة قد حلت أم لا. فالفرد مثلاً عندما يسخر بالنكتة من الجماعات الاقليمية أو حتى عندما يروى نكاتاً جنسية فإنه يشعر بالتفوق على الآخرين. وهو عندما يسخر من رجال السياسة فإنه يلقى بالمسئولية والتبعة على الآخرين. وفي الحالتين يمكن أن يشعر الفرد بأنه تخلص من بعض همومه وبعض متاعبه بعد أن يكون قد فرغ شحنة انفعاله في النكتة (في الآخرين بمعنى آخر). ويعتبر هذا السلوك الانسحابى سلوكاً متوقعا في ضوء الانفصال ذي التاريخ الطويل بين الدولة والناس وفي ضوء ما يخلقه نمط الحداثة من فردية ولا مبالاة تجاه المشكلات العامة.

٨ - التواكل :

هذه سمة من السمات التي أكد بحثنا على رفضها. فقد كشفت البيانات عن أن المصرى لا يركن كثيراً إلى فكرة الاعتماد على الحظ في تحقيق الآمال وحل المشكلات. فقد بلغت نسبة من رفضوا هذه الفكرة حوالى ٥١٪ من حجم العينة. كما أكدت نسبة ٥٦٫٣٪ على أن الاعتماد على العمل هو الذى يحدد نصيب الانسان من الحياة. وفي ضوء ذلك أكدت الدراسة على أن المصرى أميل إلى التوكل وليس الى التواكل، حيث يدفعه سلوكه الدينى ومعتقداته الدينية الراسخة الى ربط العمل بالتوكل على الله. وحتى أولئك الذين يؤمنون بالحظ، فإنهم يربطون الحظ بالعمل. ولقد حاولت دراستنا أن تطور مفهوم «العمل التوكلى» على أنه المحدد لنمط العمل والانجاز عند المصرى. ووفقاً لهذا المفهوم نجد أن المصرى يزاوج بين التوكل والعمل، مدخلاً في حياته من خلال هذه المزاوجة قليلاً من الحظ أو المشيئة يكون بمثابة الميكانيزم الدفاعى ازاء أى فشل فى العمل. فهو من خلال التوكل على الله يؤمن بأن لكل فرد فى المجتمع نصيباً من الحياة والرزق، ولكنه يؤمن فى نفس الوقت أن الحصول على نصيب أوفر يتطلب عملاً. فإذا أدى العمل إلى نتيجة طيبة.

فهو نصيب طيب وحظ طيب ورضاء من الله، وإذا لم يؤد إلى نتيجة طيبة، فإن التوكل على الله - مانع الحظ ومانعه - يعمل بمثابة الميكانيزم الذي يخرج الإنسان من حالة الفشل ويدخله في البدء من جديد.

ومن ائتوقع أن يسيطر مفهوم «العمل التوكلي» على عقل المصري، وأن يؤثر بشكل ملحوظ على سلوكه المتصل بالعمل. نقول من المتوقع أن يسيطر هذا المفهوم في ضوء بعض الاعتبارات الثقافية والاقتصادية التي ترتبط بحياة المصري. فمن الناحية الثقافية نجد أن القيم الدينية لها تأصيل عميق الجذور في نفوس المصريين. ويعتبر التوكل على الله إحدى هذه القيم الدينية. أما من الناحية الاقتصادية فإن الظروف المحيطة بحقل العمل تجعله - في الكثير من الأحيان - غير دائم وغير مضمون النتيجة، حيث تتحكم فيه ظروف خارجة عن ارادة الانسان (خاصة العمل في الزراعة والصيد). كما أن هناك قطاعاً عريضاً من العمال لا يعمل بشكل دائم. وترتبط أعمالهم بأنشطة متنوعة غير دائمة (ونفكر في هذا السياق في عمالة الزراعة والباعة الجائلين والقطاع الحضرى غير الرسمي على الجملة). في مثل هذه الظروف فإن ارتباط العمل بالتوكل يكون منطقياً.

كما اتفقت الآراء المحايدة لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر والمعارضة لها على ان انشاء جامعة مفتوحة فى البلاد لا يلزم الدولة بتعيين الحاصلين على الشهادات التى تمنحها^(١٣) .

ب - جوانب التفرد والاختلاف حول مفهوم الجامعة المفتوحة .

ابرزت نتائج الدراسة وجود بعض الاختلافات فى طرح مفهوم الجامعة المفتوحة .

فقد تبين أنه فى الوقت الذى اتفقت فيه مختلف الاتجاهات المؤيدة والمعارضة وما بينهما على أن التعليم المفتوح يعنى اعطاء فرصة التعليم بلا حدود أو قيود لمن يريد فى أى وقت مادام الانسان على قيد الحياة (وهذا يتسق مع فلسفة التعليم المستمر التى تعد واحدة من الروافد الاساسية فى تعريف الجامعة المفتوحة الذى طرحه مختلف الآراء) ، فان الاتجاه المؤيد لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر انفرد بوضع شروط للالتحاق بهذه الجامعة وحصرها فى الحاصلين على الثانوية العامة أو الفنية ، وامضوا فى العمل عدة سنوات^(١٤) .

ويمكننا هنا القول بأن هذه الآراء التى حددت شروطا للالتحاق بالجامعة المفتوحة قد تناقضت مع التعريف القاموسى والشائع للجامعة المفتوحة ، والتعريف الذى طرحه وزير التعليم فى الصحافة المصرية .

وانفردت الآراء التى وردت فى اتجاه التأييد لانشاء الجامعة المفتوحة بإمكانية أن تقوم هيئة غير حكومية بتطبيقها ، وان تشارك المصانع والشركات فى وضع برامجها ومواردها ، كى تصبح كليات لخدمة الفرد والمجتمع^(١٥) . هذا الى جانب التأكيد فى احدها على أن تكون جامعة عربية تجمع الامكانات العربية العلمية والمادية^(١٦) . بينما يشير رأى آخر ورد فى اتجاه التأييد لها أن تكون جامعة شاملة متكاملة تتضمن الجامعة التقليدية والتكنولوجية التطبيقية والبيئية المفتوحة^(١٧) . وورد رأى محايد لا يجد اية مشكلة فى انشاء كليات نظرية بالجامعة المفتوحة^(١٨) . وجاء فى رأى لا يدخل تحت التصنيف أن الجامعة المفتوحة ليست بديلا عن الجامعات التقليدية وليست نوعا من انواع تطوير التعليم^(١٩) .

وفى الوقت نفسه ، لم تظهر خطوط فاصلة بين المفاهيم المتبناة لدى كافة الاتجاهات الصحفية المنشورة حول تعريف ماهية الجامعة المفتوحة .

وعلى الرغم من توافر بعض الاختلافات فى طرح المفهوم والتمثلة فى الصحافة القومية لا الحزبية ، والتي حددت شروطا للالتحاق بهذه الجامعة وحصرها للقبول بها فى الحاصلين على الثانوية العامة او الفنية وأمضوا فى العمل عدة سنوات ، فان هذا الاختلاف فى طرح المفهوم لم يعكس اختلافات ايدىولوجية بقدر ما عكس تناقضا مع التعريف السائد والشائع للجامعة المفتوحة • فقد تناقض هذا الطرح مع فلسفة التعليم المفتوح التى تعنى باتاحة فرصة التعليم بلا حدود او قيود ولمن يريد وفى أى وقت يريد •

- (٢٧) الأهالي ، ١٩٨٧/٤/٨ ، وروز اليوسف ، ١٩٨٧/٦/٢٢ .
والأهالي ، ١٩٨٧/٧/٨ .
(٢٨) أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ .
(٢٩) الأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ .
(٣٠) الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٦ .
(٣١) نجوى حسين خليل ، قضايا الجدل الفكرى فى الصحافة حول
السياسة التعليمية . تحليل مضمون الصحافة المصرية من مايو إلى أكتوبر
١٩٨٦ ، المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث
الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ٢٨ مارس - ٢ ابريل ١٩٨٧ . جامعة عين
شمس . ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

لافراد اسرته الذين تركهم خلفه فى المجتمع الاصلى^(٤٦) • وليس هنالك شك فى أن الهجرة عامل أساسى من عوامل التغير الاجتماعى كما انها صدى لهذا التغير وانعكاس له •

وهكذا نجد أن الأغانى الشعبية قد استجابت لعناصر التجديد والابداع، وواكبت التغيرات الثقافية والحضارية • ولذلك فقد طورت مضامينها وأشكالها ومفرداتها لتعبر عن تطور الحياة الاجتماعية وابعادها المختلفة • وهذا يدل دلالة واضحة على أن التراث لا يقف عند الماضى وانما هو تيار متدفق يتواصل فيه التراث القديم والجديد فى حركة اجتماعية مستمرة •

وكما أن الأغانى الشعبية وصفت نظم المجتمع التقليدية وعبرت عن تكاملها وتساندها ، فقد وصفت كذلك مظاهر التغير فى هذه النظم وعبرت عن تكاملها فى صورتها الدينامية المتغيرة • فقد لاحظنا من المضامين التى اشتملت عليها هذه الأغانى الشعبية أن السمات التقليدية والبدائية والبساطة لا تخص النظام الزراعى فقط ، وانما تخص كذلك العناصر الثقافية والنظم الاجتماعية الأخرى • ولاحظنا كذلك أن المضامين والتعبيرات الجديدة التى اصبحت تشتمل عليها الأغانى الشعبية لا تعكس التجديد فى ناحية معينة من نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية فقط بل تعكس التجديد فى مختلف نواحي الحياة • وهذا يدل على الأغانى الشعبية لا تصف المجتمع فى حالته التقليدية او الاسناتيكية (الاستقرارية) فقط وانما تصفه كذلك فى حالته الدينامية المتطورة •

- ٤٦ -

زَاحِب عِ الْغُزْبَةِ وَإِبْلَانُكَ أَحْسَنُ لَكَ
وَاتَعَاشِر الْفَيْرِ أَوْ تَنْسَانِي أَنَا

يَازَرِيف الطُّوْلِ وَفَفْ ثَاقُوْلُ لَكَ
خَافِفْ بِالْمُخْبُوبِ شُرُوحْ أَوْ تِيْمُكْ

لقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو اختبار مدى كفاءة الأغاني الشعبية في الكشف عن خصائص الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الزراعية، باعتبارها مصدرا مهما من مصادر المعلومات عن هذه النماذج من المجتمعات، وأداة من أدوات البحث والتحليل. ولبلوغ هذا الهدف فقد قمنا بجمع طائفة من الأغاني الشعبية التي يرددونها البدو والريفيون في المناسبات المختلفة، وحللناها في ضوء المنهج الانثروبولوجي التكاملي مع الاستعانة بطريقة تحليل المضمون *

وقد توصلت الدراسة الى أن التعبيرات التي تشتمل عليها الأغاني الشعبية تتصل اتصالا وثيقا بثقافة المجتمع وبالكليات والنظم الاجتماعية التي يتألف منها سواء في الماضي أو في الحاضر. وهذا يؤكد التعميمات التي تنص على أن الأغاني الشعبية تصف المجتمع وتصوره بدقة وتعكس الثقافة السائدة فيه *

فمن حيث النشاط الزراعي، فقد وصفت الأغاني الشعبية الأدوات والوسائل والأساليب الزراعية التي مازال الفلاح الاردني يستخدم جزءا كبيرا منها حتى اليوم. كما وصفت بعض العمليات الاجتماعية التي تتخلل النشاط الزراعي مثل العملية التعاونية التي تقوم على المساعدة المتبادلة. وكشفت الأغاني الشعبية كذلك عن مدى تحكم البيئة الطبيعية في الانتاج الزراعي، وتأثره الشديد بالمناخ وتقلبات الطقس. وبينت هذه الأغاني بدائية وسائل النقل والاتصال التي كان يستخدمها الفلاح للاتصال بالمدينة وبالعالم الخارجي الذي يقع خارج قريته. كما أبرزت بطريقة غير مباشرة بعض الحقائق التاريخية كوحدة الاردن وسوريا أو وحدة بلاد الشام عموما. وإذا أمعنا النظر في الوصف الذي قدمته الأغاني الشعبية للنظام الزراعي وعناصر ومكوناته وما يشتمل عليه من عمليات وعلاقات اجتماعية، لوجدنا انها تتصف عموما بالبساطة وقلة التعقيد، أي أن هنالك نوعا من التناغم بين بساطة النظام الزراعي وبساطة المواقف والعمليات الاجتماعية التي تتخلله *

ومن الناحية السياسية، فقد تبين من التعبيرات والمضامين التي اشتملت

عليها الاغانى الشعبية أن الاحداث السياسية لم تكن بعيدة عن وجدان الانسان العربى فى الاردن ، وبخاصة الأحداث التى شهدتها المجتمع العربى منذ مطلع هذا القرن ، وفى مقدمتها الثورة العربية الكبرى وقضية فلسطين . فقد عبرت هذه الأغانى عن رغبة الشعب الاردنى فى الثورة على الادارة التركية لهذه البلاد ، كما عبرت عن التفاف الشعب حول قيادة هذه الثورة والاخلاص لها . وفى الوقت ذاته فقد اشتملت هذه الأغانى على تعبيرات ومفردات معينة تعكس مظاهر الحزن والأسى الذى اصاب الشعب العربى الفلسطينى من جراء احتلال فلسطين من قبل العدو الصهيونى بمساندة من قوى الاستعمار . ولكنها اشتملت فى الوقت ذاته على التعبيرات ثجُّ العرب جميعا على الاستبسال والقتال وتستثير عواطفهم ومشاعرهم للتصدى للعدو الصهيونى المفتصب وعدم الاستكانة والخضوع .

ومن الناحية الدينية ، فقد اظهرت لنا الأغانى الشعبية أن المجتمع الأردنى مجتمع متدين وأن الدين يقوم بوظيفة أساسية فى الحياة الاجتماعية . ويستدل على ذلك من تصدر العبارات الدينية لكثير من المقطوعات الغنائية التى يرددها الناس فى المناسبات المختلفة مثل « ياربى يا مفعلى ، صلوا ع النبى الهادى . كما يستدل على ذلك ايضا من التعبيرات التى تستهدف تعليم الناس - وبخاصة الصغار منهم - كيفية تأدية الطقوس والشعائر الدينية وتعريفهم بالأماكن الدينية المقدسة .

ومن ناحية المعتقدات الشعبية فقد ابرزت الأغانى الشعبية تمسك الجماعات الريفية والبدوية ببعض الممارسات السحرية التى تختلط فى بعض الاحيان بالتصورات والمعتقدات الدينية . وقد اوضحت هذه الأغانى أن الممارسات السحرية تتناول جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية ، ولا تختص بجانب واحد فقط .

أما من حيث النسق القرابى ، فقد أمدتنا الأغانى الشعبية بصورة نمطية للعلاقات القرابية التى تقوم على الروابط الدموية . وقد تمثل ذلك فى أولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه ، وفى التفاف العشيرة حول زعيمها أو شيخها والدفاع عنه ، انطلاقا من الروابط الدموية التى تربطهم به . وقد يكون فى اصرار العروس على عدم الخروج من بيت اهلها إلا بحضور والدها

واعمامها وارقاربها ، على الرغم من الظلم الذى تلاقيه منهم ، هو مؤشر آخر على شدة الروابط الدموية التى تربط بين اعضاء الجماعة القروية الواحدة .

وقد اتضح أن الأغاني الشعبية لا تتناول عناصر وسمات اجتماعية وثقافية تقليدية فقط ، بل تتناول كذلك كثيرا من النماذج الحضارية والثقافية الجديدة . فقد وصفت عناصر تكنولوجية جديدة ، كالبندقية والمدفع والسيارة والتلفون ونحوها ، كما وصفت نماذج جديدة من اللباس والعلاقات الاسرية . مما يدل على أن الأغاني الشعبية لا تصف المجتمع فى صورته الاستاتيكية التقليدية فقط بل تصفه كذلك فى صورته الدينامية المتغيرة .

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التعبيرات والمضامين الاجتماعية التى اشتملت عليها الأغاني الشعبية يقوم بينها نوع من التكامل والترابط ، بمعنى أن التعبيرات التى وصفت النظام الزراعى بالبساطة وقلة التعقيد تنسجم مع بساطة التعبيرات التى تشير الى تمسك هذه الجماعة بالمعتقدات الشعبية . وهذا يدل على أن هناك علاقة ترابطية بين النظام الزراعى التقليدى ، الذى تستخدم فيه أدوات ووسائل بدائية ، وبين المعتقدات الشعبية . ويمكن أن يفسر هذا الترابط بأن الجماعات البشرية التى تعمل فى الزراعة التقليدية تنجس الى الاستعانة بالممارسات السحرية عندما تفقر لاساليب فنية وأدوات تكنولوجية متطورة تسيطر بموجبها على المشكلات الزراعية التى تواجهها . وربما توجد مثل هذه العلاقة أيضا بين الدين والنظم الزراعية التقليدية ، بمعنى أن الجماعات الزراعية يزداد تمسكها بالدين الذى يختلط فى بعض الاحيان بالتصورات الميثولوجية (الاسطورية) كلما كانت أدواتها وأساليبها الزراعية بدائية ، وكلما افقرت الى الأدوات التكنولوجية المتطورة . ذلك لأنها فى هذه الحالة تجد فى الآله أو القوى فوق الطبيعية الملاذ الذى تنجس اليه للتغلب على مشكلاتها الزراعية والاجتماعية . وقد لاحظنا ذلك فى أغاني الاستسقاء .

وتوصلت هذه الدراسة أيضا الى وجود نوع من الانسجام بين مضامين الأغاني الشعبية التى تصف نظام الزراعة التقليدى وبين المضامين التى تصف نظام القرابة ومكانة كل من الرجل والمرأة فى ظل هذين النظامين . ويمكن أن يفسر هذا الانسجام فى مضامين الاغاني الشعبية على أنه نتاج الانسجام

والتكامل بين هذين النظامين ، بمعنى أن نظام الزراعة التقليدي يؤثر في النظام القريبي ويتأثر به في الوقت ذاته . وقد جاءت مضامين الأغاني الشعبية لتعبر عن هذا التأثير المتبادل فيما بينهما . ويمكن أن نفسر التكامل والترابط بين هذين النظامين ، في أن كل مجموعة قريابية في هذه المجتمعات تستقل بقطعة معينة من الأرض وتقوم بفلاحتها وزراعتها عن طريق تعاون افراد الاسرة او افراد العشيرة او القبيلة في ضوء قواعد محددة في توزيع الأدوار . ولأن الرجال يضطلعون بالقسط الأكبر من الأعمال الزراعية فقد احتلوا المكانة الاجتماعية الأعلى ، بينما احتلت المرأة مكانة اجتماعية أدنى نظرا لمساهمتها بنصيب اقل في عمليات الإنتاج الزراعي . بالإضافة الى ذلك ، فإن الذكور هم الذين يدافعون عن العشيرة أو عن القبيلة ، وهم الذين يُخلَّدون ذكر الرجل بعد مماته . ولذلك تعاطفت اهميتهم في المجتمعات الزراعية واعتلى شأنهم بينما إنخفض مركز المرأة وتدنت مكانتها الاجتماعية ، وتركزت قيمتها بشكل اساسي في انجاب الذكور دون الاناث .

ولأن ملكية الأرض بيد الأب أو رئيس الأسرة ، فقد أصبحت له السلطة المطلقة على كل اعضاء الأسرة ذكورا واناثا ، وهذا ما جعل الأب يتحكم في امر زواج ابنته او ابنه •

وقد عبرت الفتاة من خلال اغانيها الشعبية عن الظلم الذي لحق بها من جراء هذه السلطة التي يتمتع بها الأب . وربما يكون في أولوية ابن العم في الزواج من ابنة عمه ، كنوع من العرف السائد في هذه المجتمعات ، محاولة لحصر الملكية في نطاق المجموعة القريابية الواحدة وتأكيد للروابط الدموية التي تسند هذا النظام وتدعمه . وقد تجلت مظاهر الاهتمام بالروابط الدموية في تعبيرات كثيرة اشتملت عليها الأغاني الشعبية ، من بينها التفاف افراد العشيرة أو القبيلة حول زعيمهم أو شيخهم الذي تربطهم به صلات قريابية تقوم في الغالب على الروابط الدموية ، ومن بينها أيضا عدم خروج العروس من بيت والدها الا بحضوره وبحضور اعمامها واقاربها •

وربما يكون الاستنتاج صحيحا في أن الأحداث والاضاع السياسية السيئة التي عانى منها المجتمع العربي عامة والشعب الفلسطيني خاصة هي نتاج وظيفي لهذه الانماط من النظم الاجتماعية •

وقد توصلت الدراسة الى أن الأغاني الشعبية لا تعكس خصائص الحياة الاجتماعية والثقافية كما كانت عليه في الماضي ، بل تعكس خصائص الحياة الاجتماعية الجديدة . ويدل على ذلك اشتغالها على مفردات جديدة مثل بندقية ، وسيارة ، وطائرة ... الخ ، وعلى تعبيرات تصف نماذج جديدة من العلاقات الأسرية وأنماط اللباس وغيرها . وهكذا نجد ان الأغاني الشعبية تصلح لان تكون مدخلا لدراسة المجتمع واداة لتحليل عناصر الثقافة السائدة فيه ، سواء في حالته الاستاتيكية (الاستقرارية) او في حالته الدينامية المتطورة .

المراجع

١ - المراجع الاجنبية :

- 1 - Foley Rella, Song of the Arab, (n. p.; n. p. p.) 1953 .
- 2 - Gieson, J.C. Herbert, the Poems of John Donne, Oxford University Press, Oxford, 1963,
- 3 - Mead, Margaret, An Anthropologist at Work, University Press of Chicago, Chicago, 1959.

المراجع العربية :

- (١) الجوهرى، محمد، التراث الشعبى، حولىة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الثلاثون، القاهرة ١٩٦٨ .
- (٢) الجوهرى، محمد، وزايد، احمد، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٧ .
- (٣) الخليلى، على، التراث الفلسطينى والطبقات، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٧ .
- (٤) الربايعة، احمد، الهجرة والتغير الثقافى فى ضوء النظرية البنائية الوطنية، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، غير منشورة .
- (٥) الربايعة، احمد، مقومات التنمية ومعوقاتنا، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨ .
- (٦) العمى، هانى، اغانينا الشعبية فى الضفة الشرقية من الأردن، دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٦٨ .
- (٧) القيسى، نورى، محاولات فى دراسة اجتماع الأدب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ .
- (٨) بن زائد العزيزى، روكس، معلمة التراث، ج١، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ١٩٨١ .

(٩) حجاب، نمر، الأغنية الشعبية فى شمال فلسطين، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، ١٩٧٨.

(١٠) دورسون، ريتشارد، نظريات الفلكلور المعاصر، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.

(١١) ديفا، اندرا، الماثورات الشعبية والشفوية واهميتها فى دراسة المجتمع الزراعى، ديوجين، العدد السادس والعشرون، القاهرة، ١٩٧٤.

(١٢) سرحان، نمر، أغانيها الشعبية فى الضفة الغربية من الاردن، دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٦٨.

(١٣) شويحات، يوسف، العرب وتراثهم. بدون ذكر للناشر ولا مكان النشر ولا التاريخ.

(١٤) فريزر، جيمس، الغصن الذهبى، ترجمة نبيلة ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

(١٥) هولتكراتسه، ايكه، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٢.

(★) المادية الجدلية

Dialectical Materialism

(★ ★) إبراهيم العيسوي

المادية الجدلية (أو المادية الديالكتيكية) هي المكون الفلسفي للماركسية. فهي تلك النوع من المادية الفلسفية الذي توصل اليه ماركس وانجلز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك يمزج النظرة المادية إلى العالم بفكرة الجدلية (أو الديالكتيك أو المنطق الجدلي). لاحظ أن ماركس لم يستخدم في كل ما كتب تعبير «المادية الجدلية». والذي استحدث هذا التعبير هو بليخانوف. وكما يبين من إسمها، فقد ظهرت المادية الجدلية على سبيل المعارضة لما كان سائداً وقت نشأتها من مثالية وميتافيزيقية. فالمادية تناقض المثالية، والجدلية تناقض الميتافيزيقية. وبرغم ما قد يكون هناك من التباس في ممارسة الجدلية بالميتافيزيقية (حيث تشير الأخيرة في

★ نبدا بهذا العدد من المجلة بتقديم شروح نقدية - من اعداد متخصصين على مستوى عال - لعدد من المفاهيم الاساسية في التحليل الاجتماعي. وهو عمل نقصد منه الى توفير معالجة متوازنة - غير متحازة - للمفاهيم المختارة، نشعر ان المكتبة العربية - وبالتحديد الدارس والباحث على مستوى اكاديمي متخصص - في حاجة ماسة اليها *

والشروح من اعداد لجنة فرعية في بحث الخريطة الاجتماعية لمصر، الذي تجريه في المركز هيئة بأشراف د. د. عزت حجازي *

★ يكتبونه في الاقتصاد السياسي، مستشار بمعهد التخطيط القومي *

المجلة الاجتماعية القومية

العدد الاول

يناير ١٩٨٩

المجلة السادس والعشرون

معناها الشائع حالياً ألى «ما بعد الطبيعة» أو القوى غير المنظورة من وراء العالم المادى) ، فان الميتافيزيقية كانت تستخدم ، من جانب هيغل وغيره من الفلاسفة والكتاب الألمان وكذلك من قبل من عاصروهم ماركس وانجلز ، بمعنى مناقض فعلاً لمعنى الجدلية ، حسبما سيأتى بيانه .

والجدلية - كما فى الأصل اليونانى - هى طريقة فى المناقشة المنطقية أو أسلوب فى المنطق (المنطق الشكلى أو الصورى) * وهى تعنى فن تقصى الحقيقة من خلال المناقشة التى تجرى بين أطراف متعارضة ، وكشف التناقضات التى تتضمنها حجج كل طرف ، وامتحان صدق الآراء بالجدل المنطقى الذى تقارع فيه الحجة بالحجة المضادة . غير أن الجدلية من حيث هى مفهوم فلسفى قد تبلورت أول ما تبلورت على يد هيغل ، ومثلت منطقاً جديداً ، قُصد به أن يواجه منطق أرسطو القديم ويعارضه . فالمنطق الجدلى يقوم على الحركة ، لاعلى الثبات * وعلى العكس من النظرة الميتافيزيقية المجردة إلى الأشياء والتعامل معها كل على حدة ، وكأنها تملك خصائص ثابتة تتبدل ، والنظر إليها فى سكونها لا فى حركتها ، وتجاهل العلاقات التى تقوم فيما بينهما وبين غيرها من الأشياء ، فقد تطورت الجدلية على يد هيغل إلى نظرة إلى الأشياء فى حركتها وتغيرها وتطورها ، وفى علاقاتها وتفاعلاتها مع غيرها . وانطلقت الجدلية على أساس أن كل شىء يمر بعملية مستمرة للتحوّل والسيرورة أو العدم ، وأن كل شىء متغير ويتم تجاوزه إلى غيره . وتتمثل القوة المحركة للتغير أو التطور فى احتواء الأشياء على جوانب متعارضة أو متناقضة . وهذا التناقض هو الذى يؤدى فى النهاية إلى تحوّل الأشياء وتطورها أو إلى تحللها وفنائها . وهكذا تتلخص فكرة الجدلية فى أنها عملية تطور تتم من خلال ظهور المتناقضات وما يجرى بينها من صراع *

وقد أخذ ماركس وانجلز فكرة الجدلية عن هيغل . ولكنهما طورا جدلية هيغل وحولاهما من جدلية تفسر التطور التلقائى للأفكار بالسير من فكرة إلى نقبضها ، ثم إلى نتيجة مركبة تجمع أو تؤلف بين النقيضين وتعلوهما ، إلى جدلية لتفسير حركة العالم المادى أو الطبيعة والمجتمع الإنسانى ، بل والفكرة أيضاً (ولكن بعد النظر إلى الفكر كنتاج لحركة العالم المادى الجدلية ، وبعد الإقرار بأن الأشياء سابقة على الأفكار وتوجد مستقلة

عنها) . وهكذا ظهرت جدلية الطبيعة ، كما ظهرت جدلية المجتمع الانسانى ، متمثلة فى المادية التاريخية التى تصدت لتفسير تطور النظم الاجتماعية ، وبينما رأى هيجل أن التطور تعبير عن الفكرة العالمية أو روح العالم [وهى فكرة قريبة من فكرة الإرادة الالهية] التى تحقق أو تجسد نفسها فى الطبيعة وفى المجتمع الانسانى ، رأى ماركس وانجلز أن التطور كامن فى طبيعة العالم المادى • فالأوضاع المادية لا تتبع الفكر وحركته الجدلية ، وإنما الفكر وحركته الجدلية هما اللذان يتبعان الحركة الجدلية للعالم المادى •

وقد كان لانجلز الدور الأساسى فى بلورة مفهوم المادية الجدلية وتقديمه الى الناس ، وذلك من خلال كتب ثلاث هى : ضد دوهرنج (١٨٧٨) ، وجدلية الطبيعة (١٨٨٨) ، أى بعد وفاة ماركس بخمس سنوات) ، ولودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية (وهى مخطوطة غير مكتملة كتبت فى الفترة من ١٨٧٣) . ولاحظ أن هذه الأعمال قد كتبت أو نشرت بعد ثلاثين عاماً أو أكثر من صدور البيان الشيوعى (١٨٤٨) . وعموماً تجدر ملاحظة أن ماركس وانجلز لم يقدموا فى أى من أعمالهما عرضاً متكافئاً أو بياناً شاملاً عن المادية الجدلية • وإنما قدما حججا مضادة لوجهات نظر فلسفية أخرى • وفى سياق معارضة الفلسفات المثالية والتمثيلية عرضا بعض المبادئ الخاصة بالمادية الجدلية وبعض الاستنتاجات المترتبة عليها • ولا شك أن الارتباط الوثيق بين ظهور المادية الجدلية وتطورها من جهة ، وظروف النضال السياسى وملابسات الحركة السياسية للطبقة العاملة الدولية من جهة أخرى ، قد ترك بصماته على أسلوب عرض مبادئ المادية الجدلية ، بل وعلى ما حظيت به بعض هذه المبادئ المادية من اهتمام وما أثارته من خلافات بالمقارنة ببعضها الآخر • وعموماً يمكن تلخيص المبادئ المادية الجدلية فى أربعة مبادئ على النحو التالى :

١ - مبدأ الوجود الموضوعى للعالم المادى ، بمعنى أن أى شىء لا يتوقف وجوده على كونه مدركاً أو محسوساً على أى وجه من الوجوه . ذلك أن العمليات والأشياء والظواهر المادية موجودة وجوداً موضوعياً ، أى مستقلاً عن أية أفكار قد يكونها الناس عنها ، وكذلك عن وعى الناس بها . وهذا الوجود لا يمكن أن يشق بمجرد النظر فى الاعتبارات أو العوامل النفسية

أو المنطقية وحدها . ولدراسة شيء ما ، يجب أن ننظر مباشرة الى الشيء فى ذاته ، وليس إلى أفكار الناس عنه . وليس ذلك لأن الأفكار غير مهمة ، أو غير مؤثرة فى تشكيل مجرى الأحداث ، وانما لأن الأفكار فى نهاية الأمر تعبير عن الأشياء ، وليست الأشياء هى التعبير عن الأفكار . فالأشياء سابقة على الأفكار التى يكونها الناس عنها ، برغم أنه بمجرد تكون الأفكار يمكن أن يصبح لها تأثير فى تغيير شكل الأشياء ومجرى الأحداث .

٢ - مبدأ الجبرية والقابلية للمعرفة ، بمعنى أن كل الأشياء تخضع لقوانين ، وليست متروكة لعامل الصنفة وحده (الذى لا يمكن إنكار وجوده بالطبع) . وهذا هو للفرض المنهجى الأساسى الذى فى غيابه لا يمكن قيام أى علم من العلوم . فضلا عن ذلك فإن القوانين التى تحكم حركة الأشياء والترابطات العامة فيما بينها وبين غيرها لا غنى عنها للنشاط العملى للناس . وهذه المعرفة ممكنة التحصيل ، وإن كانت أى معرفة يتم تحصيلها جزئية ومحدودة ونسبية ، ومن ثم قابلة للتطوير . ولا ترى المادية الجدلية حدوداً لتطبيق العلم ، أى لمجالات استخدام المنهج العلمى فى تحصيل المعرفة ، برغم أن أشياء كثيرة قد تظل مجهولة ، إلا أن أياً منها ليس بالضرورة غير قابل للمعرفة . وهذا على خلاف ما تذهب إليه بعض الفلسفات الأخرى من أن هناك موضوعات معينة لا يمكن أن تعالج علمياً ، وأن هناك أموراً بطبيعتها غير قابلة للمعرفة .

وفكرة القانون (العلمى) جوهرية للغاية فى المادية الجبلية . ويتلخص مفهوم المادية الجبلية للقانون فى أنه علاقة أو رابطة مستقرة ومتكررة الحدوث ، ذات طبيعة أصلية لا عارضة ، بين أشياء مختلفة أو بين جوانب مختلفة لنفس الشيء . والقانون لا يعبر عن أية ترابطات متكررة الحدوث ، ولكن عن كل ما هو أساسى أو ضرورى ولا غنى عنه من الترابطات التى تقوم بين الأشياء أو الظواهر المختلفة . وبمعرفة القانون الذى يحكم ظاهرة ما ، والظروف الضرورى توافرها لسريانه ، يمتلك الانسان القدرة على معرفة حركة التطور واتجاهه ، أو بالأحرى يصبح من الممكن التنبؤ بالمستقبل . ومثلما تقول المادية بالوجود الموضوعى للعالم المادى ، فانها تقول أيضاً بموضوعية القوانين وسريان مفعولها فى استقلال عن إرادة الإنسان ،

فالإنسان لا يصنع هذه القوانين ، ولا يملك أن يغيرها بمحض إرادته • وإنما هو فقط يستطيع أن يتعرف عليها وأن يدرك النتائج التي تترتب على عملها ، وأن يستعملها في مجال أو آخر من مجالات الممارسة الإنسانية •

٣ - مبدأ وحدة النظرية والممارسة . تؤكد المادية الجدلية على التفاعل بين الوجود والوعي أو للفكر . فالتفاعل بين الإنسان وبيئته المادية هو الذي يولد المعرفة . واكتساب المعرفة ليس مجرد انعكاس أو انطباع سلبي في الذهن لوجود مكتمل سلفاً ، وإنما هو طريقة للتفاعل مع هذا الوجود . لا مجرد تأمل . والنظرية - أية نظرية - تنشأ لسد حاجة أو لمواجهة مشكلة محددة من مشكلات الإنسان أو الطبيعة أو التاريخ . وطبقاً للمادية الجدلية فإن النظرية لها معنى فقط بمقدار ما تؤدي إلى آثار محددة ذات صلة بحل مشكلة من المشكلات . والنظرية التي لا تشير في نهاية المطاف إلى شيء ما يمكن عمله ، ولا تترك أثراً على الموقف الذي استدعى ظهورها هي في مجرد لغو فارغ لا طائل من ورائه .

فالمعرفة لا تتأتى من فراغ ، وإنما تصدر عن الخبرات والتجارب الإنسانية ، أو ما تطلق عليه المادية الجدلية : الممارسة . فمن خلال النشاط العملي للبشر ، وتطور علاقات الناس بعضهم ببعض ، وتطور علاقتهم بالعالم الخارجي ، وعبر التأثيرات المتبادلة بين الناس والبيئة المحيطة بهم يكتسبون المعارف ، ويقومون باختبار صحتها ، ويعملون تبعاً لنتيجة الاختبار من صياغاتها • وبرغم أن الأفراد هم الذين يكتسبون المعرفة ، إلا أن المعرفة لا تيسر الحصول عليها في واقع الأمر إلا في مجتمع ، أي عبر صلات التعاون والتناحر بين الأفراد . ولذا فإن الخلاف حول صدق أو عدم صدق النظريات المنعزلة عن الممارسة هو مجرد خلاف «أكاديمي» صرف • فمثل هذه النظريات لا جدوى منها ، ولا سبيل إلى اختبار سلامتها أو دحضها ، أو بالأحرى لا مكان لها بين النظريات العلمية حسب تعريف المادية الجدلية • فالمعرفة العلمية تكتسب وتختبر وتتطور جدلياً في مجرى الممارسة الإنسانية ، لا أكثر ولا أقل •

٤ - مبدأ الجدلية . وهو مأخوذ عن هيجل كما سبقت الإشارة ، وإن كان مجال عمله قد تغير من عالم الفكر إلى عالم المادة . وطبقاً لماركس

فان جدليته هي نقيض جدلية هيجل . فقد كان الهدف النهائي من العملية الجدلية عند هيجل هو الله أو الروح الخالصة المتحررة من كل قيد من قيود المادة . وهذا الهدف وما يترتب عليه من نتائج هو ما رفضه ماركس وانجلز . لقد أضفى هيجل على الفكر وجوداً مستقلاً ، واعتبر أن عملية التفكير الانساني هي خالقة العالم المادى ، وأن هذا الأخير ليس إلا الشكل الظاهرى أو الخارجى للفكرة العالمية . أما عند ماركس وانجلز ، فكل ما هو فكرى ليس إلا الصورة المنطبعة فى ذهن الإنسانى للعالم المادى .

والجدلية على حد تعبير انجلز فى «ضد دوهرنج» هي علم القوانين العامة لحركة وتطور الطبيعة والمجتمع الانسانى والفكر . فالعالم المادى فى حركة دائمة وتطور مستمر ، ومن ثم فمعرفة العالم المادى تستلزم دراسة الحركة الدائمة وذلك التطور المستمر . وذهب ماركس وانجلز ، فى تأكيدهما على أهمية استخلاص قوانين التطور، إلى مدى بعيد ، لدرجة أن صار يطلق على المادية الجدلية ذاتها : قانون التطور . ولكن المادية الجدلية تؤكد فى الوقت ذاته على مفهوم آخر فى غاية الأهمية من منظور المنهج العلمى ، وهو مفهوم الترابط ، لدرجة أن اعتبر البعض أن المادية الجدلية هي قانون الترابط . فالعالم المادى لا يتطور فحسب ، وانما هو كل مترابط ومتكامل . وتطور بعض الأشياء أو الظواهر لا يتم فى عزلة عن تطور غيرها من الأشياء والظواهر ، وانما يحدث هذا التطور فى ترابط وصلات تأثير متبادل بين مختلف الأشياء والظواهر . وهكذا فمفهوم التطور متضمن فى مفهوم الترابطات المتبادلة بين الأشياء بعضها وبعض ، وبين الشيء ونفسه فى المراحل المختلفة التى يمر بها عبر الزمن . ولذا يرى البعض الاكتفاء فى تعريف الجدلية ، أو المنهج الجدلى ، بالقول بأنه علم دراسة الترابطات المتبادلة .

والحق أن هذا المعنى يتمشى مع معارضة الجدلية بالمتيافيزيقية حسب وصف انجلز للأخيرة فى «ضد دوهرنج» ، فقد نظر إلى الميتافيزيقية باعتبارها الطريقة التى تقوم على اعتبار الموضوعات والعمليات التى تتم فى العالم المادى معزولة عن بعضها ، منتزعة من كل الصلات المتبادلة على نطاق واسع بين الأشياء . وهى لذلك لا ترى الأشياء فى حركتها بل فى سكونها ، لا من حيث هى متغيرة فى الأساس . وانما باعتبارها ثابتة جامدة . وهى

لذلك حين تنظر الى الأشياء المفردة تفقد رؤية ترابطاتها . وحين تدرس وجودها تنسى حركتها من مولدها إلى نهايتها . وحين تنتظر إليها في سكونها فانها تجعل حركتها خارج نطاق الموضوع وفي المقابل، فان الجدلية - حسب شرح انجلز - ترى الأشياء « في صلاتها المتبادلة » (وهذا هو مبدأ الارتباط بالمعنى الضيق) ، وفي « تتابعها وحركتها ، في مولدها موتها » (وهذا هو مبدأ التطور الذي يكن ادراجه ضمن مبدأ الارتباط بالمعنى الواسع ، لاننا - على حد قول كورنفورث - حين نفشل في أن نأخذ في الحسبان التتابع والحركة والميلاد والممات ، فاننا نكون قد فقدنا رؤية عنصر أساسى فى « الصلات للمتباعدة على اوسع نطاق بين الأشياء) التى أكد عليها انجلز) .

وحتى هذه النقطة لا يوجد خلاف كبير حول معنى المادية الجدلية ورسالتها . ولكن للخلاف ينشأ (سواء بين الماركسيين ومعارضيهم أو بين الماركسيين أنفسهم حول عدد من الأمور ، أهمها :

١ - قوانين للمادية الجدلية ونطاق تطبيقها ، أو بالأحرى قوانين الجدلية ، حيث لا يثير الشق المادى كثيراً من الخلاف ، حتى من جانب بعض نقاد الماركسية (مثل كارل بوبر الذى يرى أن العنصر المادى فى الماركسية يمكن إعادة صياغته بسهولة نسبية بحيث لا يوجه إليه اعتراض جدى) .

٢ - علاقة التناقض الجدلى بالتناقض المنطقى ، وما اذا كانت المادية الجدلية تسمح بوجود التناقض المنطقى ، وبالتالي هل تعد المادية الجدلية بديلاً لمنطق أرسطو ، أم انها تستوعبه فى إطارها الأوسع .

٣ - علاقة المادية الجدلية ، وبالذات الجدلية ، بالمنهج العلمى .
وفيماء يلى نتعرض لكل قضية من هذه القضايا الخلافية بشيء من الإيجاز .

قوانين المادية الجدلية :

طبقاً للنصوص الماركسية التقليدية (مثل بعض كتب الفلسفة السوفياتية) فان هناك ثلاثة قوانين للمادية الجدلية ، هى :

- (أ) قانون الوحدة والصراع بين الاضداد أو المتناقضات •
(ب) قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات كمية •
(ج) قانون نفى النفى •

ويمكن أن يضاف إلى هذه القوانين قانون الترابط وقانون التطور ، مع دمج قانوني الوحدة والصراع بين المتناقضات ونفي النفي في قانون واحد يطلق عليه قانون التناقض ، على نحو ما فعل ستالين . فكل الأشياء مترابطة ، وكل الأشياء متطورة • وهذا التطور يتم من خلال تراكم التغيرات الكمية التي تتحول بعد مستوى معين وبشكل فجائي إلى تغير كمي في الشيء أو الظاهرة موضع البحث • ويتمثل هذا التطور في حركة ينتقل بها الشيء من المستويات الأدنى إلى مستويات أعلى ، ومن الحالات البسيطة إلى حالات أكثر تركيباً وتعقيداً • ويتم ذلك ليس على خط مستقيم صاعد ، وإنما يتخذ شكلاً أقرب ما يكون إلى الحلقات الحلزونية أو اللولبية •

غیر أن بعض الكتاب الماركسيين يكادون يقصرون حديثهم عن المادية الجدلية على قانوني التطور والارتباط المتبادل ، بل ان بعضهم يدمج الاثنین في قانون واحد للترابطات المتبادلة ، ويغفل بقية القوانين التي وردت - وما زالت ترد - في الشروح التقليدية •

ولا يثير قانون الترابط مشكلات عويصة . ولعل أهم مشكلتين فيما يتعلق بهذا القانون هما ما إذا كان المقصود منه أن الدراسة السليمة لأية ظاهرة تقتضى بحث جميع العلاقات التي تقوم بينها وبين غيرها من الظواهر ، وما إذا كانت المعالجة الجزئية لأية ظاهرة باطلة وغير مجدية على الدوام • ومن الواضح أن هاتين المشكلتين ليستا منفصلتين عن بعضهما . فهما يتعلقان بحدود التجريد المأمون في البحث العلمي . وربما يكون خير رد على مثل هذا النقد لقانون الترابط هو ممارسة ماركس نفسه العملية : في «رأس المال» مثلاً . فهو لم يتصد لدراسة كل العلاقات في آن واحد ، وإنما استعمل التجريد لاستبعاد ما هو ثانوي أو غير مهم من العلاقات بين الظواهر المختلفة ، وركز في تحليله على ما هو أساسى وجوهري للغرض من دراسته . وفي سياق بحثه في تطور النظام الرأسمالي وآليات عمله ، أجرى دراسات جزئية ، أى لجزئيات مختلفة من النظام ، ولكن دون أن يغيب عن

نظرة الاطار العام الذى تقع فى هذه الجزئية أو تلك ، ودون أن يقف فى دراسته عند فحص الأشياء كل على حده . ولذا فلا معنى لتحميل قانون الترابط أكثر مما يتحمل ، واطهاره وكأنه يحتم دراسة كل العلاقات بين كل الأشياء فى كل الأحوال ، وينفى نفيًا مطلقاً امكانية الدراسة الجزئية .

وفيما يتعلق بقانون التطور ، فقد أبدت بشأنه اعتراضات عديدة ، أهمها :

(أ) أن الشروح التقليدية لهذا القانون تعطى التغير أو التطور معنى مطلقاً ، وتصر على أن كل شيء منظوراً إليه منفرداً دائم التطور ، بينما التطور نسبى ، ولا معنى لتطور شيء ما إلا بنسبته إلى شيء آخر ساكن أو أكثر أو أقل تطوراً .

(ب) أن الإصرار من جانب المادية الجدلية على أن المعرفة الصحيحة لأى شيء لا تتأتى إلا بدراسته فى حركته وتطوره ، لافى سكونه ، هو إصرار غير مبرر ، لأنه يحكم بالعقم على دراسة الجوانب الثابتة لأى ظاهرة أو الظواهر الثابتة والتي لا تتغير مع تقدم المجتمع . ودراسة الأشياء فى سكونها كثيراً ما تكون خطوة تمهد لدراسة الأشياء فى حركتها ومن ثم فلا يبرر لاستبعادها أو تسخيفها .

(ج) الاعتراض على اعتبار التطور مرادفاً للتقدم ، بينما أن هذا ليس صحيحاً على الدوام .

والحق أن التركيز على التطور لدرجة صفات يكاد تقترب به من معنى التطور المطلق ، والإصرار على النظرة الديناميكية أو الحركية للظواهر لدرجة تكاد تجعل من السخف دراسة أى شيء فى سكونه ، والمساواة بين التطور والتقدم ، كل هذه أمور يجب أن تفهم ويتحدد حجمها الطبيعي بالنظر إلى الطبيعة النضالية للمادية الجدلية وقت ظهورها ، والحروب التى شنتها على الفلسفات المثالية والمتيافيزيقية التى كانت تتطرف هى الأخرى فى صياغتها إلى حد السخف . وبطبيعة الحال ، بعدما هدأت المعارك وصفا الجو من غبارها ، واكتسبت المادية الجدلية مواقع هامة فى ساحة الفكر ، أصبحت صياغات قانون التطور أكثر اعتدالا وأكثر تحرراً من بعض المقولات الثانوية التى

فرضتها ملابسات الصراع الفكرى المتداخل بقوة مع الصراعات السياسية والاجتماعية . ولا أظن أن ثمة جدلاً يمكن أن يثور الآن من جانب الجدليين حول نسبة التغير أو التطور . كما أنه ليس من الوارد تفسير الاصرار على دراسة الأشياء أو الظواهر فى حركتها وتطورها بأنه يستبعد تماماً دراسة بعض الأشياء فى سكونها ، أو بعض الجوانب الثابتة أو بطيئة التطور فى أى ظاهرة من الظواهر . أما اعتبار أن التطور مرادف للتقدم أو يقود إليه دائماً ، فهذه اشكالية توجب النظر فيها لحين التعرض لقانون نفى النفى .

وقد تعرض قانون الوحدة والصراع بين الأضداد إلى انتقادات عديدة . فهذا القانون يؤكد على الطبيعة المتناقضة للعالم وعلى أن التناقض عمومى ومطلق ، وأنه موجود فى عملية تطور كل الاشياء ، وأنه فى عملية تطور أى شىء ثمة حركة للأضداد من البداية إلى النهاية . وعلى حد قول ماوتسى تونج : لا يوجد شىء خالٍ من التناقض ، وبدون التناقض ما كان لشىء أن يوجد ، وأن السبب الرئيسى فى تطور أى شىء ليس خارجياً ، وإنما هو داخلى يعود إلى التناقضات التى تحدث فى داخل هذا الشىء . وهذا لا يعنى - طبقاً لماو - استبعاد الأسباب الخارجية للتطور ، ولكن يعنى أن دورها محدود ، فهى تمثل شروطاً أو ظروفاً للتغير عنده ، ولا يتم مفعولها إلا من خلال الأسباب الداخلية . وفى درجة حرارة معينة يمكن للبيضة أن تتحول إلى كتكوت ، ولكن لا تفلق أية حرارة فى أن تحول الحجر الى كتكوت ، لاختلاف الأسباب الداخلية للتغير فى كل منهما ، أو «أساس التغير» طبقاً لماو .

ومن الانتقادات التى وجهت إلى هذا القانون غياب معنى محدد للتناقض أو التعارض بحيث يمكن تمييزه فوراً عندما نصادفه ، أو عدم التمييز بوضوح بين التناقض ومجرد الاختلاف واعتبارهما متطابقين (يقول ماو فى ص ٢٢ من «أربعة مقالات فى الفلسفة» : كل اختلاف يحتوى على تناقض ، بل إنه هو نفسه تناقض!) . صحيح أن ثمة تعريفاً للأضداد - كما عند افاناسييف فى «الفلسفة الماركسية» - بأنها جوانب أو نزعات أو قوى داخلية فى الشىء أو الظاهرة ، يستبعد كل منهما الآخر (التعارض) ، ولكن يفترض كل منهما وجود الآخر (الوحدة) . ولكن الأمثلة التى يضربها بعض الماركسيين على وجود الأضداد والتناقض قد لا تتفق دائماً مع هذا التعريف . فمن الأمثلة المقنعة وجود قطبين للمغناطيس والالكترونات سالبة

الشحنة في ذرة العنصر : وجود السالب والموجب في المقدار أو المعادلة الرياضية ، واجتماع الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية في عملية الانتاج الرأسمالى . ولكن بعض الأمثلة قد تفتقر إلى الإقناع ، مثل القول بأن عملية التفاضل يقابلها عملية التكامل في الرياضيات ، وأن تفاعلات الاتحاد بين الذرات يقابلها تفاعلات الانحلال في الكيمياء * فهذه تبدو عمليات منفصلة (وإن كانت متعارضة) ، ولا تتواجد مجتمعة بالضرورة . أو خذ مثلاً آخر ، وهو القول بأن البذرة هي بذرة وليست بذرة في نفس الوقت . فمثل هذا القول لا يمكن أن يكون صحيحاً - طبقاً لبعض النقاد وهو ما قد يقبله بعض الماركسيين أيضاً - إلا بمعنى أنك إذا نظرت الى البذرة من حيث صفاتها الحالية فهي بذرة . وإنك إذا نظرت اليها من حيث ما يمكن أن تؤول اليه مستقبلاً فهي شجرة وليست بذرة . بعبارة أخرى ، فإن القول باجتماع الأضداد (البذرة وغير البذرة في هذه الحالة) قد لا يعنى أكثر من أن للشيء الواحد صفات مختلفة أو جوانب متباينة (وليست بالضرورة متعارضة) ، أو أنه يمكن النظر إلى نفس الشيء من أكثر من زاوية .

ومثل هذه الملاحظات أو التحفظات لا تكفى للقول بغياب التناقض ، ولكنها تثير قضية حقيقية بشأن المعنى المحدد للتناقض في الحالات المختلفة التي نصادفها في الطبيعة والمجتمع والفكر * وغياب هذا المعنى المحدد القطعى للدلالة مسئول بلا شك عن بعض المواقف التي يصعب تبريرها من جانب بعض الماركسيين . مثال ذلك ما ذهب إليه البعض من أن «السياسية الاقتصادية الجديدة» التي شهدتها روسيا في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ، والتي اعتبرها الكثير من أنصار لينين تمثل تراجعاً كاملاً ، تمثل «الرجوع إلى الوراء» أو النفي لسياسية «شيوعية الحرب» التي سبقتها في الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٢ . كما أن السياسة التي طبقها ستالين بعد ذلك تعتبر التركيب الجدلى (نفي النفي) لسياسة «شيوعية الحرب» و «السياسة الاقتصادية الجديدة» * . ففي مثل هذا المثال يتعذر الوقوف على معنى واضح للتناقض أو النفي . كما أنه بحجج من هذا النوع يمكن تصوير انتكاسات التطبيق الاشتراكى على أنها انتصارات *

كذلك اعترض البعض على القول بأن سبب التطور والقوة الدافعة له هو صراع المتناقضات ، بدعوى أن ذلك لا يضيف جديداً إلى فكرة التطور من جهة ، وأن مثل هذا القول لا يمكن دحضه ، أى تصوير ما يكذبه ، ومن ثم فهو

قول غير علمي وغير مفيد في التنبؤ عندهم من جهة أخرى • كما انتقد قانون الوحدة والصراع بين الأضداد بسبب وصفه لكل تطور بأنه يتم نتيجة صراع في كل الأحوال (في الطبيعة والمجتمع والفكر) . والحق أن هذا النقد يقصد به تحديداً مدى انطباق الجدلية على الطبيعة وما يحدث فيها من عمليات تطور • ذلك أن تطبيق الجدلية على تطور المجتمع (المادية التاريخية) قد وجد قبولاً واسعاً ، وكانت له أصداء واضحة في التحليلات الاجتماعية حتى عند غير الماركسيين •

صحيح أنه يمكن العثور على أمثلة عديدة على اتحاد الأضداد في الطبيعة . ولكن هل تكفي الأمثلة في هذا الصدد ؟ لقد انتقد أنصار المادية الجدلية لأنهم اكتفوا بتقديم أمثلة ، ولم يقدموا برهاناً منطقياً على قانون التطور من خلال اتحاد الأضداد وصراعها • وقد تساءل كثير من النقاد عن ماهية المعنى الذي تقصده الجدلية عندما تتحدث عن البنية كنفقيض للبذرة ، وعن الساق كنفقيض للبنية ، وعن معنى تحول البذرة الى نبتة والنبتة الى ساق على أنها محصلة صراع بين قوى متعارضة • وقد يسلم البعض - مع انجلز - بأن الحياة تتمثل بصفة أساسية في كون الكائن الحي في كل لحظة هو نفسه وليس نفسه ، وأن عمليات الحياة والموت تجري في أن واحد داخل كل كائن حي • ولكنهم قد يجدون غير قليل من الصعوبة في الوقوف على عملية الصراع في تحول الطفل إلى رجل •

وهكذا يميل البعض إلى عدم قبول قانون التناقض - والتطور من خلال صراع الأضداد - كقانون عام ، ويرون أن التطور قد يتم في بعض حالات من خلال هذا الصراع ، وقد يتم في حالات أخرى بطريقة مختلفة لا تفترض وجود المتناقضات وتصارعها بالضرورة • وهناك من رفض أخضاع الطبيعة كلية للمادية الجدلية ، مثل سارتر . فقد ذهب سارتر إلى أننا لو سلمنا مع انجلز بوجود قانون عام لكل العموم بحكم الطبيعة والتاريخ والفكر ، لكان لزاماً علينا أن نقبل بوجود نوع من « الغائية الهيجيلية » التي يتم عن طريقها التطابق التام بين المعرفة الشاملة من جهة والوجود العام من جهة أخرى • . وقد رفض سارتر ذلك بحجة أنه يعني « أن التاريخ يتحقق خارجاً عنا دون حاجة إلينا » وبالتالي فلن يكون علينا في هذه الحالة سوى أن نفتصر على تأمله . ولو كانت هناك جدلية في الطبيعة لترتب على ذلك في رأى سارتر

اعتبار الانسان مجرد « كائن طبيعى » يخضع لذلك القانون الموضوعى ، وبالتالي لما كان الانسان رب أفعاله ، ولما كان فى وسعه انتزاع ذاته من مجرى التسلسل الطبيعى للأشياء ، من أجل خلع المعنى الذى يريده على تلك الأشياء » . ومع رفض سارتر لجذلية الطبيعة ، فإنه قد قبل بجذلية التاريخ ، واعتبر المادية (الجذلية) التاريخية منهجاً تركيبياً / بنائياً يسمح بروية صحيحة للتاريخ البشرى . وأخيراً يتساءل المعترضون على القول بأن كل عمليات الطبيعة محكومة بالجذلية وتتطور من خلال وحدة الأضداد وصراعاها تساوياً لا يخلو من وجهة ، وهو : إذا صح أن كل عمليات الطبيعة محكومة بالجذلية ، فكيف تأتى أن تكون كل الاكتشافات العلمية الكبرى قد تمت دون أية إشارة فيما يبدو إلى الجذلية •

التناقض الجدلى والتناقض المنطقى :

وربما يرجع بعض ما أثير حول قانون الوحدة والصراع بين الأضداد الى أن الجدليين قد دأبوا على تسفيه المنطق الشكلى أو الصورى (ويقال له أيضاً المنطق الرياضى أو الرمضى) واحتقاره واعتباره نصيراً للرجعية . ومن هنا يفسر البعض انجذاب ماركس إلى الجذلية بطبيعته الثورية ، لأنها قدمت كل شيء على أنه فى حالة صيرورة وتحول إلى شيء آخر ، بينما يُنسب إلى المنطق الشكلى أنه يقدم كل شيء كمعطى ثابت غير قابل للتغير ، ومن ثم فهو يوفر وسيلة مريحة للرجعية . ويُزعم أن انجلز لم يفرق أصلاً بين التناقض المنطقى والتناقض الجدلى ، مما دفع بالبعض الى القول بأن المادية الجذلية (أو الجذلية المادية) تسمح بالتناقض المنطقى ولا تستبعده . ولكن من الثابت أن انجلز قال أن المنطق الشكلى مناسب « للأغراض اليومية » ، ولكنه لا يصلح « كتصوير دقيق للعالم » . وبناء على ذلك ، وعلى تشبيه تروتسكى للعلاقة بين المنطق الشكلى والجذلية بأنها كالعلاقة بين الرياضيات العليا الرياضيات الدنيا أو بين اللقطة الفوتوغرافية والفيلم السينمائى ، فقد ذهب البعض إلى أن الجدليين لم يرفضوا المنطق الشكلى جملة وتفصيلاً ، وإنما اعتبروا أن مجاله محدود فى تحصيل المعرفة (يستخدم فى التحليل الساكن ولا يصلح للتحليل الحركى مثلاً) •

ومن الثابت بيقين أن التطورات الأحدث فى المادية الجذلية صارت تفرق

بوضوح بين التناقض الجدلى والتناقض المنطقى، وأنها تعترف بوجود الالتزام الدقيق بمبدأ الاتساق، أى غياب التناقض المنطقى. كذلك من الأهمية بمكان ادراك أن غير الماركسيين يسلمون بأن المنطق الشكلى قد لا يلائم بعض أنواع التفكير، ويعترفون بأن هناك معنى «فعلاً» فى أن يكون موضوع الحديث غير ثابت، بل متغيراً بالمعنى الذى أشار إليه هيراقليط منذ زمن بعيد عندما قال: «أنا لا نقفز فى نفس النهر مرتين».

وفى هذا الصدد يقول كورنفورث أن الجدلية لا تغرينا بتجاهل الاتساق المنطقى، بل أنها على العكس تتقبل أشد صور المنطق الشكل صرامة فى اتساق القضايا. والقول بأن الكائن الحى مثلاً هو نفسه وليس نفسه يبدو متناقضاً من منظور المنطق الشكلى، تماماً كالقول بأن $1=1$ فى نفس الوقت، ولكن المقصود هنا ليس تناقضاً منطقياً وإنما تناقض جدلى تفسيره أن الكائن الحى فى كل لحظة يتمثل مادة جديدة ويخرج مادة أخرى، وأنه فى كل لحظة تموت خلايا وتولد خلايا جديدة. فالكائن الحى يظل هو نفسه فيما يتعلق بمظهره الخارجى، ولكنه يتوقف عن أن يكون هو نفسه فيما يتعلق بالمادة التى تكونه. بهذا المعنى فقط، وليس بمعنى أن يكون الشيء هو نفسه من كل ناحية، وهو ليس نفسه من كل ناحية، يفهم قانون الوحدة والصراع بين الأضداد، ويستبعد منه احتمال التناقض المنطقى. وبهذا المعنى أيضاً لا يمكن النظر إلى الجدلية - كما نظر إليها فى بداية الأمر - على أنها تقدم منطقاً بديلاً لمنطق أرسطو. فما تقررته الجدلية مختلف تماماً عما يعنيه أرسطو باستحالة التناقض. والمادية الجدلية لا تدعو لتجاهل مختلف قوانين الاتساق المنطقى أو خرقها، وإنما هى تسعى إلى إيجاد تفسير متسق للكيفية التى تتربط بها الأشياء والظواهر فى الواقع، مع احترام كل قواعد المنطق الشكلى. وهى بذلك تعارض المتأفيريكية ولكنها لا تعارض المنطق الشكلى.

أما فيما يتعلق بقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أو نوعية، وقانون نفى النفى، فتمتة انتقادات لهما لا تخلو من وجهة. منها أن المادية الجدلية لم تقدم أى إثبات منطقى لهذين القانونين، وأنها اكتفت بضرب الأمثلة لتوضيح مضمونها، وذلك برغم ما يُنسب لهذين القانونين من أهمية وعمومية. غير أن بعض الأمثلة التى تعطى فى هذا الصدد يكتنفها

شئ غير قليل من الغموض وتحتمل بالتالى أكثر من تأويل *

فالمثال المشهور للتحول النوعى هو أنه بارتفاع الحرارة يسخن الماء حتى تصل درجة الحرارة إلى مائة درجة مئوية وعندها يتحول الماء الى بخار ، وأنه بهبوط درجة الحرارة يبرد الماء حتى تصل درجة الحرارة إلى الصفر وعندها يتحول الماء الى ثلج . هذا المثال يشير إشكالات عديدة . منها أن التركيب الكيماوى للمادة لم يختلف ، برغم تحول حالتها من السيولة إلى التبخر ومن السيولة إلى التجمد . وإذا كان ذلك كذلك ، فلم يعتبر هذا التغير « فى الشكل » تغيراً نوعياً ؟ ومنها ربط التحولات النوعية للماء بدرجات الحرارة مائة وصفر ، بينما أنه من المتصور حدوث تحولات « نوعية » أخرى عند درجات حرارة مختلفة . فقد تكفى درجة حرارة ٥٠° مئوية للقول بحدوث تحول نوعى فى الماء عند سلق البيض ، أو درجة حرارة ٦٠° مئوية للقول بحدوث تحول نوعى فى الماء عندما يريد المرء الاستحمام *

وهكذا فليس من الواضح ما هو المعيار الذى تتخذه المادية الجبلية للتمييز بين الكم والكيف وتحديد مضمون كل منهما . ويزيد الأمر تعقيداً أن ما هو تغير كفى لبعض الأغراض قد لا يكون كذلك لغيرها من الأغراض ، وأن ما هو كفى يعتمد الى حد بعيد على الظروف والملابسات والغرض ، وقد يتوقف تعريفه على التقدير الشخصى . ولذا فقد ذهب بعض النقاد الى أن المعنى الوحيد الذى يمكن أن يفهم به التغير الكيفى فى القانون المذكور هو أنه يشير إلى « تغير كمى مصحوب بتغيير فى اثر الشئ علينا ، أو فى استعمالنا له ، أو حكمنا عليه ، وأن التغير لا يكون كيفياً إلا « حيثما يكون له أهمية أو مغزى أو أثر فى نظرنا » *

كما اعترض أيضاً على القول بفجائية التغير (الطفرة أو التغير الثورى) بعد حد معين من تراكم التغيرات الكمية . فان صح هذا فى بعض الاحوال وعلى بعض الظواهر ، فقد لا يصدق على غيرها . وفى هذا السياق يثور التساؤل حول إصرار الماركسية التقليدية على التحول الثورى من الرأسمالية إلى الاشتراكية واستبعادها للطريق البرلمانى أو الاصلاحات التدريجية ، مع أن قانون تحول الكم إلى كيف يظهر وكأنه يعطى مسوغاً ويقدم امكانية للتحول التدريجى من نظام اجتماعى إلى نظام اجتماعى آخر . ومما يُحد من إطلاق

القول بفجائية التغير أن الماركسية نفسها قد افترضت أن التحول من الاشتراكية إلى الشيوعية سيتم بطريقة تدريجية دونما طفرة أو ثورة ، بحجة أن التناقضات فى النظام الاشتراكى ليست تناقضات عدائية ، ومما يضع حدوداً على عمومية التغير الفجائى ايضاً هو أن عدداً غير قليل من الماركسيين (الاوربيين على الأقل) صاروا يقبلون فكرة التحول البرلمانى ، أى التدريجى غير الثورى ، من الرأسمالية الى الاشتراكية (على الأقل فيما يتعلق بالدول الرأسمالية المتقدمة) • بل ان هناك من الماركسيين السوفييت من يسلمون بهذه الامكانية •

واخيراً ، فان قانون نفى النفى يثير مشكلات عديدة حول معنى « النفى » فى الجدلية ، وحول مقولة أن التطور من خلال نفى النفى يتضمن دائماً تقدماً أو ارتقاء (أو حركة تقدمية صاعدة إلى أعلى) • ولذا فقد اعترض عليه بعض نقاد الجدلية بقولهم أنه لا يزيد فى قليل أو كثير من معرفتنا بالتطور وأسبابه ، كما أن أى تطور يمكن أن يتفق مع هذا القانون ، وليس فقط التطور التقدمى . فقد استعار ماركس وانجلز مثلث الموضوع ونقيض الموضوع والتركيب من هيجل واعتبرا هذه العناصر بمثابة أشكال أو مراحل متعاقبة للتطور . فالموضوع ينهار تحت وطأة تناقضاته الداخلية ، مفسحاً الطريق لنقيضه (نفى الموضوع الذى يبقى على العناصر السليمة فى الموضوع) ، الذى يسعى للخلاص من هذه التناقضات ، ولكنه ينهار هو الآخر تحت وطأة تناقضاته الداخلية ، ثم يلى ذلك التركيب الذى ينشأ ليجمع العناصر السليمة فى نقيض الموضوع (وبالطبع فى الموضوع ايضاً) . وهكذا فان التركيب يمثل نفيًا لنقيض الموضوع (أى نفيًا للنفى) وبالقياص على ذلك ، يقال أن الرأسمالية تمثل نفيًا للاقطاع ، وانها تمثل تقدماً عليه وتحفظ بعناصره الناجحة وتطورها ، وأن الاشتراكية هى نفى للرأسمالية (أى نفى للنفى) ، حيث تستوعب اجزاء الرأسمالية وتتقدم بها خطوات إلى الأمام وحيث أن الانتقال من الموضوع إلى النفى ثم إلى نفى النفى ، ينطوى على تقدم مطرد ، فقد وصفت الجدلية حقاً بأنها تنطوى على نزعة تفاؤلية •

فهل أى جديد يمثل نفيًا للقديم ، وما هو المعيار الذى يستخدم فى الوصول إلى هذه النتيجة ؟ وهل أى جديد افضل بالضرورة من القديم السابق له مباشرة ، ويمثل تقدماً عليه ؟ إن معظم الشروح الماركسية تميل إلى الاجابة

عن هذين السؤالين بالإيجاب ، وإن كان ليس من الواضح دائماً ما هو المعيار الذى يمكن على أساسه اعتبار شيء ما نفيًا لشيء آخر . فالقشرة الأرضية قد تكونت (تطورت) مروراً بعصور جيولوجية عديدة ، كل عصر منها انبثق من العصر السابق عليه ومثل نفيًا له . وأنواع النبات أو الحيوان تطورت بنفس الطريقة : كل نوع انبثق من النوع السابق عليه ومثل نفيًا له . كذلك يتمثل تاريخ المجتمع من سلسلة من أعمال النفى حيث ينفى كل طور الطور السابق عليه . وكذلك الحال فى تطور الفكر حيث تنفى المعرفة الأحداث المعرفة السابقة عليها . وفى كل الأحوال يقال أن الجديد يحتوى على أفضل ما فى القديم الذى انبثق منه ، ويستوعبه ويرتفع به الى مستوى أعلى ومن هنا فالتطور على هذا النحو له سمة تقدمية . وربما يرجع الاصرار على اقتران التغير أو التطور بالتقدم بالنزعة الثورية لدى مؤسسى الماركسية وتطلعهم إلى الأفضل ورغبتهم فى تعبئة الجماهير بتقديم بديل أفضل للحاضر . فليس هناك دليل منطقي على هذا الاقتران بين التطور والتقدم . وإذا كان من السانغ اعتبار الاشتراكية تمثل تقدماً على ما قبلها فى الاتحاد السوفيتي ، فليس من السانغ اعتبار ان النازية أو الفاشية قد انطوت على تقدم بالقياس إلى ما سبقهما فى أوربا ، ولنفس السبب ، ليس من السانغ اعتبار أن فترة الانفتاح فى مصر تمثل تقدماً على الفترة السابقة عليها .

وبما لهذه الأسباب يرى بعض الماركسيين ان هذين القانونيين (قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية وقانون نفى النفى) ليسا ضروريين للمادية الجدلية ، وأن ما هو ضرورى (ويمكن أن يستحق وصف القانون العام) هو قانون الترابطات المتبادلة (متضمناً قانون التطور) . غير أنه إذا كان قانون وحدة الأضداد والصراع فيما بينها قد واجه مشكلات عديدة فى مجال تطبيقه على الطبيعة وعمليات تطورها ، فليس ذلك مبرراً لاسقاطه من قائمة القوانين الضرورية للجدلية . فالقانون قد أثبت فاعلية كبيرة فى مجال التطبيق على تطور المجتمعات ، ويوفر منهجاً جذاباً فى التعامل مع كثير من الظواهر . كل ما فى الأمر أنه يتعين علينا التحفظ فى عموميته ، والسعى لصقل مفهوم التناقض والتجديد للسعيار الذى على أساسه يعتبر شيئاً ما نقيضاً لشيء آخر .

المادية الجدلية والمنهج العلمى :

إن كل قانون من قوانين المادية الجدلية يحتوى على فكرة بسيطة وصحيحة تتفق مع المنهج العلمى ، وإن شاب بعض صياغاتها شيء من الغموض والتزيد فى التعميم قد لا يضيف شيئاً إلى مفهوم التطور وصورة وكيفية حدوثه . والقدر المتيقن منه من المادية الجدلية يكاد ينحصر فى قانون الارتباطات المتبادلة الواقعية وقانون التطور ، وبدرجة أقل قانون الوحدة والصراع بين الأضداد. والمادية الجدلية على هذا النحو تدور حول المنهج الذى يجب التزامه فى دراسة الواقع وفى وضع وتطوير نظريات ترشد الممارسة وتختبر فى غمارها . ولذا فقد وصفها لينين بأنها ليست شيئاً أكثر أو أقل من المنهج العلمى .

ولكن قد يعترض على ذلك بأن مفهوم الجدلية هذا ينطوى على أفكار بديهية واضحة كل الوضوح . ومثل هذا الاعتراض يمكن الرد عليه من أكثر من جهة . فأيّة مبادئ فلسفية أو منهجية يجب أن تتمتع بدرجة عالية من الوضوح ، وأن تكون بمعنى من المعانى مجرد بديهيات. من هنا قول أنجلز فى (جدلية الطبيعة) أن الجدلية حين تفسر تفسيراً سليماً تصبح «بسيطة واضحة كشعس الظهيرة» هذا من جهة . ومن جهة ثانية فإن الطريقة الجدلية لم تنشأ من فراغ ، وإنما نشأت فى مواجهة طريقة شائعة ومهيمنة على الفكر هى الطريقة الميتافيزيقية . وبرغم ما قد يكون لأفكار الجدلية من طابع بديهي الآن ، فلم يكن الأمر كذلك وقت نشأتها وصراعها مع الميتافيزيقية . وتطلب الأمر خوض معارك فكرية ضارية حتى تمكنت الجدلية من كسب بعض الأنصار وانتزاع بعض الأرض . ومن جهة ثالثة فإن الطريقة الميتافيزيقية فى التفكير ليست شيئاً تاريخياً أو مخلفاً من مخلفات الماضى البعيد . فهى مازالت موجودة وما زالت تمارس ولها أتباع ومريدون فى شتى مجالات المعرفة . ولذا فإن تعلم مبادئ الجدلية وغرسها فى الأذهان وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً فى مختلف مجالات التفكير ، بل وفى الممارسات اليومية ، مازال أمراً جديراً بالاهتمام الجاد .

المادية الجدلية فى المكتبة العربية :

لم تزل المادية الجدلية من الاهتمام فى الكتابات الفلسفية العربية ما يتناسب مع الأهمية المعترف لها بها عالمياً سواء فى مجالها المباشر . وهو

الفلسفة ، أو فى المجالات الأخرى التى امتدت تأثيرها إليها خاصة علوم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة . وتبدو عناية كتاب الفلسفة العرب ضئيلة للغاية بالمادية الجدلية ، بالمقارنة بالعناية التى أولاها إياها الغربيون حتى من اختار منهم موقف العداء لهذه الفلسفة .

وغالبية الكتابات المتاحة بالعربية عن المادية الجدلية (باستبعاد الترجمات المباشرة التى يتوفر عدد لا بأس به منها خاصة من خلال الحركة الثقافية اللبنانية) لاتخرج عن نوعين ، النوع الأول يتمثل فى عروض مدرسية مبتسرة فى بعض كتب الفلسفة والاجتماع تعتمد فى كل الأحوال على مصادر غربية تقف موقف العداء من المادية الجدلية ، وليست دائما هى المصادر الأقوى فى هذا المجال . وتميل هذه الكتابات الى تقديم المادية الجدلية بطريقة تبعث على الاعتقاد بأنها فلسفة سخيفة عفا عنها الزمن وتجاوزتها الأحداث ، وأنها مجرد تبرير لمذهب سياسى يتعين رفضه هو الآخر . أما النوع الثانى فهو يتمثل فى كتابات لعناصر فكرية أو سياسية تؤيد الماركسية أو تتعاطف معها . وهذه الكتابات عبارة عن خليط (غير متوازن غالبا) من الكتابة الأكاديمية والكتابة الشعبية التى تعتمد على مصادر سوفيتية فى الغالب . وفى كل الأحوال مازالت الجدلية بحاجة الى من يأخذها مأخذ الجد وينصفها فى المكتبة العربية ، خاصة أن تراثنا العربى الاسلامى لا يخلو من نزعات مادية جدلية .

المصادر

- (١) اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهول ، فى ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى - عمان - ابريل ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، ١٩٨٦
- (٢) زكريا ابراهيم ، دراسات فى الفلسفة المعاصرة ، ج١ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- (٣) موريس كورنفورث ، دفاعاً عن الماركسية ، رداً على مختلف منتقديها (ترجمة الاصل الانجليزى : الفلسفة المفتوحة والمجتمع المفتوح - رداً على بعض كارل بوبر للماركسية ، ط ٢ ، لندن ، ١٩٧٧) دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- (٤) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (اعداد احمد زكى بدوى) ، ١٩٧٧
- (٥) معجم عامر ، قضايا فى الفلسفة والماركسية ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٦) جلال أمين ، الماركسية - عرض وتحليل وتقييم ، ابدى الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة هبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- (7) Mao Tse.Tong, Four Essays on Philosophy, Foreign Languages Press, Peking, 1966 .
- (8) R.N. Carew Hunt, The Theory and Practice of Communism, Penguin Books, 1963 (1966 reprint).
- (9) Encyclopedia Britannica, 15 th ed., 1959 .
- (10) Encyclopaedia of the Social Sciences, 13th Printing, 1959.
- (11) V. Afanasyev, Marxist Philosophy, Foreign Languages Publishing House, Moscow (no date, Probably 1965).
- (12) G.D.H. Cole, The Meaning of Marxism, University of Michigan Press, 1964 .

ندوات ومؤتمرات

**دور الاستثمار الخاص
في تحقيق أهداف خطط التنمية
القاهرة ، ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨**

أحلام السعدى (*)

حسين كشك (* *)

عقد الاقتصاديون المصريون مؤتمرهم العلمى الثالث عشر فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨، فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة. وكان موضوعه : « دور الاستثمار الخاص فى تحقيق التنمية ».

وهذا المؤتمر حلقة ضمن سلسلة للمؤتمرات التى ينظمها الاقتصاديون المصريون فى إطار دراساتهم لقضايا المجتمع المصرى الاقتصادية، وما تثيره من مشكلات. عقد المؤتمر الأول فى عام ١٩٧٦، وخصص لمعالجة قضايا « التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ». وبين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٨ عقد الاقتصاديون المصريون أحد عشر مؤتمراً؛ تناول كل منها أحد الموضوعات المهمة فى المجالين الاقتصادى والسياسى. ولعل من أهم هذه المؤتمرات، المؤتمر الثالث (١٩٧٨) الذى ركز على « الاقتصاد المصرى فى

(*) ماجستير فى العلوم السياسية، باحث بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(* *) باحث مساعد بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ربع قرن، والمؤتمر الخامس (١٩٨٠) الذي كان موضوعه «رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والمحلية».

ويكتسب مؤتمر هذا العام أهمية خاصة، بالنظر الى موضوعه (القصاص الخاص) أو بلغة أوراق المؤتمر ذاتها «الاستثمار الخاص ودوره في تحقيق أهداف التنمية»، وتزداد أهميته في ضوء الجدل الدائر في مصر حول امكانية التعويل على دور القطاع الخاص في تحقيق خطط التنمية، و «حدود» هذا الدور.

ويمكن توزيع الأوراق التي قدمت في المؤتمر بين اتجاهين. يدعو اولهما الى التخصيص أو الخصخصة أى البيع الكلى أو الجزئى لمؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص. وينادى الآخر بضرورة الحفاظ على القطاع العام، ويطالب بتطويره.

اولا : الاتجاه الأول : (الدعوة إلى التخصيص) :

يبدأ د. عبدالمغنى سميد ورقته المعنونة «التكامل بين القطاعين العام والخاص» بتحديد عدد من الشروط الواجب توافرها لكي يحقق كل من القطاعين العام والخاص اهدافه. فبالنسبة للقطاع العام، لابد من توافر ثلاثة مقومات اساسية حتى يمكن تحريره من «القطاع الديوانى». هذه المقومات هى : أن تكون ملكية القطاع العام ملكية عامة مشتركة، وأن يعود بالمنفعة المشتركة على جميع المواطنين، وأن يدار ادارة مشتركة، بمعنى مشاركة العاملين والمواطنين فى ادارته. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فنجاحه يرتبط بتحرره من النزعة «الاستغلالية» ولن يتأتى ذلك الا من خلال ترشيد العملية الانتاجية، بالأخذ بنظام التخطيط والادارة العلمية.

ويتطرق الباحث بعد ذلك الى دراسة تجربة التأميم والقطاع العام. فيذكر أن مصر قد عرفت القطاع العام قبل صدور قرارات يوليو «الاشتراكية»، وأنه رغم اتساع نطاق التأميم ونمو القطاع العام فى الستينات، الا أن منشآت القطاع العام قد واجهت صعوبات كثيرة بعد التأميم، ولم تحقق ماكان يرجى لها من نجاح. وكان ذلك لضعف مستوى الادارة وضعف مشاركة العاملين. ومما أضعف القطاع العام أيضا التحول من نظام المؤسسات الاقتصادية المتكاملة (مثل مجموعة بنك مصر) الى نظام المؤسسات النوعية الملحقة ببعض الوزارات القائمة على تسلسل السلطة، الأمر الذى أضعف دور الاعضاء

المنتجين فى مجالس الادارات، وأضعف صلاحيات هذه المجالس، وادى الى ظهور فرص الحصول على امتيازات استثنائية. كما أن القطاع العام اعتمد على وكلاء وتجار الجملة فى تصريف منتجاته، مما أدى إلى تحقيق هؤلاء لمصالحهم الخاصة. ولمواجهة ما سبق، يرفض الباحث فكرة اللجوء الى الاستثمار المشترك، لما يغلب عليه من طابع استغلالي واستهلاكي يرتبط بالالتزام بالمصلحة الخاصة على حساب الانتاج الوطنى. ومن ثم فإنه يذهب الى أن الوسيلة الاساسية لدعم وتطوير القطاع العام يمكن أن تتم من خلال الاستثمار الداخلى ووسائل التمويل الذاتى، وفى إطار تحقيق التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتبنى خطة تنمية تحقق هذا التكامل عن طريق «الاتحادات الاقتصادية».

ويسعى د. محمود رضا العدل فى ورقته «توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص» الى تقديم محاولة لتحسين الرؤية العامة للقطاع الخاص وفاعليته. وتقديم طرح نظرى عام لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص، ومحاولة التعرف على حجم الاستثمار الخاص وهيكله، ومناقشة بعض حجج اعادة التقسيم، واخيراً تحاول الورقة تقديم بعض المنطلقات لتكوين منهج لادارة القطاع الخاص.

وفىما يتعلق بقضية الطرح النظرى لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص، يشير الباحث الى وجود نموذجين أساسيين: نموذج «رأسمالى» ونموذج «اشتراكى».

ويرى الباحث أن التجربة الناصرية شكلت نوعاً من «النموذج الاشتراكى». وأنه قد تم العودة فى السبعينات الى «النموذج الرأسمالى» مثلاً فى سياسة الانفتاح الاقتصادى.

ويؤكد الباحث على حدود الاطار النظرى الذى يتبناه، فيعلن ان القطاع العام فى ظل غياب التمثيل والتصويت الحر فى النظام السياسى يوفر امكانية استخدام هذا القطاع لتقوية الديكتاتورية، واثراء فئات معينة من بيروقراطية الدولة أكثر مما يسهم فى اشباع حاجات عامة بالفعل. كما أن وجود «قطاع خاص» فى ظل سيادة التمثيل والتصويت الحر قد يوفر امكانية أن يعبر النظام السياسى عن نسب القوى الاجتماعية بالفعل، الأمر الذى يسهم فى اشباع

حاجات عامة . ويشير الباحث إلى أن مسألة تخصيص Privatization النشاط الاقتصادي في مصر، كانت جوهر معركة اجتماعية فكرية منذ الستينات وحتى الآن، وثمة الآن أصوات كثيرة تنادى بضرورة توفير أكبر قدر من «التخصيص»، ونقل أنشطة معينة من الدولة إلى القطاع الخاص . ويقدم الباحث الأمثلة على تطبيق هذه السياسة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، ويدعو إلى قبول التخصيص القائم الآن بين القطاعين العام والخاص في مصر، باعتباره أحد التوازنات الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع، إذ أنه سوف تحدث طبيعياً إعادة التقسيم المطلوبة اجتماعياً نتيجة للاختلافات في معدلات ونطاقات النمو الذاتي لهذين القطاعين . هذا في نفس الوقت الذي يلاحظ فيه الباحث أن ثمة عملية «تخصيص» جزئي تتم بالفعل (مثل أنشطة البنوك والتأمين وأنشطة الاستيراد والكهرباء والنقل الداخلي في المدن). ويقترح تخصيص قدر كاف من الاستثمارات الخاصة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية وتدعيم إدارات الاستثمار في البنوك التجارية القائمة، وتحسين وتسهيل وتبسيط إتاحة التمويل الخارجي، وتطوير سوق المال وتنشيطه، وغيرها من المقترحات .

وينتقد د . السيد الطيبي، في ورقته «أهمية تطوير سوق الأوراق المالية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الاقتصادية في مصر»، ينتقد الأوضاع الحالية لسوق التمويل. وذلك بعد أن يستعرض تاريخ سوق المال في مصر قبل قوانين التأمين الشهيرة وبعدها في الفترة من ٥٢ - ١٩٨٠، ثم في الفترة من ٨١ - ١٩٨٧. ويشير إلى ظهور وتطور شركات توظيف الأموال، ويرى أن ما توافر لها من قدرة يرجع إلى الأرباح المرتفعة المدفوعة إلى المودعين، بسبب خوف أصحاب هذه الشركات من اتجاه المودعين إلى سحب ودائعهم إذا لم يجدوا حافزاً قوياً، مما يضعهم في مأزق يصعب الخروج منه .

وحول الامكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص وأساليب اجتذابها لسوق المال، يرى الباحث أنه يوجد لدى الجهاز المصرفي سيولة مرتفعة يمتلك القطاع الخاص والقطاع العائلي الجزء الأكبر منها. إذ تقدر الودائع الجارية والأجلة التي يمتلكها القطاع الخاص والقطاع العائلي (مشمطة على ودائع صندوق البريد) بنحو مبلغ ١٤ر٨ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٨٥/٨٤ .

ويرصد الباحث زيادة دور القطاع الخاص فى استثمارات الخطة، وفى خطة ١٩٦٥/٦٠ كانت هذه المساهمة ٨٪، وفى خطة ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ بلغت هذه النسبة ٢٤.٦٪ من مجموع الاستثمارات، وفى الخطة الحالية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ بلغت ٤٠٪. ويضيف الباحث أنه ينبغي ألا تقل نسبة استثمارات القطاع الخاص بأى حال من الأحوال عن نسبة ٥٠٪ من اإجمالي استثمارات الخطة القادمة.

وتدرس ورقة د. محمود أبو العيون «توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص فكرة «الازاحة»، أى مدى التنافس بين الحكومة وقطاع منشآت الأعمال الخاصة على الائتمان المصرفى المحلى، فى وقت تعلق فيه الحكومة أمالاً كبيرة على منشآت الأعمال الخاصة فى تحقيق معدل النمو المستهدف فى خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١. ويرى أن هناك تناقضاً واضحاً بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى مصر. فبينما تعتبر الأولى توسعية، تهدف الثانية الى السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية والتي يعتبر الائتمان المحلى اهم عناصرها، مما يؤدى الى ازاحة القطاع الخاص من سوق الائتمان وحلول الحكومة محله. وهو الأمر الذى يشكك فى امكانية قيام الجهاز المصرفى بدوره فى تمويل احتياجات القطاع الخاص ما لم ينكمش حجم العجز الصافى الفعلى فى الموازنة العامة للدولة مستقبلاً. ويرد الباحث «الازاحة» الى النمو المستمر لنشاط القطاع العام، بالرغم من عدم كفاءة تشغيل العديد من شركاته، وكذلك الى إصرار السلطة النقدية على تقييد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باستمرار مع عدم القدرة على تقييد الائتمان الحكومى لتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

ويسعى د. مصطفى محمد عز العرب فى ورقته «الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى» الى التعرف على موقع مصر فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية، وسعيها لحل مشكلات نقص النقد الأجنبى اللازم للحصول على متطلباتها من السوق العالمى. ويرى الباحث أن حل هذه المشكلات لا يتأتى بالاقتراض من دول العالم الخارجى، وإنما يتمثل فى الاستثمار الأجنبى المباشر. ويقسم الباحث المحددات المساعدة على الاستثمار الاجنبى فى الدول النامية الى نوعين: المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية. النوع الاول هو الاساسى لتوجيه الاستثمارات

واستفادة دول بعينها دون غيرها . والمحددات الاقتصادية تشمل : درجة الانفتاح على العالم الخارجى، والقوة التنافسية للاقتصاد القومى، والقدرة على ادارته، وقوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه . أما المحدد الخامس والاخير فهو طريقة الدولة فى معالجة الاستثمارات الاجنبية. أما المحددات السياسية فإنها بالرغم من أهميتها تأتى فى المرتبة الثانية، وهى تعنى درجة الاستقرار السياسى، التى تعكس الاستقرار الاقتصادى. وبين عناصر المحددات السياسية أيضا التوجه السياسى للدولة وطريقة تعاملها مع الاستثمار الاجنبى، ومدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى. ويخلص الباحث، فيما يتعلق بمركز مصر التنافسى، الى أن ضعف نسبة الاستثمار الاجنبى ترجع الى ضعف الاقتصاد المصرى مقارنة باقتصاديات بعض الدول النامية الاخرى.

وينتقد د. سيد عيسى فى ورقته «تطوير سوق التمويل فى مصر» الاوضاع الموسمية الراهنة لسوق المال، حيث يقتصر نشاطها الفعلى على الاشراف على بورصتى الاوراق المالية، والاشراف الجزئى على تنفيذ أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٨، ومهمة الاشراف الجزئى على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بشركات تلقى الأموال. وتفتقر الى جهة مركزية تتوافر لها قدرة النظرة الشاملة الى سوق الاستثمار. فمازالت قوانين الاستثمار موزعة بين العديد من الوزارات، والهيئات العامة، وقرارات الاستثمار تتنازعها سلطات عديدة. ولا توجد استراتيجية بعيدة المدى للاستثمار ولا خطط مرحلية للتنفيذ.

ويقدم مثلا على ذلك : فقد قدر نصيب القطاع الخاص فى تنفيذ استثمارات الخطة الحالية ٨٧/٨٨ - ٩٢/٩١ بنحو بليون جنيه، بنسبة ٤٠٪ من اجمالى استثمارات الخطة. ولكن هذا الهدف العام لا يستند الى خطط تنفيذية تفصيلية موزعة على جميع مجالات الاستثمار، تحدد وسائل الوصول اليه، وتطوع من أجل كافة القوانين الحاكمة، وتنسق بين مختلف وحدات اتخاذ القرارات. ومن ثم يقترح الباحث انشاء هيئة قومية لسوق المال، تتولى اعداد القانون الموحد للاستثمار (الذى طال انتظاره)، واعداد قاعدة متقدمة للمعلومات، وخرائط استثمارية نوعية لمجالات الاستثمار، وأدلة عمل لانجاز المشروعات.... الخ.

وفى الورقة التى تقدم بها د. اسامة الغزالى حرب موقع القطاع الخاص فى ايدىولوجية النظام السياسى فى مصر، يمكن ان نلمح توجهها عاما نحو تفضيل التوجه الرأسمالى فى مجال التنمية.

بداية يحدد الباحث هدفه من الدراسة فى التعرف على الموقع الذى يشغله القطاع الخاص فى ايدىولوجية النظام السياسى المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٨ . وتربط الورقة بين هوية النخبة الحاكمة وبين موقفها من القطاع الخاص كجزء من انتمائها الايدىولوجى بصفة عامة. فنخبة ثورة يوليو، والتى وصلت الى الحكم، وكانت تنتمى بالاساس الى الطبقة الوسطى، كان من البديهى بالنسبة لها - فى نظر الباحث - ان يكون اول ما تحرص عليه بعد استيلائها على السلطة ان تحرم الطبقات العليا التى طال احتكارها للحكم من أى منافذ للسلطة مرة أخرى . أما الطبقات الدنيا فإن موقف النخبة الحاكمة منها يتحدد فى «تخوف هذه النخبة من أية مبادرات تنظيمية للطبقات العمالية والفلاحية». وفى ضوء ذلك يتحدد موقف الورقة من الحقبة الناصرية بصفة خاصة فى الايحاء بأن ثمة تاراً تاريخياً يقف وراء مواقف النخبة من القطاع الخاص، وان التحولات الاجتماعية لثورة يوليو فى تلك الحقبة لم تكن محصلة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولم تكن تعبيراً عن حاجة اصلية لمصر فى هذه الحقبة.

ويقسم الباحث الفترة الزمنية للدراسة إلى اربع مراحل اساسية: مرحلة المهادنة (١٩٥٢ - ١٩٦٠)، ومرحلة الهجوم (١٩٦٠ - ١٩٦٧)، ومرحلة التراجع (١٩٦٧ - ١٩٧٤)، ومرحلة الوفاق (١٩٧٤ حتى الآن). وفى دراسته للمراحل الأربعة يبدو أن ثمة خيطاً يربط بينها جميعاً، ويتمثل هذا الخيط فى العناية بتسجيل ما يعتبره «أخطاء فى حق القطاع الخاص» تؤكد عداة النخبة الحاكمة له وتناقضها معه. ويلاحظ هذا الخيط بشكل واضح فى التعامل مع الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٤ . أما فيما بعد ١٩٧٤ فإن الباحث يسجل التطور فى التعامل مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

وفى نهاية الورقة يدعو الكاتب الى ضرورة «بلورة فكر ليبرالى حديث، يتصل بجذوره القديمة ويطرح مقولاته لتطويع مصر»، وهى دعوة تضع صاحبها فى اطار المنظرين لتنمية رأسمالية تعتمد على القطاع الخاص .

ثانيا : الاتجاه الثانى :

الدعوة الى المحافظة على القطاع العام والعمل على تطويره .

يعالج د . ابراهيم العيسوى فى دراسته « نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصرى » مصير القطاع العام فى مصر ، ويؤكد على أن قضية القطاع العام وبقائه أو تصفيته ليست موضوعا اقتصاديا محضا ، فالى جانب الاعتبارات الاقتصادية ، ودون التهوين من شأنها ، ثمة اعتبارات سياسية واجتماعية ذات أهمية خاصة من منظور التنمية .

يبدأ الباحث بمراجعة الأسباب والمبررات التى دعت لضرورة وجود القطاع العام فى بلدان العالم الثالث ، موضحا أن قيام قطاع عام أو رأسمالية دولة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يعنى تغييرا جذريا فى طبيعة النظام ، فهذه الأخيرة تتوقف على طبيعة السلطة السياسية فى الدولة : من يمارسها ولمصلحة من ؟ ، ومدار الأمر هو من يحكم من ؟ . والباحث يميز بين ما يحدث فى الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية وبين ما يحدث فى الدول الساعية للتنمية فى العالم الثالث ، وعلى كل دولة أن تختار طريق التنمية الذى يستجيب للمتطلبات الاساسية لشعبها ، ويقدر على اخراج طاقاته على العطاء والابتكار .

ويرى الباحث أن الأسباب التى دعت الى قيام القطاع العام فى الدول الساعية إلى التنمية فى العالم الثالث مازالت قائمة . فهو مطلوب - أولا - من منطلق الضرورة السياسية (اعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية) . وهو مطلوب - ثانيا - من منطلق الضرورة الاجتماعية (عدالة توزيع الثروة والدخل ، فضلا عن أن القطاع العام يلتزم بسياسة الدولة فيما يتعلق بالأجور والتأمينات وظروف العمل والاسعار وهوامش الربح والضرائب ، بينما يجنح القطاع الخاص عادة الى التهرب من تطبيقها) . وهو مطلوب - ثالثا - من منطلق الضرورة الاقتصادية (قيادة التنمية وتوفير شرط هام لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالى وتنفيذ مشروعات لا يقدر على تنفيذها القطاع

الخاص برغم ضرورتها للتنمية). وهو مطلوب - رابعا - من منطلق الضرورة الوطنية (المساعدة على التخلص من التبعية واقامة أسس اقتصاد ديناميكي مستقل قادر على النمو المتواصل بقواه الذاتية). وهو، مطلوب - خامسا - من المنظور المستقبلي (أزمات الموارد وطبيعة البحث العلمى والتكنولوجى ودور مصر فى العالم العربى والعالم الثالث) . ويلاحظ الباحث أن أكثر الذين يدافعون بحرارة عن القطاع العام فى مصر هم أكثر الناس ادراكا لتدنى مستوى الأداء فى هذا القطاع ولأوجه القصور العديدة فى سير أعماله . لكنهم، وقد انتهوا الى الضرورة الموضوعية لقيامه واستمراره، يعتقدون أن الأجدى هو التصدى للمشكلات التى تهبط بقدرات هذا القطاع كثيرا دون مستوى قدراته الممكنة والسعى لحلها، ويرون - من وجهات نظر مختلفة - أن ذلك أمر ممكن ولا يتطلب بيع أجزاء منه سواء كانت هى الأجزاء الرابحة أو الأجزاء الخاسرة.

ويناقش الباحث بعد ذلك الدعوى لبيع القطاع العام المصرى، موضحا أنها جزء من فلسفة عامة وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة، أو هى فلسفة الرأسمالية الحرة التى ولى عهدا وانقضى، والتى يروج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئات المعونة الاجنبية تحت شعارات تحرير الاقتصاد، وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة، وتشجيع القطاع الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر، والتى لا تخرج فى حقيقة الامر عن الحث على اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة اكبر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتكريس تبعيةها له. ويرصد الباحث تجدد الدعوة الى فكرة البيع الكلى او الجزئى لمشروعات القطاع العام منذ منتصف الثمانينات مع تأزم الوضع الاقتصادى، فى الوقت الذى يضع فيه القطاع الخاص والعائلى يده على حجم هائل من الأموال .

وأخيراً، يستعرض الباحث مشكلات القطاع العام، التى تظهر اول ما تظهر فى ضعف قدرته على الانتاج، وتعانى شركات القطاع العام من اختلال الهياكل المالية حيث ترتفع نسبة القروض الى رأس المال ... الخ، وبضاعف من مشكلات الاقتراض مساهمة بعض شركات القطاع العام فى مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون «الانفتاح» برغم أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك.

ويرجع الباحث هذه المشكلات الى عدد من الأسباب، أهمها: الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة، والتمييز بين القطاعين العام والخاص لصالح الأخير، وعدم وجود التوازن بين العمال وحقوق الادارة لصالح الأخيرة، وفقدان القطاع العام لأفضل عناصره الادارية وخيرة عمالته المنتجة، وضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة، وغياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام.

ويمثل الحل المقترح لهذه المشكلات، من وجهة نظر الباحث، في ضرورة التغيير في السياسات الاقتصادية العامة والمناخ أو البيئة التي تعمل فيها وحدات القطاع العام. وذلك لازالة الضغط على القطاع العام من الخارج، ولتوفير مناخ منضبط للعمل، ولانهاء التحيزات القائمة للقطاع الخاص، ووضع سياسة موحدة للأسعار والأجور وعلاقات العمل، والفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في ادارة القطاع العام. كما يشتمل العلاج المقترح على اعادة تنظيم القطاع العام، على أن يولكب ذلك إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلالها وانهاء التجريم الحالي للاضراب السلمي من جانب العمال، والسماح بحق التفاوض الجماعي على الأجور بين العمال والادارة، وعلاج مشكلات التمويل في القطاع العام، وأخيراً، توثيق العلاقة بين القطاع العام وهيئات البحث العلمي والتكنولوجي من اجل حل المشكلات الفنية أو الاقتصادية أو الادارية.

وفي الورقة التي قدمتها د. هدى محمد صبحي مصبغى تحت عنوان «القطاع العام والقطاع الخاص، من يدخر ومن يستثمر»، تهدف الباحثة إلى مناقشة اثر السياسة المالية التوسعية في تقليص الاستثمار الخاص وازاحته، وذلك بتحليل دور القطاع العام والقطاع الخاص في تعبئة المدخرات واحداث التراكم الراسمالي.

وتتناول الورقة في جزئها الأول كيفية نشأة ازاحة الاستثمار في النظرية الاقتصادية. وفي الجزء الثاني، تستعرض تطور الانفاق الاستثماري للقطاعين العام والخاص منذ بداية الخمسينات وحتى الآن، لاثناء الضوء على الدور الذي لعبه كل منهما في النشاط الاقتصادي، والتغير الذي طرأ على دور كل منهما.

وتناقش الورقة فى الجزء الثالث كيفية تمويل الاستثمارات العامة والعلاقة بينها وبين الانخار، حيث يكمن دور القطاع العام فى احداث التراكم الرأسمالى - الى حد كبير - فى قدرته على تعبئة الموارد واستخدام المدخرات القومية.

وتؤكد الباحثة فى الجزء الرابع على أن القول بأن القطاع الخاص لا يأخذ نصيبا عادلا من الاستثمارات هو قول لا تؤيده البيانات المتاحة. ففيما عدا القطاعات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها تحت أى ظروف، ومهما كانت التسهيلات والحوافز المقدمة من الدولة (المرافق العامة - البنية الأساسية - السد العالى - قناة السويس - الكهرباء - البرى والصرف)، يعتبر افتراض أن الاستثمار العام قد أزاح الاستثمار الخاص افتراضا غير واقعى. ولعل نشأة وتطور شركات توظيف الأموال والسلوك المعيب الذى اتبعته فى توظيف المدخرات - على ضخامتها - إنما يؤكد عدم قدرة القطاع الخاص على تحويل مدخراته إلى استثمارات منتجة ذات عائد مجز.

وأخيراً، تأتى ورقة د. مراد مجدى وهبه «تطوير الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية، محاولة لاعادة النظر فى إشكالية الدورية»، محاولة لاعادة قراءة التاريخ الاقتصادى، حيث يبدأ الباحث بنقد مقولة الدورة الثلاثية للاقتصاد المصرى: من خاص الى عام ثم عودة إلى الخاص. كما ينتقد فكرة تقسيم الاقتصاد الى قطاعين (عام وخاص) منفصلين تمام الانفصال. وتتناول الورقة بالدراسة الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية (من ١٩١٦ - ١٩٥٧، ومن ١٩٦١ - ١٩٧٣، وخلال فترة الانفتاح الاقتصادى).

وفى الفترة الأولى بدأت العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص مع تأسيس الحكومة المصرية «لجنة التجارة والصناعة»، ثم قيام بنك مصر، ونمو الرأسمالية المصرية إبان الحرب العالمية الثانية، وانشاء الحكومة أول انشاءاتها الصناعية فى نهاية الاربعينات (اول المصانع الحربية)، واتباع الحكومة لسياسة اقتصادية ترمى الى تشجيع القطاع الخاص.

ويرصد الباحث عزوف القطاع الخاص، المصرى والأجنبى، عن المشاركة الفعالة، بالرغم من المناخ «الانفتاحى» حيث بدأت شركات القطاع الخاص فى توزيع حصص كبيرة من رأس المال فى شكل فوائد، وتوقف بنك مصر عن

الاستثمارات الجديدة، بعد عام ١٩٥٢، مفضلا اعادة استثمار الأرباح فى شركاته القائمة فعلا . ويرجع ذلك الى استيلاء الحكومة على الثروة الزراعية وتأميم قناة السويس، وتمصير الممتلكات الانجليزية والفرنسية، وتأميم شركة السكر عام ١٩٥٥.

أما الفترة الثانية، ١٩٥٨ - ١٩٧٣، فهى فترة هيمنة القطاع العام وتراجع نشاط القطاع الخاص، الذى كان مركزا ومنقسما الى امبراطوريات مما سهل من عملية التأميم فى عام ١٩٦٥ وما بعدها. ويؤكد الباحث هنا على فكرته الأساسية وهى أن القطاع الخاص وان كان قد اضمحل فى الستينات الا انه تاكد خلال نفس الفترة، فهو قد تعايش مع القطاع العام عن طريق مقاولات من الباطن. وبدأت أهميته فى الازدياد (نسبة استثماراته فى الاستثمار الكلى). ومن الخطأ الحديث عن نكسة كاملة للقطاع الخاص بعد ١٩٦١، فما حدث هو تراجع فى نشاط القطاع الخاص، الذى تعايش فى ظل القطاع العام ونما فى ظله وتحت الحماية الجمركية فى الستينات.

وتشهد الفترة الثالثة، «الانفتاح الاقتصادى» زيادة دور القطاع الخاص التقليدى، وان تراجعت الأرقام المطلق لاستثمارات هذا القطاع التقليدى فى أهميته النسبية فى الاقتصاد عامة بالمقارنة بالقطاع الخاص الانفتاحى الذى هيمن عليه رأس المال الأجنبى. إلا أن ثمة جناحا من القطاع الخاص نما نموا سريعا بفضل اتصاله بالقطاع الأجنبى، وهو قطاع التجارة الخارجية، وبالأذات قطاع الواردات بدون تحويل عملة، الذى تنقسمه مناصفة شركات القطاع العام والقطاع الخاص للتجارة الخارجية.

تعليق:

يمكن اثاره مجموعة من الملاحظات على المؤتمر بعامة، من أهمها :

١ - غياب العديد من الاقتصاديين البارزين الذين دأبوا على المشاركة فى المؤتمرات السابقة، الأمر الذى أثر فى المستوى العام لاوراق المؤتمر. وقد أدى هذا، بالاضافة لقلّة عدد الذين شاركوا، الى القصور الواضح فى تغطية بعض القضايا الهامة الوثيقة الصلة بموضوع المؤتمر،

والاقتصار - فى معظم الأوراق المقدمة - على عدد من القضايا الجزئية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية البحتة ، مثل تطوير سوق التمويل فى مصر، وتوزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص، والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

٢ - لم تطرح اشكالية الحدود التاريخية لدور الرأسمالية التابعة ، سواء استندت هذه التبعية الى قطاع الدولة أو رأسمالية القطاع الخاص ، وذلك فى ظل الأوضاع المختلفة لتقسيم العمل الدولى ذى الطابع الاستعمارى.

٣ - لم توجد محاولة لتتبع القطاع الخاص فى الزراعة، وخصوصا دور الرأسمالية الزراعية وطبيعة استثماراتها والقوانين الاجتماعية التى تحكم حركة هذه الاستثمارات، وعلاقة كل ذلك باهدار الموارد البشرية الأرضية والمائية، وتغظيم المخاطر والازمات.

٤ - تطرح فكرة الاقتصاد الاسلامى وتوظيفه فى مجال القطاع الخاص اشكالية جديدة على ساحة العمل الاقتصادى والسياسى ، سواء فيما يتعلق بالبنوك الاسلامية أو شركات توظيف الأموال . ولذا كان من الضرورى التعرض لهذه الاشكالية فى ضوء ما تزخر به الساحة السياسية من أحداث، وفى الوقت الذى تدور فيه «دراما» توظيف الاموال بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ - *شهد المؤتمر جدلا نظريا حول المصطلحات والمفاهيم ، مثل «التخصيص» بمعنى نقل ملكية وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص، وكذلك مفهوم الازاحة. ولكن غاب الجدل حول مفاهيم أخرى على جانب كبير من الأهمية واردة فى عنوان موضوع المؤتمر ، ومعتمدة فى معظم الأوراق العلمية المقدمة ، مثل التخطيط وخطط التنمية ، فلم تطرح فى مواجهتها مفاهيم أخرى مثل فوضى الانتاج وبرامج الاستثمار .

وأخيرا يمكن القول ان معظم الأوراق قد أنت متسقة مع ملامح «التصور الرسمى» ازاء موضوع المؤتمر وقضاياها، والذى يتمثل فى تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والعربى والاجنبى، والبيع الجزئى لوحدات قطاع الدولة للقطاع الخاص.

من
منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يصدر قريباً

**تطور البنية الاجتماعية للبلدان النامية
من وجهة نظر الاستشراق السوفيتي والمادية التاريخية**

إعداد
دكتور طه عبد العليم طه
و
عفاف إسماعيل

وهو الكتاب الثانى فى سلسلة الدراسات التحليلية النقدية من أعمال بحث
الخريطة الاجتماعية لمصر ، الذى يجريه فى المركز فريق بحث بإشراف
أ. د. عزت حجازى .

السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير

٢ = ٥ ديسمبر ١٩٨٨

حماد إبراهيم حامد (*)

شهدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، على مدى أربعة أيام متواصلة، وقائع احدى عشرة جلسة فى اطار المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية، الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية. ويمثل هذا المؤتمر امتدادا للمؤتمر الأول الذى عقده للمركز فى العام الماضى.

يتركز اهتمام المؤتمر حول موضوع رئيسى: «السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير»، وقد عولجت قضاياها فى ٣٢ بحثا، توزعت على ستة جوانب رئيسية، يمكن رصدها على النحو التالى:

أولا: محددات السياسة الخارجية المصرية. وقد خصص لهذا الجانب جلستان، احدهما عرضت للاطار المحلى والثانية عرضت للاطار الاقليمى والدولى.

ثانيا: الابعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية. وقد نوقشت قضاياها فى جلسة واحدة.

ثالثا: رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية. وخصص لتناولها جلسة واحدة ايضا.

رابعا: عملية صنع السياسة الخارجية المصرية. ونوقشت فى جلسة واحدة.

خامسا: تخطيط السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها. وتم معالجتهما فى جلسة واحدة.

سادسا: السياسات. وتم تناول هذا الجانب فى ثلاث جلسات: تناولت الاولى سياسة مصر العربية، وعנית الثانية بموقف مصر ازاء الصراع العربى

(*) ماجستير فى الاعلام، مدرس مساعد قسم الصحافة كلية الاعلام، جامعة القاهرة.

الإسرائيلي، وعالجت الثالثة قضايا السياسة الخارجية المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

وبهنا، منذ البداية، ان ننبه الى الإطار العام الذى يحكم هذا العرض وحدوده:

١ - اننا لن نقدم تلخيصا وافيا لما قدم من ابحاث، يصل عددها الى ٣٢ بحثا. فالأبحاث متوافرة ويمكن لكل باحث أو مهتم الرجوع إليها.

٢ - الهدف الاساسى لهذا العرض هو لقاء الضوء على الجانب المقابل للأبحاث ذاتها، الذى يتجسد فى مناقشات الباحثين والعاملين فى مجال السياسة الخارجية.

ثالثا: فى ضوء ما سبق يتوزع هذا العرض على ثلاثة محاور: الأول يعنى بتقديم موجز لأهم أبحاث المؤتمر، والثانى يعرض لأهم المناقشات التى أثارت فى بعض الجلسات، والثالث يمثل ملاحظات كاتب هذا العرض على المؤتمر.

اولا

موجز لأهم المقولات والنتائج

يتوزع هذا الموجز على الجوانب الرئيسية الستة التى دار حولها المؤتمر، ونعرض له على النحو التالى:

محددات السياسة الخارجية المصرية،

وتتوزع الدراسات التى عرضت لهذا الجانب وفق مستويين:

١ - دراسات عرضت للإطار المحلى لمحددات السياسة الخارجية المصرية، انجزها اربعة من الباحثين والخبراء، وهم السفير عمران الشافعى (المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية)، ود. احمد حسن الرشيدى (مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية - دراسة فى التاريخ المعاصر)، ود. السيد عليوة (مكانة القيم الميكانيكية فى صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية فى الوطن العربى)، ود. علا ابو زيد (الاسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك).

فى هذا الاطار برز حرص د. احمد حسن الرشيدى على التنبيه الى مجموعة من العقولات المهمة . فهو يرى مثلا أن الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين دول حوض النيل يلاحظ «أن ثمة محاولات عديدة - ومنذ القدم - من جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسى ترفعه فى وجه مصريين الحين والآخر . وأن لعبة السياسة المائية واستخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كاحدى ادوات الصراع الدولى فى المنطقة الا مع الاستعمار الحديث ، ومع ازدياد حركة التقدم الفنى التى زادت بدورها من اهمية عامل المياه فى الحياة الاقتصادية. ويذكر د. الرشيدى أن النظام الثورى الذى تولى السلطة فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قد وعى بأهمية مياه النيل وضرورتها بالنسبة لمصر ولأمنها القومى ، منذ سنوات الثورة الأولى. ولعل مانكره عبد الناصر - فى معرض حديثه ، فى فلسفة الثورة ، عن أسباب الاهتمام المصرى بأفريقيا واعتبارها الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية لحركة السياسة الخارجية المصرية - بشأن النيل ووصفه إياه بأنه «شريان الحياة لوطننا» يعتبر دليلا على هذا. وينبه الرشيدى الى انه حتى اذا افترضنا ان ثمة محاولات جدية لاستخدام مياه النيل فى الصراع السياسى مع مصر ، فإن سئل هذه المحاولات لا ينبغي المبالغة فى تقدير خطورتها ، ولا ينبغي - من ثم - ان تؤثر بطريقة سلبية على استقلالية القرار السياسى المصرى فى علاقاتنا الدولة مع دول حوض النيل . ويستند الباحث هنا الى عدة اعتبارات : أولها : أن القانون الدولى العام يقف الى جانب مصر . وثانيها : ان الدول الاخرى الواقعة فى حوض النيل ليس لها مصلحة مؤكدة فى مياه النيل بل أن اجتازها لهذه المياه يسبب لها ضررا جسيما . وثالثها : ان هذه الدول لديها من المشاكل السياسية ما يجعلها تتردد ألف مرة فى استخدام سلاح المياه فى مواجهة مصر التى تستطيع بدورها ان تتعامل مع هذه المشاكل بما يفضى الى اثناء دول الحوض عن اقدام على مثل هذه الخطوة .

ويخلص الكاتب الى أن اتباع سياسة مرنة ومتوازنة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية والاقليمية فى دول حوض النيل يكاد يكون هو السمة المميزة لسياسة مصر الخارجية ازاء هذه الدول جميعا . ويستدل

بأن تفاصيل مبدأ التعاون وحسن الجوار ، وانتهاج سياسة مرنة فى مواجهة دول الحوض الأخرى ، لا يعنى ان مصر قد اسقطت من حساباتها اسلوب الحسم والمواجهة اذا وجد ما يهدد مصالحها فى السودان او فى اثيوبيا او فى غيرهما . بل على العكس ، فقد حرصت مصر - فى اكثر من مناسبة - على التاكيد على حقيقة ان اسلوب الحسم وارد تماما كبديل اخير لمواجهة عجز الاساليب الاخرى .

عنى الدكتور السيد عليوة (رئيس قسم العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلوان) بتحديد مكانة القيم الميكافيلية فى صنع قرارات السياسة الخارجية فى الوطن العربى . وفى هذا الاطار عرض لفهمه للقيم الميكافيلية، عدة مبادئ أساسية مثل : الغاية تبرر الوسيلة ، واحراز القوة بأى ثمن ، وأولوية المصلحة الأثنية للدولة ، واستخدام الخداع بكافة صوره ، وصلاحيه أساليب الابتزاز للعمل فى المجال الدولى ، والجدوى السياسية (الجدارة الاخلاقية بالمفهوم السياسى) لادوات العمل السرى .

وقد خلص الدكتور السيد عليوة الى نتيجة مركزية مؤداها «ان القيم الميكافيلية تحتل مكانة اقل فى سلم التفضيل القيمى لدى النخبة الحاكمة فى عهد الجمهورية الثالثة (الرئيس حسنى مبارك) ، اذا ماقورنت بالجمهوريتين الأولى والثانية (الرئيس عبد الناصر والسادات) ، او اذا قورنت بالسلوك السياسى لبعض النظم العربية المعاصرة ، مثل «الدبلوماسية السورية او السياسة السودانية او المغامرات الليبية» .

وتبرز دراسة الدكتور علا عبد العزيز ابو زيد (المدرس بقسم العلوم السياسية ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) «الاسلام والسياسية الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك» ، ان فترة الرئيس حسنى مبارك تميزت بتنامى دور الاخوان المسلمين فى العملية السياسية ونبذهم للعنف ، وبالتالي قدرتهم على التغفل فى النظام سواء على المستوى الاجتماعى او المستوى للرسمى بدخولهم مجلس الشعب فى انتخابات ٨٤ و ١٩٨٧ على التوالى ، وتقديمهم لأنفسهم كعنصر استقرار فى مقابل ما يواجهه الرئيس حسنى مبارك من تيارات اسلامية راديكالية تهز هذا الاستقرار ،

وان استراتيجية مبارك فى التعامل مع التيار الاسلامى قد ادت لتدعيمه كاحدى اهم - ان لم يكن اهم - جماعات الضغط الموجودة فى الساحة المصرية اليوم .

وقد نلصقت الباحثة إلى أن الاسلام لا يمكن اعتباره محدد ادراكيا لمبارك. ورغم أن قوى الاسلام السياسية حصلت فى عهد مبارك على انجازات شتى ، واكتسبت قدرا لا يستهان به من الشرعية من الناحية العملية ، الا أن مبارك لم يسمح لها بأن تمارس دورها كقوة ضغط فى المجال الخارجى . ونهت الدراسة الى تساؤل طرحته الباحثة فى نهايتها : الى متى يقبل التيار الاسلامى هذا الاستبعاد عن التأثير فى هذا الجانب الحيوى من السياسة المصرية مع تعاظم حجمه فى الساحة الداخلية؟

ب- دراسات عرضت للأطوار الاقليمى والدولى لمحددات السياسة الخارجية المصرية. ويبلغ عددها أربع دراسات، أولاها دراسة د. أنور عبد الملك (الدول الكبرى الجديدة فى مرحلة تغيير العالم)، وشاركه فى الجلسة نفسها د. نيفين عبد المنعم مسعد (السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨)، ود. احمد عباس عبد البديع (ابعاد ومظاهر التغير فى عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة)، و١. وحيد عبد المجيد (السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى : الاستمرار والتغيير).

نبه د. أنور عبد الملك (مدير الأبحاث بالمركز القومى للبحث العلمى بباريس) الى أن مفتاح التحرك المصرى الفعال فى مرحلة تغيير العالم يكمن فى منح علاقاتها مع دول مركز القوى العالمى الجديد اى مجموعة الدول الكبرى الجديدة الآسيوية - الصين ، اليابان ، الهند ، وكذا الدول الصناعية النامية فى شرق وجنوب شرق آسيا - مكانة الأولوية فى اختياراتها السياسية وكذا فى كافة مشروعات المشاركة فى مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. وان تعميق التعاون وبناء جسور الترابط الاقتصادى والسياسى والفكرى الحضارى بهذه المجموعة الهائلة من الدول الكبرى الجديدة يقتضى أن ينضبط مسار مصر فى الداخل. وهنا يشدد د. أنور عبد الملك على أن مفتاح التعاون والتأخى انما هو تعبئة طاقات مصر

أولاً، وتضيق معدلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تزول معالم المجتمع الاستبدادى السامى وتعود مصر منتجة كبرى فى اطار جبهة وطنية متحدة تسعى الى بلورة مشروع وطنى حضارى جاد وواقعى، يدرك معالم تغيير العالم».

وفى دراستها «السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨»، تسجل د. نيفين عبد المنعم (المدرس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) ثلاث ملاحظات أساسية: الأولى أن محور العلاقات المصرية الايرانية من المحاور الأساسية التى مسها تغيير جذرى؛ حيث انتقلت تلك العلاقات من التنسيق والتقارب الى التنافر والعداء. والثانية: أن المعيار العقائدى لم يكن وحده هو الحاكم لتوجهات السياسة الخارجية الايرانية. والثالثة: أن الاضطراب فى تقدير محددات السياسات الخارجية الايرانية، يجعل من الصعب التنبؤ باحتمالات تطورها فى فترة ما بعد الخومينى، خاصة فى ظل الوعى بالمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية.

ويبدو اهتمام د. أحمد عباس عبد البديع (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان) فى دراسته «أبعاد ومظاهر التغير فى عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة»، بتحليل ظاهرة التغير فى عالمنا المعاصر من خلال تحليل الاطار النظرى لظاهرة التغير فى النظام العالمى. وهو يكشف عن وجود اتجاهين رئيسيين بهذا الصدد: يأخذ احدهما بمفهوم التغير باعتباره ظاهرة عمدية أو إرادية، بينما يركز الآخر على التغير باعتباره نشاطاً تلقائياً أو عفواً. وينكر د. عبدالبديع أن ثمة عوامل تفسر هذا التغير، وهى العوامل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويخلص الى ان التغير فى النظام العالمى يؤثر على السياسة الخارجية، سواء فيما يتعلق بمضمونها من حيث دخول الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الجماهيرية فى هذا المضمون، أو فيما يتعلق بعملية صنعها من زاوية تعدد المؤسسات والقوى المشاركة فى هذه العملية مما ادى الى مزيد من التعقيد فيها، أو فيما يتعلق بتنفيذها، حيث يلاحظ انخفاض فى ميل القوى شديدة التسلح الى استخدام القوة العسكرية فى هذا الصدد.

وينطلق ١. وحيد عبد المجيد (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) في دراسته «السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى - الاستمرار والتغيير» من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الخارجية الاسرائيلية حافظت على درجة عالية من الاستمرارية رغم التغيرات المتتالية فى الموقف العربى العام تجاه اسرائيل، وقد خلص بالفعل الى ان هناك تغييرات عميقة متتالية طرأت على اهم المكونات الخارجية للبيئة الواقعية للسياسة الخارجية الاسرائيلية ، ولكن ذلك لم يرتب تغيراً ملموساً فى توجهات هذه السياسة التى حافظت على عناصر استمرارية معينة . وخلص ايضا الى ان التغيرات العميقة فى الموقف العربى العام كان لها تأثيرها فى تعميق الانقسام بين موقفى العمل والليكود .

الإبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية .

فى هذا الإطار ، تبرز دراسات د . عثمان محمد عثمان (بعض الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية) ، ود . فاطمة الشربيني (الاتجاهات الربعية فى الاقتصاد المصرى واثرها على توجهاته الخارجية فى فترة الثمانينات) و ١. رضا هلال (مصر والنظام الدولى : تأثيرات النظام الدولى على الاقتصاد والمجتمع فى مصر) .

وتقدم الدراسات الثلاث اجتهادات تسعى جميعها الى تفسير السياسة بالاقتصاد بصفة عامة ، أو بيان المكانة الكبرى للاقتصاد فى تحديد ملامح السياسة الخارجية بصفة خاصة . وفى دراسة د . عثمان محمد عثمان (أستاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومى) تركيز على العلاقة التبادلية بين علوم الاقتصاد والسياسة ، وتحديد للمعضلات التى تواجهها الدولة النامية عند ممارستها للسياسة للخارجية :

أ - معضلة المعونة - الاستقلال : حل التناقض بين مقتضيات توفير المساعدات الاجنبية وبين المحافظة على الاستقلال .

ب - معضلة الموارد - الأهداف : ضرورة تحقيق الانسجام بين الموارد المتاحة وبين الاهداف (يقصد بها عموماً التنمية) . .

ج- معضلة الأمن - التنمية : الوفاء بمتطلبات الأمن القومى واحتياجات التنمية .

فى ضوء ذلك يقدم الباحث تصورا لمكانة العوامل الاقتصادية فى التحولات التى طرأت على السياسة الخارجية المصرية منذ رحيل عبد الناصر . حيث يرى فى الانفتاح الاقتصادى محصلة طبيعية للتطلع الى فرصة واعدة من جانب القوى الاجتماعية التى تستفيد من الحرية الاقتصادية ، وتحتاج من ثم الى مساندة الرأسمالية العالمية والولايات المتحدة بصفة أساسية . ويخلص الى أن ذلك هو الذى حدد خطوطا جديدة لسياسة مصر الخارجية .

كما ينبه الى احتمالات تأثير الواقع الاقتصادى الراهن على اتجاهات السياسة الخارجية المصرية ، أخذا فى الاعتبار سياسات صندوق النقد الدولى ، وسعيه لاطلاق حرية قوى السوق وتقليص دور الدولة ، وتشجيع القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، وإلغاء الدعم للسلع ، والتوقف عن اتباع سياسة تعيين الخريجين ، وإلغاء مجانية التعليم ، وتخصيص وحدات القطاع العام ، وقصر الاستثمارات العامة على مشروعات البنية الأساسية والمرافق . وفى هذا السياق يؤكد الباحث أن التكلفة الاجتماعية والسياسية التى يترتبها تطبيق هذا الاجراءات قد تكون باهظة . وأن التهديد الاساسى يكمن فى اضطراب اجتماعى واسع ربما يؤدى - فى أحسن الأحوال - الى تأجيل غير محدد للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة ، مما يضع نهاية للاتجاه الليبرالى الذى اتبعته السياسة الاقتصادية والخارجية فى العقد الماضى . وبطبيعة الحال فإن انخطر - عندئذ - لا يتمثل فقط فى امكان التخلي عن أسس سياسة الانفتاح ، وإنما فيما قد يترتب على ذلك أيضا من تغير فى توجهات السياسة الخارجية . ويحدد الباحث اتجاهات هذا التغير بقوله هـولاشك أن المصاعب التى تواجهها مصر ستولد ضغوطا قوية للاتجاه بعيدا عن اسرائيل والولايات المتحدة . ومن غير المنطقى استبعاد هذا الاحتمال بمجرد التصور بأنه ليس أمام مصر سبيل آخر فى ظل نزوب الفوائض المالية من البترول العربى ، أو متاعب الاقتصاد السوفيتى مثلا .

أما د . فاطمة الشربينى (أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق) فإنها تعير اهتماما كبيرا فى دراستها لتأثير الاتجاهات

الريعية فى الاقتصاد المصرى على توجهاته الخارجية فى فترة الثمانينات . وتعنى بالتحديد التاريخى لفكرة الريع وبروزها كأداة للتحليل الاقتصادى والاجتماعى بالتلازم مع ظهور الحقبة النفطية فى العالم العربى ، وتدفق اموال هائلة على عدد محدود من الدول النفطية ، دون جهود مماثلة على ظروف الانتاج ، مما اعاد الى الأذهان مرة ثانية فكرة الدخول غير المكتسبة - ومن ثم الاقتصاديات الريعية . وفى هذه الدراسة ينصرف اصطلاح الريع - فى مفهومه الواسع - لينطبق على كافة أشكال الدخول الراجعة الى هبات الطبيعة . فينظر الاقتصاديون للريع باعتباره نوعاً من الدخل الغير مرتبط بدورة الانتاج ، ولذا فان النظرة الى أصحاب الريع تشوبها الريبة كنتيجة طبيعية لانفصال الريع عن قيم الانتاج . (مثل حالة الموارد المعدنية - أو مقابل الاستفادة من الموقع الجغرافى ، كتحصيل رسوم المرور بالممرات الدولية كقناة السويس ، أو كعائدات السياحة فى اليونان واسبانيا ومصر - أو تأجير قواعد عسكرية - أو تسهيل مرور أنابيب البترول) .

وتسجل د . فاطمة الشربيني - فى خاتمة دراستها - عدداً من النتائج المثيرة ، لعل اهمها :

١- ان الاقتصاد المصرى تغلب على مكونات دخله - منذ منتصف السبعينيات حتى اليوم - العناصر الريعية التى تشكل نحو ٤٥٪ من مكونات هذا الدخل . وان الريعية صارت اتجاهاً وجزءاً من المناخ الاقتصادى العام ، ونمطا فى الاداء الاقتصادى الفردى والقومى . فالافراد استسهلوا الحصول على فائدة الودائع ، وابتعدوا عن مجالات العمل الحقيقى ، كما ازداد الوزن النسبى لحجم الانشطة غير الرسمية ، او السوداء ، وقدرت الدخول المتولدة من هذا القطاع السرى بما يربو على بليونى جنيه لعام ١٩٨٠ ، وهو ما يوازى نحو ١٥ - ٣٠٪ من الناتج القومى .

ب - ارتبط ازدياد السمة الريعية بازدياد درجة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى . ومؤشرات التجارة الخارجية توضح ذلك بشكل سافر . فلقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية للدخل المحلى الاجمالى من ٣٥٪ - كمتوسط سنوى للفترة من ١٩٨٠/٧٤ - الى ٤٩٪ فى الفترة من ١٩٨٤/٨٠ ، وتقلصت قدرة الصادرات على تغطية الواردات من ٦٣٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٩٪ عام ١٩٨٥ .

جـ - ارتبط التحول الذى حدث فى السياسة الاقتصادية فى فترة السبعينات بأحداث تحولات فى علاقات مصر الخارجية . فتم انتهاء العمل باتفاقات الدفع والتجارة الثنائية والانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة ، وارتبط ذلك بازدياد الوزن النسبى للدول الراسمالية فى حجم تجارة مصر الخارجية . حيث ارتفع نصيب هذه الكتلة فى الواردات الاجمالية لمصر من ٢٩.٥ ٪ الى ٦٨.٧ ٪ (٧٣ - ١٩٨٤) . وكان ذلك على حساب تقلص وارداتنا مع الكتلة الشرقية - رغم أن ميزاننا التجارى مع هذه الكتلة لا يحقق إلا عجزاً طفيفاً لا يتعدى ٢.٥ ٪ ، فى حين أننا نعانى من العجز الكبير فى الميزان التجارى مع الكتلة الراسمالية ، حيث بلغ ٦٩.٦ ٪ .

وفى بحثه «مصر والنظام الدولى» ، يعنى أ . رضا هلال (الصطفى بمجلة الاهرام الاقتصادية) بتأثيرات النظام الدولى على الاقتصاد والمجتمع فى مصر . فتحت عنوان «مصر الحديثة بين الدولته .. والتدويل» ، يشير الباحث الى أن تاريخ مصر الحديثة ، من أيام محمد على ، يعكس اشكالية تطور مصر الاقتصادية بين النموذج الدولتى والنموذج التابع ، مع تغير النظام العالمى اقتصادياً وسياسياً . ومن هذا المنظور ، خلص الى أن مصر السبعينات قد اندمجت فى النظام الدولى ، وأن مصر الثمانينات قد عانت من تناقضات السياسة التصحيحية المعلنة وظاهرة انسحاب الدولة .

رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية

فى هذا الاطار ، تبرز دراسات د . منى مكرم عبيد (السياسة الخارجية فى برنامج حزب الوفد) ، ود . مصطفى علوى (الاحزاب السياسية المصرية والسياسة الخارجية فى الفترة من اكتوبر ١٩٨١ حتى اكتوبر ١٩٨٧) ، ومحمد سعد او عامود (سياسة مصر تجاه القوتين الأعظم فى برامج الأحزاب المصرية فى انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧) ، ود . عزة وهبى (النخبة البرلمانية وقضايا السياسة الخارجية ١٩٨١ - ١٩٨٧) .

يتناول د . مصطفى علوى (الأستاذ بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، دور الأحزاب فى صنع السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها ، وينتهى فى دراسته الى محدودية دور الأحزاب المصرية فى صنع السياسات الخارجية المصرية وتنفيذها . ويرجع ذلك إلى

مجموعة من العوامل ، منها ما يتعلق بالاطار الدستوري القانونى لعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ، ومنها ما يتعلق باحتكار الحزب الوطنى الحاكم لتشكيلات المؤسسات الفاعلة داخل مجلس الشعب ، ومنها ما يتعلق بالقصور الذاتى للأحزاب المصرية ، وأخيراً طبيعة العلاقة بين أحزاب المعارضة ومحدودية أدوارها .

ويؤكد محمد سعد ابو عامود (رئيس الشبكة الاخبارية بأذاعة الاسكندرية) فى بحثه أن تأثير الجوانب الايديولوجية للأحزاب يبدو واضحاً على رؤيتها لطبيعة علاقات مصر بالقوتين الأعظم ، وأن كل الأحزاب اتفقت على كيفية تحقيق اهداف السياسة الخارجية ، وأختلفت حول الاساليب الاجرائية للإدارة المصرية . وأن هناك اختلافاً جذرياً فى المنطلق الفكرى للأحزاب المصرية ، وأن كان هناك تقارب بين الحزب الوطنى والوفد ، فإن حزب التجمع يختلف عنهما جذرياً . وأن ما جاء فى البرامج يمثل ترجمة للمقولات الساداتية والناصرية ، ولم يخرج عن هذا الاطار حزب الوفد الجديد «الناقد الاساسى للناصرية» . ويخلص الباحث الى نتيجة ذات دلالة ، هى «أن الاحزاب المصرية والواقع ينطلقان من اجابة محددة وهى (نعم) بالنسبة لسلامة التوجهات الناصرية فى السياسة الخارجية» .

وتتناول د . عزة وهبى (الباحثة بالأمانة العامة لمجلس الشعب) فى دراستها النخبة البرلمانية المصرية - اعضاء مجلس الشعب - ومواقفها من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٧ . وذلك بهدف التعرف على مضمون هذه المواقف ومدى الاختلاف بينها وبين الموقف الرسمى ، وكذلك معرفة مدى التمايز والاختلاف داخل مواقف النخبة البرلمانية من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى فترة الدراسة ، قد الانتماءات الحزبية ام لا ، وذلك كله فى اطار الهدف الأعم وهو «معرفة امكانية الحديث عن اجماع وطنى فى مجال السياسة الخارجية المصرية ودرجة ونطاق هذا الاجماع ان وجد» .

وتشير د . عزة وهبى فى خاتمة دراستها الى أن «تحليل موقف النخبة البرلمانية من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى فترة الدراسة ، قد أوضح امكانية الحديث عن اجماع وطنى داخل مجلس الشعب فى عدد يعتد به من القضايا . وفى قضايا الصراع العربى - الاسرائيلى ، وعلاقات مصر

العربية، يوجد هذا الاجماع بدرجة او بأخرى. والقضية الوحيدة التى يمكن القول بخروجها عن هذا الاجماع الوطنى هى قضية العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث وصلت الانتقادات المرتبطة بها الى حد الحديث عن التبعية المصرية للولايات المتحدة الأمريكية والمطالبة بضرورة احداث مراجعة شاملة لهذه العلاقات». ومن النتائج البارزة فى هذه الدراسة، ما توصلت اليه الباحثة حول «الكيفية التى مارس بها مجلس الشعب دوره الرقابى وليس دوره فى صنع السياسات الذى يبدو محددا للغاية»، وفى هذا الاطار، تنوه الى أنه قد لوحظ عدم اللجوء الى الاستجواب فى مجال السياسة الخارجية طيلة هذه الفترة. وهو مؤشر من المؤشرات التى يمكن أن يستدل بها على خفة حدة المعارضة فى مجال السياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى، فقد كان النموذج المعتاد لنتائج ممارسة المجلس لدوره الرقابى فى مجال السياسة الخارجية هو الانتهاء بتأييد السياسة الرسمية، وإن كان لهذا الدور أهمية فى الحصول على توضيح مطلوب أو لعله التعديل فى مواقف مسئولين حكوميين».

عملية صنع السياسة الخارجية المصرية

بالنسبة لهذا الجانب، تبرز دراسات د. محمد قدرى حسن (السياسة الخارجية فى النظام الدستورى للمصرى)، و د. جمال زهران (عملية صنع القرار السياسى فى مصر. دراسة فترة حكم الرئيس مبارك)، و د. جهاد عودة (المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية: اطار بحثى لدراسة الحالة المصرية فى فترة الرئيس مبارك)، و د. امانى قنديل (جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر).

فى دراسة «عملية صنع القرار السياسى فى فترة الرئيس مبارك» يحتكم د. جمال زهران (الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) الى مقولة مركزية يصدر بها الدراسة، وهى أن «المدخل الرئيسى لفهم عملية صنع القرار السياسى فى دول العالم الثالث بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، هو شخص رئيس الدولة باعتباره صانع القرار الرئيسى - ان لم يكن الأوحد». واستنادا الى هذا المدخل يعنى د. زهران بدراسة البيئة النفسية للرئيس مبارك فى اطار الحقيقتين السابقتين عليه، وهى حقبة الرئيس جمال عبد الناصر وحقبة الرئيس انور السادات.

وفى ضوء تحليل البيئة النفسية للرئيس مبارك ازاء عملية صنع القرار وتحليل عدد من القرارات كنماذج تطبيقية لهذه الفترة ، وفى ضوء اداء البعض من اصحاب الراى ، أو أصحاب المناصب السياسية المختلفة ، يستخلص الباحث عددا من السمات الرئيسية للرئيس مبارك ازاء عملية صنع القرار . السمة الأولى هى التأتى الشديد الذى يصل الى البطء فى صنع القرار السياسى ، والثانية : اتساع درجة استشارة الخبراء فى المسائل الفنية . والثالثة : توسيع درجة المشورة فى عملية صنع القرار السياسى . والرابعة : الميل للعمل بأسلوب «روح الفريق» فى عملية صنع القرار ، وعدم الميل للانفراد فى هذه العملية ، وذلك على المستوى الشكلى . والخامسة : عدم الميل الى أسلوب المفاجأة أو ما يسمى بأسلوب «الصدمات الكهربائية» فى اتخاذ القرارات السياسية . والسادسة : الميل إلى الأسلوب غير المباشر فى عملية صنع القرار ، وذلك باستخدام أحكام القضاء لاصدار قرارات تنفيذية لها ، خاصة فى الموضوعات التى تثير حساسيات واضحة . والسابعة : توسيع نسبى لحرية الحركة لاجهزة صنع القرار التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية كوزارة الخارجية ، وبعض الوزارات الاخرى كالاقتصاد . والثامنة : الافتقاد النسبى للمشورة ازاء المسائل او القضايا السياسية . والتاسعة : عدم تجاوب النظام لأية ضغوط نابعة من البيئة الداخلية والخارجية ، خاصة النابعة من قوى المعارضة أو أية تجمعات جماهيرية . والعاشر : اختفاء الوجود الجماهيرى فى عملية صنع القرار السياسى .

وتعنى د . امانى قنديل (الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) فى دراستها «جماعات المصالح والسياسة الخارجية» بالتركيز على صياغة رؤية لدور جمعية رجال الاعمال المصريين ، وغرفة التجارة الامريكية بالقاهرة ، بالاضافة الى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، نظرا لما يتوافر لهذه الجماعات من ثروة ونفوذ واستقلال حرمت منه العديد من جماعات المصالح الاخرى ، وفى ضوء ما يثيره ذلك من تساؤلات :

(أ) الى اى حد اهتمت هذه الجماعات وارتبطت بالسياسة الخارجية المصرية ؟

(ب) الى اى حد اعتمدت عليها السياسة الخارجية لتنفيذ اهدافها ؟

(ج) ما هي طبيعة علاقتها بالقوى الخارجية التي تسعى الى التأثير في توجهات السياسة المصرية ؟

ويمكن تلمس ملامح الاجابة على هذه التساؤلات ، فيما تسجله د . امانى قنديل من ملاحظات ، لعل اهمها :

١ - ان احد الأهداف الاساسية لرجال الاعمال هو فتح فرص جديدة للاستثمار سواء فى الداخل او فى الخارج بهدف الربح .

٢ - ان قدرة هذه الجماعات على التأثير فى توجهات السياسة الخارجية تنحصر بصفة اساسية فى التجربة المصرية ، فى دعم وتعميق الاتجاهات الحالية .

٣ - من الاهمية بمكان مراجعة طبيعة الدور المزدوج الذى تلعبه جماعات رجال الاعمال فى مجال السياسة الخارجية . فهذه الجماعات قد نسقت حركتها مع أهداف السياسة الخارجية ، الا انه لا يمكن ، فى نفس الوقت ، اغفال ان اهدافها هذه تتفق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ،

٤ - فى اطار العلاقة بين جماعات رجال الاعمال والطرف الأمريكى ، توجد بعض النماذج التى تبرز بقة اتفاق المصالح بين هذه الجماعات من جهة ، وبينهم وبين الولايات المتحدة من جهة اخرى . فجماعات رجال الأعمال ، رغم الاختلافات النسبية بينها ، يضم كل منها لجنة خاصة بالمعونة الامريكية تقوم بمتابعة وترتيب الاتصالات مع الطرف الأمريكى المسئول . وينطبق ذلك على جمعية رجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال . وهذه الجماعات تقوم بعقد اجتماعات مشتركة لتنظيم استفادة القطاع الخاص من المساعدات الامريكية .

تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها .

فى هذا الاطار ، عرض د . عبد المجيد فراج دراسته «دواعى المصفوفة الدبلوماسية لزيادة فعالية الاداء : شواهد مرئية فى مجال العلاقات الثنائية» ، و د . محمد سيد سليم ، عرض ايضا دراسته «تخطيط السياسة الخارجية المصرية» ، أما د . أحمد عبد الله ، فقد عرض دراسته «الجهاز الدبلوماسى المصرى بين العراق والعنقة» .

وتبرز دراسة د. أحمد عبدالله (الباحث عن ذاته فى وطن لايرحم، والباحث عن وطنه فى بلد يفقد ذاكرته) فى ضوء انشغاله بدراسة الجهاز الدبلوماسى المصرى بين العراق والعنافة - فالعراق - فى رؤية د. احمد عبد الله - تتجسد فى «العمر الايجابى». للجهاز الدبلوماسى المصرى، الذى يحتوى تراكما للخبرة الكيفية، وفى تميز عناصره البشرية بقدر من المهارة المهنية والثقافة العامة، يجعل دبلوماسى وزارة الخارجية فى موضوع بائن التفوق اذا ما قورنوا بسائر موظفى الدولة فى مختلف الوزارات. وقد كان لهذه العراق اثرها فى صياغة مكانة طيبة للجهاز الدبلوماسى المصرى فى العالم العربى والافريقى والثالث: تمخضت فى الواقع عن احراز نتائج محددة على صياغة اطار صنع السياسة الخارجية المصرية لا مجرد العمل الدبلوماسى. ويرصد الباحث هذه النتائج استنادا الى ثلاث نواحى:

الاولى: اكتسب الجهاز الدبلوماسى القدرة على التعبير المرن عن المصالح الوطنية التى تطورت صياغتها مع تطور النظام الاجتماعى. ويقصد بذلك اساسا قيام نظام ثورة يوليو وانعكاساته التى استوعبها الجهاز الدبلوماسى، بعد ما تم توسيع الجهاز نفسه من ناحية الحجم (لتجسيد نشاط الدبلوماسية التحررية فى الدول حديثة الاستقلال)، واضفاء قدر كبير من التغير الكيفى فى تركيبه العضوى، سواء بدخول العسكريين اليه لدرجة حصولهم على اكثر من نصف عدد سفراء مصر فى الخارج فى فترة معينة، او بدخول اعداد متزايدة من ابناء الطبقة الوسطى الشبان الى ساحة العمل الدبلوماسى.

الثانية: ترتب على ذلك ان تخلق لدى زمرة الدبلوماسيين الذين نشأوا فى هذا العصر ما يمكن ان نسميه «ضمير العالم الثالث»، وهو نوع من الشعور الجمعى القوى الذى يتجاوز الميول الفكرية والاختيارات الايديولوجية الفردية على مستوى الرؤية العقلية. وهو ما انعكس فى نشاط الدبلوماسيين المصريين فى منظمات العالم الثالث وتصرفهم كدبلوماسيين لدولة «غير منحازة» اكثر من تحولهم، الى «نيويوركيين». [تعبير الـ New Yorkers من التعبير المتردة فى دهات الخارجية المصرية على سبيل التندر].

الثالثة: ثمة دلائل تؤكد استيعاب الجهاز الدبلوماسى المصرى وفهمه للمصالح الاستراتيجية الوطنية فى ابعادها التاريخية العميقة وفيما وراء السياسات قصيرة النظر. فادراج المكاتب الدبلوماسية تعج بالتقارير الشجاعة وبعيدة النظر التى تقترح طريقة مختلفة لادارة سياسة مصر «العربية» و «الفلسطينية» و «الليبية» و «السورية» و «الاثيوبية» و «الايرانية» وحتى «الافغانستانية» .

على الجانب الآخر للعنقاة، يعنى أحمد عبد الله بتقديم رؤية نقدية لواقع الجهاز الدبلوماسى المصرى. وفى هذا السياق يعرض الباحث لمظاهر «العنقاة» التى يأخذ مفهومها «معنى سلبيا». تتمثل هذه المظاهر فى «العمر السلبى» عبر رسوخ الأساليب البيروقراطية العتيقة، وظهور اعراض ترهل العضلات والشيخوخة، ويتصل بذلك ما هناك من نعمة ونقمة فى الهيكل التدرجى الهرىاركى للوظيفة الدبلوماسية، وما يثيره من روح النفعية الذاتية وانتهاز الفرص التى تظهر بوضوح شديد عند اعلان «الحركة» الى ميدان الخدمة الدبلوماسية.

سياسات مصر الخارجية تجاه العالم العربى، وازاء الصراع العربى الاسرائيلى والقوى الاقليمية والدولية

فى هذا الجانب يمكن رصد دراسات: د. عبد المنعم سعيد (العودة الى الصف: مصر والوطن العربى ١٩٧٨ - ١٩٨٨)، و د. عبد الرحمن اسماعيل الصالحى (سياسات مصر العربية فى الثمانينات: فترة الرئاسة الأولى)، و أ. حسن ابو طالب (السياسة الخارجية المصرية فى البيئة العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٧)، و ١. حسنين توفيق (دور مصر فى النظام الاقليمى العربى بعد قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧)، و د. أسامة الغزالى حرب (السياسة الخارجية تجاه السودان: ملاحظات اولية)، و د. وميض نظفى (العلاقات المصرية العراقية)، و أ. عبد العاطى محمد احمد (السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج)، و د. عطية حسين افندى (مصر والمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط: دراسة فى ضوء قواعد التسوية السياسية للمنازعات الدولية)، و د. نادية محمود مصطفى (السياسة المصرية والخيار النووى: دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات)، و دكتور محمد رضا فودة (السياسة المصرية تجاه

القرن الافريقى)، و د . سلوى لبيب (السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا فى التسعينات)، و د . هالة سعودى (حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية : دراسة فى نمط تصويت الدولتين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٠ - ١٩٨٧)، و د . حسن نافعة (سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة : معضلة البحث عن نقطة توازن).

وتبرز دراسة ١. حسن ابو طالب (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) حيث يعنى بتفهم ابعاد الدور المصرى العربى طوال الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٧ مع ابراز اوجه الخلاف القائمة ووجه التشابه بين المرحلتين الرئيسيتين : مرحلة للرئيس السادات ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، والفترة للرئاسة الاولى للرئيس مبارك ٨١ - ١٩٨٧ . وفى رؤية أ. حسن ابو طالب فان كلا من الرئيسين السادات ومبارك توليا السلطة ولم تكن تفاعلات مصر العربية فى افضل صورها ، وان التطورات والتغيرات التى صاحبت السياسة الخارجية المصرية فى المجال العربى اثناء عهد الرئيس السادات قد صاحبها تغيرات اساسية وجوهرية فى كلا المجالين الداخلى والخارجى ، وان الفترة الرئاسية الاولى للرئيس مبارك تصطدم بثلاث اشكاليات ، لشكالية العلاقة بين الالتزام المصرى تجاه التعاقدات القانونية مع اسرائيل من ناحية والالتزام المصرى ناحية العرب من ناحية اخرى ، واشكالية اسس العودة المصرية للجامعة العربية ، ثم اشكالية : اية جامعة تعود مصر اليها؟ .

ويتوقف أ. حسنين توفيق (قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) فى دراسته «دور مصر فى النظام الاقليمى العربى بعد قمة عمان» امام للتجول التاريخى الذى حدث فى دور مصر ، حيث انتقلت من مركز القيادة خلال الخمسينات والستينات الى وضع العزلة من منتصف السبعينات . وي طرح تصوره لاربعة ادوار متوقعة لمصر ، هى : الدولة القائد ، والدولة النموذج ، والدولة الوسيط ، والدولة المشارك . وخلص الى استبعاد ان تمارس مصر دور الدولة القائد او الدولة النموذج خلال المستقبل المنظور ، ومن ثم فإنه يرشح مصر لأن تلعب دورا فى تحقيق بعض المصالحات بين النظم العربية وخلق حد أدنى من التضامن العربى ، مع المشاركة فى النظام

العربى بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية فى المجالات المختلفة . واختتم
أ . حسنين توفيق دراسته بالدعوة الى ضرورة بلورة استراتيجية عربية
لمصر ، استنادا الى الموقع الجغرافى ودلالات الخبرة التاريخية ، حيث ان
مصر ضعيفة عندما تنعزل عن دائرتها العربية ، وقوية ومؤثرة عندما تتفاعل
معهها .

وتكشف دراسة د . نادية محمود مصطفى (قسم العلوم السياسيه، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) عن خطورة استمرار الموقف
الراهن فى مجال التعامل السياسى المصرى مع مسألة الخيار النووى رغم
البداية المبكرة فى الستينيات لتطوير قدرات مصر النووية . فتذكر ان السياسة
المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت
وتحول دون تطوير قدرة نووية او حتى برنامج سلمى للطاقة النووية
الكهربية . وتخلص الى القول بأن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات
الطاقة النووية ، وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا ، وانه يجب
الا تحرم مصر من دخوله ، فان الخيار التكنولوجى هو اساس بناء قوة الدولة
المعاصرة ، التى هى اساس القوة السياسية .

وفى دراسته حول «سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة» ينشغل
د . حسن نافعة (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة) بمعضلة البحث عن نقطة توازن ، ويعود فى رحلة تاريخية -
الى جذور العلاقات المصرية الامريكية ، ويتأمل تطوراتها حتى اللحظة
المعاصرة .

فى هذا الاطار ، سجل د . حسن نافعة مجموعة المقولات التالية :

١ - ان استعراض التطورات التاريخية لدور الولايات المتحدة فى الشرق
الاطلس ، منذ منتصف القرن ، يوضح أن مصر كان عليها ، اذا ما قبلت التعاون
الأمريكى ، أن تلعب دور للشريك الاصغر لاسرائيل ، التى تمثل حجر اساس
وركيذة للمصالح الأمريكية فى المنطقة ، وليس بديلا لها .

٢ - أن فحص العلاقات المصرية الأمريكية ، يظهر أن السياق الذي عرضت فيه الولايات المتحدة تقديم مساعدات اقتصادية أو عسكرية لمصر اختلف من مرحلة لأخرى ، وفي كل مرحلة كان للولايات المتحدة أهداف تكتيكية واستراتيجية من وراء هذه المساعدات .

٣ - إذا كانت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة عموماً ، ومصر خصوصاً ، قد اتسمت بالثبات ، ولم يطرأ عليها تعديل ، وأن كانت هناك تغيرات تكتيكية ، فإن سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة تحركت في ضوء هدف ثابت دائم هو محاولة الإبقاء على الجسور المفتوحة مع الولايات المتحدة أملاً في مساندتها في قضاياها المختلفة .

٤ - إذا أدركنا أن المنطقة صراعية بطبيعتها ، وأن النقطة الحالية في مسار العلاقات المصرية الأمريكية لاتعبر عن نقطة التوازن المنشودة - فإن المعضلة أمام صانع القرار المصري ، هي كيف يمكن إدارة الصراع مع الولايات المتحدة ، دون أن يصل إلى حد المواجهة غير مأمونة العواقب .

وتركز دراسة د . هالة سعودي (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، على تناول «حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة» ، غير منهج تحليل التصويت المصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومقارنته بالتصويت الأمريكي وتصويت دول عدم الانحياز ، بهدف التعرف على ما إذا كان اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية يؤدي إلى اتخاذ المواقف الأمريكية نفسها وتبنيها .

وفي ضوء الدراسة التحليلية ، تستخلص الباحثة مجموعة الحقائق التالية :

١ - أن هناك استمرارية في مواقف السياسة المصرية ومواقف السياسة الأمريكية كما يتضح من نمط تصويت الدولتين على قرارات الجمعية العامة . وتفسر الباحثة ذلك في ضوء التزام السياسة الخارجية المصرية بعدد من المبادئ ، مثل التضامن مع الشعوب العربية والإسلامية والأفريقية ومبادئ حركة عدم الانحياز ، أما الولايات المتحدة فتسترشد في سياستها الخارجية بعدد من الاعتبارات ، في مقدمتها استراتيجيتها الكونية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، والمحافظة على المصالح الأمريكية في أقاليم العالم المختلفة

٢ - انه من الطبيعي نتيجة لذلك أن تختلف مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا عندما تتعارض الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية (مجموعة المبادئ) مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، ونزع السلاح ، وعدد كبير من أقسام القرارات الخاصة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

٣ - انه من الطبيعي من ناحية أخرى امكانية حدوث تقارب فى مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا ، ليس نتيجة لضغوط أمريكية على مصر ، وإنما لأنه قد يتصافى ان تتوافق الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية مع مواقف الولايات المتحدة فى استراتيجيتها الكونية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، كما اتضح بالنسبة لمواقف الدولتين فيما يتعلق بقضيتى افغانستان وكمبودشيا .

ثانيا

بعض المناقشات فى ضوء جلسات المؤتمر

حظيت قضية مياه النيل ، كأحد محددات السياسة الخارجية المصرية ، باهتمام ملحوظ فى مناقشات المؤتمر . ويبدو ذلك فى مداخلات د . سعد الدين ابراهيم ، الذى ترأس الجلسة الأولى فى المؤتمر . حيث قال انه لا يوافق د . أحمد حسين الرشيدى فيما ذهب اليه حول المبالغة المصرية فى تقدير الاستخدام السياسى لمياه النيل من جانب دول الحوض ، وانه يرى ان القضية بالفعل تحتاج الى مزيد من الاهتمام فى ضوء ما تزعم بعض الدول انشاءه من مشروعات قد تؤثر بشكل سلبى على احتياجات مصر المائية . وانتقد استناد د . الرشيدى الى المدخل القانونى فى الدعوة الى الاطمئنان الى حقوق مصر القانونية التى لا يمكن لأحد انتهاكها ،

وفى هذه الجلسة أيضا ، اثارت دراسة د . السيد عليوة حول مكانة القيم الميكافيلية فى صنع السياسة الخارجية فى الوطن العربى ، انتقادات عديدة ، بعضها يتعلق بعدم الدقة فى بيانات الدراسة ومعلوماتها ، والبعض الآخر يتعلق بمفهوم الباحث نفسه للقيم الميكافيلية . فقد أشار الدكتور عليوة الى ان « النظام السورى قد طلب الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة (٢ مليار دولار مقابل مجرد التقاء الرئيسين العراقى والسورى على الحدود) او مقابل عدم شل القمة العربية فى عمان (نوفمبر ١٩٨٧) وذلك فى معرض

حديثه عن ما أسماه «الابتزاز السوري». وتوقف سعد الدين إبراهيم أمام ذلك قائلاً إن هذا ليس صحيحاً، وينطوي على مبالغة كبرى، وأنه في ذلك الوقت كان في عمان، وسأل حول حقيقة هذه الواقعة، أبلغوه أنها غير صحيحة. وانتقد د. سعد الدين إبراهيم مفهوم الباحث، ودعا إلى ضرورة العمل على التدقيق في المفاهيم قبل استخدامها، والتعرف على السياق البيئي والتاريخي الذي أفرزها.

وقدم د. سعد الدين إبراهيم مراجعة لكتورة علا أبو زيد في دراستها «الاسلام والسياسة الخارجية المصرية في فترة حكم مبارك» حيث ركزت على القول باستخدام الاسلام كأداة في السياسة الخارجية المصرية. قال سعد الدين إبراهيم أن مفهوم الاداة يتخذ في هذا السياق معنى سلبيا، وهذا غير صحيح، ولكن العيب قد يكون في «مضمون» التوظيف نفسه.

وفي جلسة «الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية»، أثار د. فاطمة الشربيني «الاتجاهات الربعية في الاقتصاد المصري وأثرها على توجهاته الخارجية في فترة الثمانينات» نقاشا واسعا، كان أبرزه ما أثاره رئيس الجلسة د. إبراهيم سعد الدين حول توسع الباحثة في وضع حدود لمفهوم الربع. وقال إن هذا غير دقيق غير أن هطه الدراسة بصفة عامة لاقت قبولا واسعا من جمهور الحاضرين، وكان أهم ما يلفت النظر فيها هو بلورتها للأنشطة الربعية ونقطة الإشارة إليها عيانا، وقدرتها على الكشف عن الآثار السلبية للأنشطة الربعية على الاقتصاد المصري في إطار تاريخي.

ومن المداخلات المهمة، تعقيب أ. السيد ياسين على منهجية دراسة الخطاب، بعد أن عرض الباحثون: مني مكرم عبيد ومصطفى علوي ومحمد سعد أبو عامود وعزة وهبي لرؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية. وخلاصة رؤية أ. ياسين تتمثل في أنه لا ينبغي على الباحث أن يسلم تسليما مطلقا بالنص الذي يقوم بتحليله، مما قد ينتهي بالباحث إلى أن يصبح مجرد مسجل لبيانات ومعلومات ظاهرة، وأن الموقف الفعلي قد يوجد في مواقع أخرى غير النص. وبذلك فإن ملاحظة أ. السيد ياسين

تنبه الى خطورة الواقع الحالى الخاص بالمراهنة على دراسة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى عبر تحليل الخطب والبيانات والتصريحات والمقالات وغيرها من اشكال الانتاج الفكرى ، وتدفع لاعارة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، الاهتمام الواجب، الذى يقضى الى دراسات دقيقة تتجاوز تحليل «السياسات المعلنة» بمفردها ، وتمزج بينها وبين الوعى «بالسياسات الفعلية» .

وفى جلسة صنع السياسة الخارجية المصرية ، أثارت دراسة د . جمال زهران نقاشا حول امكانية الاعتماد على مدخل البيئة النفسية للرئيس فى تفسير صنع القرار السياسى لمصر . وقال الدكتور مصطفى علوى أن الاعتماد على هذا المدخل بمفرده لا يقدم صورة كافية عن عملية صنع القرار وخاصة ما يتعلق منها بمشاركة مؤسسات أخرى إلى جانب الرئيس .

وسئلت د . امانى قنديل عن اسرار تزايد نفوذ جماعات المصالح فى صنع السياسة الاقتصادية فى مصر فى فترة الرئيس مبارك . وقدمت لذلك تفسيراً فى ضوء التحولات التى مر بها النظام السياسى المصرى مع مطلع الثمانينات . اشارت د . امانى قنديل إلى أن هذه الجماعات كانت تدرك تماما ، اثناء حياة الرئيس السادات، أن كل ما يجرى فى مصر يدعو الى اطمئنانها، وأنه ليس هناك ما يدعوها الى الخوف او الحذر ، فرئيس الجمهورية نفسه يعد المسئول الأول عن خروجها الى ميادين النشاط الاقتصادى ، والمسئول عن دعمها وحماية استثماريتها . ولكن بعد رحيل الرئيس السادات، شعرت هذه الجماعات ، أنها ازاء رئيس جديد ، وأن الأمر يتطلب أن تتحرك هى بنفسها ولا تنتظر تحركات الرئيس . وفى هذا السياق اكتسبت هذه الجماعات ديناميكية تفوق ما كانت عليه ايام الرئيس السادات نفسه .

وفى الجلسة التى خصصت لمناقشة «تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها» ، عبر د . محمد السيد سليم عن دهشته من موقف د . أحمد عبد الله الرافض لاختيار عدد كبير من خريجي الجامعة الأمريكية وتعيينهم فى وزارة الخارجية !! وكان د . أحمد عبد الله واضحا ومحددا فى رده : أن طريقة الاختيار الحالية قد تمخضت عن تحيز اجتماعى بائن . فإذا ما أضفنا الى ذلك تزايد نسبة ابناء كبار الدبلوماسيين من الملحقين الجدد - رغم تفوق

البعض منهم أيضا - لاتضح أن ثمة خطورة كامنة فى التحول للتدريجي للجهاز الدبلوماسى الى ما يشبه الطائفة المغلقة.

وفى جلسة سياسات مصر العربية، التى رأسها د. ابراهيم صقر، بدا واضحا ان ثمة خيطا رئيسيا يربط بين الرئيس وشباب الباحثين الذين يتقدمهم د. عبد المنعم سعيد و د. عبد الرحمن الصالحى و أ. حسن ابو طالب و أ. حسنين توفيق، ويتمثل فى الحنين الى دور مصر العربى فى الخمسينيات والستينيات، وتأمل هذا الدور، ومحاولة الاستفادة به مع الوعى بالتطورات المعاصرة. سئل أ. حسنين توفيق: لماذا لا تعود مصر الى سابق مكانتها العربية. واجاب أن علينا أن نميز بين أمرين: للرغبة فى القيام بدور عربى قائد، والقدرة على القيام بهذا الدور، وجهاز الدولة فى مصر الآن لا يرغب فى ان يقوم بهذا الدور، ولا يملك القدرة المناسبة، وهكذا فكل من الرغبة والقدرة مفقود. ودعا د. عبد المجيد فراج (عميد معهد الاحصاء السابق) الى اعادة النظر فيما اسماه «زعامة مصر». فهذه الزعامة - وفق رؤية د. فراج - يصعب انجاز الوحدة معها الآن، ونحن فى حاجة الى ان نتعامل مع الاشقاء فى العالم العربى باعتبارهم «انداء».

وحظيت قضية العلاقات المصرية - الأمريكية الخاصة، بحضور مكثف فى جلسات المؤتمر. وفى جلسات سياسات مصر الخارجية اقليميا ودوليا، التى رأسها السفير صلاح بسيونى السفير المصرى السابق فى الاتحاد السوفيتى، توقف فى تعقيبه عند الأهمية البالغة لهذه القضية، وقال انه أيضا منشغل بنقطة التوازن التى شغلت بال د. حسن نافعة، وأضاف انه يلح للنقاش العام هذا التساؤل: هل كان من الممكن ان نتفادى الصدام الذى حدث بين مصر وأمريكا فى الحقبة الناصرية؟ وكان لكاتب هذه السطور حظ الاجابة على هذا التساؤل: وخلاصة مداخلتى: نعم كان من الممكن، ولكن بشروط: أولها عقد صلح مع اسرائيل. والثانى: التخلّى عن الالتزام بتبنى القضية الفلسطينية والدفاع عنها. والثالث: الكف عن ممارسة دور تحررى نشيط يدعو الى الاستقلال الوطنى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويدعم حركات التحرر الوطنى فيها. والثابت ان ايا من هذه الشروط لم يتحقق، وبناء على ذلك فقد خطط مسئولو وزارة الخارجية الامريكية لسيناريو شهير، بدأت معالمه تتضح ابان الصدام بين مصر وأمريكا بسبب الدور المصرى فى

الكونغرس واليمن والخليج، وفي غمرة تهديد الكونجرس الأمريكي بقطع المساعدات الاقتصادية عن مصر. ويتمثل هذا المخطط في (أ) ان تغير امريكا ذاتها سياستها تجاه مصر - عبد الناصر [ولم تغير امريكا سياستها] (ب) ان تهيب امريكا الظروف التي يمكن ان تقود الى تولي شخص آخر، يحل محل عبد الناصر، ويلتزم بسياسة لا تقلق الساسة الأمريكيين ولا تهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية (وكانت تلك صياغة متدبة لمخططات الاغتيال التي دبرت لعبد الناصر وكشف عنها فيما بعد، وللسياسات التي اتخذت لعزل مصر عن عالمها العربي، وغزوها من الداخل). (ج) ان تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع عبد الناصر، باعتباره زعيما يعمل من أجل تحقيق اهداف بلاده ومصالحها الوطنية، وانه في هذا الاطار يعمل لتنفيذ سياسات تتسق مع هذه الاهداف وتلك المصالح. ولكنه يظل يمثل «العدو» الذي قد يعرقل سياساته تحقيق الاهداف. والمصالح الأمريكية في المنطقة [وتعتبر هذه النظرة في التعامل مع عبد الناصر هي المسئولة عن المشاركة الأمريكية في توجيه ضربة كبرى الى مصر - عبد الناصر في يونيو ١٩٦٧]. وإذا كانت هذه هي ملامح السيناريو الأمريكي، فهل كان من الواجب على عبد الناصر ان يستجيب الى الشروط الأمريكية، حتى يقال عنه انه لم يناطح الولايات المتحدة؟!

وفي الجلسة ذاتها، سئلت د. هالة سعودى عما اذا كان منهج «دراسة التصويت» بمفرده يكفي لبلورة ملامح العلاقة بين مصر وامريكا وحدودها. فأجابت اننى استخدم هذا المنهج، فى الوقت الذى ادرك فيه تماما اهمية الاعتماد على مناهج اخرى، تقدم بالتكامل فيما بينها معالجة اكثر شمولاً لتلك القضية. ولكن ليس من حق الباحث ان يختار جانبا معينا، يحتم عليه الاحتكام الى منهج او مناهج معينة؟.. أعتقد ان ذلك امر ممكن. وبالنسبة لى، فلم يكن امامى غير ذلك، خاصة وقد سبق لى ان اجريت دراسة حول العلاقات المصرية الأمريكية، استفدت فيها من الامكانيات التى تقدمها مناهج مغايرة للمنهج المستخدم فى هذه الدراسة.

ثالثا

ملاحظات عامة حول المؤتمر

١ - يمثل هذا المؤتمر نموذجا جيدا لحالة التواصل بين النخبة المثقفة فى المجالين السياسى والاقتصادى بصفة خاصة، ومسئولى صنع القرار السياسى فى وزارة الخارجية المصرية ووزارة الدفاع وغيرهما من اجهزة الدولة المعنية بصناعة السياسة الخارجية لمصر. فعلى هامش جلسات المؤتمر، الثمانى، خصصت ثلاث جلسات لكبار المسئولين المصريين فى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، حيثلقى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى جلسة الافتتاح (مساء الجمعة ٢ ديسمبر) كلمة اثار بعدها نقاشا مهما حول تراجع مكانة الايديولوجية فى اتخاذ القرار السياسى وبروز دور الاقتصاد فى العلاقة بين الشرق والغرب، والموقف المصرى بعد صدور قرار المحكمة بعودة طابا الى مصر، واسرار تأخر الاعتراف المصرى بالدولة الفلسطينية. وفى اليوم الثالث للمؤتمر (الاثنين ٥ ديسمبر)لقى الدكتور اسامه الباز محاضرة حول سياسة مصر الخارجية، اعقبها نقاش مثير تساءل فيه المتحدثون عن أسرار التفاوض الذى بدا فى حديث د. الباز عن «مستقبل مصر المشرق»، وعن موقفه من العلاقات الخاصة بين مصر وأمريكا، وعن الاجراءات الامنية التى تحول دون الممارسات الديقراطية وتحصر ممارسة العمل السياسى فى مصر فى اطار «التعبير» وليس «المشاركة». ووفقا لبرنامج المؤتمر، خصصت الجلسة الختامية لكلمة المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، غير انه ارسل لمسئولى المؤتمر اعتذارا عن عدم الحضور.

٢ - يحسب لهذا المؤتمر افساح المجال أمام وجوه جديدة من الشباب ممن يتميزون بجدية ودأب شديدين. ومن هذه الزاوية فانه بحق مؤتمر للشباب أكثر من كونه مؤتمرا للشيوخ، يسهم فى تجديد دماء المؤسسة العلمية ويقدم للمجتمع العلمى كفاءات يصعب تجاهل

بعضها، ويحتاج بعضها الآخر الى تشجيع ورعاية، ويدعو بعضها الى الاطمئنان على مستقبل البحث العلمى فى مصر .

٣ - ينبه هذا المؤتمر إلى أن هامش الحرية المتاح يعطى فرصا اكبر لاقامة المؤتمرات وتفهم مآثيره من نقاش دون حساسية. ويظهر ذلك فى :

(أ) ارتفاع نسبة الحضور بالنسبة لمسئولى صنع القرار المتخصصين والطلاب ، والتي تجسدت فى حضور ما يقرب من ١٠٠٠ شخص فى بعض الاحيان .

(ب) القدرة على الاستفادة من خبرات عدد من كبار المفكرين والاساتذة والمسئولين فى ادارة الجلسات والتعقيب على الدراسات ،

(ج) الاعداد للمؤتمر والاعلان عنه قبل موعده بفترة تقترب من العام ، والالاحاح على الباحثين من اصحاب الدراسات عبر خمسة خطابات ارسلت لكل منهم ،

(د) نسخ دراسات المؤتمر قبل انعقاده وتوزيعها على الباحثين والمختصين قبل انعقاد المؤتمر ايضا . وقد ادى ذلك الى اكساب جلسات المؤتمر جدية وحرصا. بدت فى مداخلات بعض المناقشين والمعقبين ممن قرأوا الدراسات قبل موعد عرضها .

٤ - كالعادة ، ومثلما يطرح فى مؤتمرات عديدة ، اثار البعض تساؤلا نراه أساسيا : ثم ماذا بعد ؟ قال احمد عز الدين (رئيس قسم التحقيقات بصحيفة «صوت العرب» التى اغلقت مؤخرا) «انه يشعر بنشوة فكرية لا يعرف كيف يعبر عنها ، من دراسات المؤتمر وما اثارته من مداخلات خصبة . غير أنه لا يعرف لماذا يشعر بالاحباط . كان احمد عز الدين يومئذ الى الفجوة بين احاديث المثقفين ودراساتهم وتطلعاتهم ، وقرارات المسئولين التى كثيرا ما تأخذ طريقا معاكسا . وهى قضية هامة مازالت موضع نقاش وجدال فى الكثير من ساحاتنا العلمية ، وتعيد الى الأذهان ضرورة الدعوى الى «تجسير الفجوة» بين المثقف والسلطة .

رسائل جامعية :

تدخين السجائر طويل المدى
دراسة للأداء على بعض الاختبارات النفسية (★)
هند سيد طه (★ ★)

تمثلت المشكلة محور الإهتمام فى هذا البحث فى الكشف عن العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة بعض الوظائف المعرفية والنفسية الحركية ، وبالتحديد : سرعة الأداء للنفسى الحركى ، ودقة الإدراك ، والذاكرة المباشرة ، والانتباه ، ودقة تقدير المسافة •

وترجع أهمية هذه المشكلة إلى ما كشفت عنه مجموعة كبيرة من الدراسات الميدانية التى أجريت بهدف الكشف عن دوافع احتفاظ الأفراد بعادة تدخين السجائر، رغم ما تنطوى عليه من مضار صحية خطيرة، كشفت هذه الدراسات عن أن من أهم الدوافع التى ينبئ بها المدخنون عن أسباب تدخينهم للسجائر: الرغبة فى الحصول على التنبيه، وتنشيط التفكير، وتركيز الانتباه •

وقد ترتب على ذلك إفتراض البعض أن للتدخين آثاره الإيجابية فى هذا الصدد ، ومن ثم تزايد الإهتمام لدى علماء النفس بإجراء الدراسات التجريبية للكشف عن أثر التدخين على الوظائف النفسية . غير أن معظم هذه الدراسات

★ رسالة دكتوراه، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٨
★ ★ خبير، قسم بحوث الجريمة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية.

كانت دراسات معملية تدور حول التأثير الحاد أو المباشر للتدخين ، ولم نجد فى التراث دراسات تجريبية تتناول العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة الوظائف النفسية ، رغم الأهمية النظرية والتطبيقية للكشف عن هذه العلاقة .

وعند فحص هذه الدراسات تبين أن اهتمامها قد انصب أساساً على وظيفتين من الوظائف المعرفية هما : الانتباه ، والذاكرة المباشرة . وبالنسبة للوظيفة الأولى كان هناك إتساق بين نتائج هذه الدراسات ؛ حيث تشير إلى أن التدخين يؤدي إلى تحسن فى الانتباه الانتقائى ، ورفع كفاءة الأداء فى المهام التى تتطلب قدراً من التيقظ أو الانتباه الممتد لفترة طويلة نسبياً .

أما فيما يتصل بالوظيفة الأخرى ، فقد برز التناقض بين نتائج الدراسات ؛ فعلى حين تشير بعض الدراسات إلى وجود آثار سلبية للتدخين سواء على التذكر المباشر أو التذكر بعيد المدى ، تشير دراسات أخرى إلى أن التدخين يؤثر سلباً على التذكر المباشر ، ولكنه يؤدي فى نفس الوقت إلى رفع كفاءة التذكر بعيد المدى .

ومهما يكن الأمر ، فمن المتعذر أن نعم نتائج هذه الدراسات على التدخين طويل المدى ، وذلك لعدد من التحفظات المنهجية أهمها ما يلي :

أولاً: اعتمدت هذه الدراسات على تصميمين تجريبيين: أولهما يقوم على استخدام مجموعتين من الأفراد المدخنين أصلاً؛ إحداهما يسمح لها بتدخين سيجارة قبل الأداء على الإختبار ، والأخرى لا يُسمح لها بذلك . ثم تجرى المقارنة بين أداء المجموعتين .

أما التصميم التجريبي الآخر فيتضمن المقارنة بين أداء نفس المجموعة من الأفراد المدخنين ؛ مرة فى ظل جلسة تجريبية يُسمح لهم فيها بتدخين سيجارة قبل تطبيق الإختبار ، والمرة الأخرى فى جلسة ضابطة لا يُسمح لهم بالتدخين فيها . وهكذا لا نجد فى كل من التصميمين مجموعة ضابطة من غير المدخنين أصلاً .

وجدير بالذكر أن المفحوصين فى جميع هذه الدراسات طُلب منهم الإمتناع عن التدخين لعدد من الساعات (حوالى ١٢ ساعة) قبل إجراء التجربة . ولذا فإن بعض ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج إيجابية للتدخين يمكن

رده إلى الأثر السلبي لإنسحاب النيكوتين بالنسبة للمجموعة الضابطة من المدخنين ، مما ترتب عليه تدهور أدائها بالمقارنة بالمجموعة التجريبية التي سمح لها بالتدخين .

شافيا : تبين من بعض هذه الدراسات التي سُمح فيها للمجموعة التجريبية بتدخين ثلاث سجائر ، أن التأثير الإيجابي للتدخين قد اقتصر فقط على السجارة الأولى ، أما السجارتان الأخريان اللتان تم تدخينهما بعد ذلك فلم ينتج عنهما مثل هذا التأثير الإيجابي . ومعنى ذلك أن هذا التأثير مؤقت جداً ، ولا يتعدى السجارة الأولى في اليوم عندما يكون مستوى النيكوتين في الدم منخفضاً للغاية نتيجة للإمتناع عن التدخين حوالي ١٢ ساعة ، كما حدث في سياق هذه الدراسات •

ويثير هذا بدوره تساؤلاً حول طبيعة النتائج التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ما تم قياس الأداء بعد تدخين عدد من السجائر مع عدم الإمتناع عن التدخين لمدة طويلة قبل إجراء التجربة . فمن المحتمل أن تختلف النتائج في هذه الحالة ؛ خاصة وأن هناك ما يشير إلى أن مستوى الاستثارة (أو ما يسمى بمستوى التنبيه العصبي) يتأثر بعدد السجائر المدخنة . فبينما تؤدي الجرعات الصغيرة من النيكوتين إلى التنبيه ورفع مستوى الاستثارة ، تؤدي الجرعات الأكبر إلى التخميد وخفض مستوى الاستثارة •

ويمثل هذان التحفظان وغيرهما مما عرضنا له في دراستنا أهم أسباب عدم الإمتداد بنتائج الدراسات التجريبية عن التأثير المباشر للتدخين ، وتعميمها في مجال التدخين طويل المدى •

هذا عن الدراسات التجريبية . فإذا ما انتقلنا إلى الدراسات الارتباطية التي عُنت بقياس كفاءة الوظائف النفسية لدى المدخنين وغير المدخنين أصلاً ، وجدنا رغم ندرتها ، وما يؤخذ عليها من عدم تحديدها لسنوات التدخين ، وعدم مراعاتها لبعض متغيرات الشخصية الهامة عند محاولة تقييم العلاقة بين تدخين السجائر وكفاءة الوظائف النفسية ، خاصة متغيرات الأبعاد الاساسية للشخصية (الانبساط ، والعصابية ، والذهانية) ، وجدنا ، رغم ذلك ، أن نتائجها تشير بوجه عام إلى نقص كفاءة بعض الوظائف الهامة مثل : الانتباه ، والتعلم ، والذاكرة المباشرة وقريبة المدى على السواء ، لدى المدخنين بالمقارنة بغير المدخنين •

وقد أدى بنا ما سبق إلى صياغة الفرض العام للدراسة الراهنة على النحو التالي : يصاحب تدخين السجائر طويل المدى نقص فى كفاءة بعض الوظائف النفسية .

ومما يزيد من تدعيم هذا الفرض ما كشفت عنه بعض الدراسات من أن لمادة النيكوتين آثاراً تراكمية ، حيث أدى حقن الفئران بجرعات يومية من هذه المادة لمدة شهور إلى إنخفاض دال فى أدائها على إختبار تعلم المتاهة .

كما قد يعزز فرضنا الدراسة المصرية لتعاطى الحشيش طويل المدى التى كشفت عن وجود ارتباط سلبي بينه وبين كفاءة عدد من الوظائف المعرفية والنفسية الحركية . والواقع أن نتائج هذه الدراسة كانت من بين الأسباب الرئيسية التى دفعتنا إلى إجراء الدراسة الراهنة . فرغم الإختلاف الفارماكولوجى بين مكونات المادتين (القنب والطباق) فهناك أوجه شبه : فكلاهما من المواد المؤثرة فى الجهاز العصبى المركزى ، وكلاهما ينتج عنه نوع من أنواع الاعتماد •

ونحن على بينة من أن الجزم بوجود علاقة سببية بين التدخين وتدهور الوظائف النفسية لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء دراسة طويلة ، يتم فيها قياس هذه الوظائف لدى الأفراد قبل شروعه فى سلوك التدخين ، ثم إعادة قياس هذه الوظائف مرة أو مرات أخرى بعد مرور عدد من السنوات على رسوخ عادة التدخين •

ولكن يمكننا على أية حال ، من خلال الدراسات الارتباطية ، وخاصة إذا أخذت فى اعتبارها المتغيرات السابق الإشارة إليها ، يمكننا أن نحصل على عدد من المؤشرات فى هذا الاتجاه . وتعد الدراسة الحالية خطوة فى هذا الطريق ؛ حيث تبلورت أهدافها الرئيسية فى الإجابة على الاسئلة التالية :

أولاً : هل هناك فروق دالة بين المدخنين وغير المدخنين فى الأداء على بعض الاختبارات المعرفية والنفسية الحركية ، فى اتجاه تفوق غير المدخنين ؟

ثانياً : هل تقوم الأبعاد الأساسية للشخصية (الانبساط ، والعصابية ،

والذهانية) بدور في تشكيل العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة الأداء على هذه الاختبارات؟ بمعنى آخر، هل الفروق بين المدخنين وغير المدخنين ترجع في جزء منها إلى إختلاف المجموعتين أصلاً في هذه الأبعاد، أو إلى وجود تفاعل بين هذه الأبعاد وبين تدخين السجائر طويل المدى؟
ثالثاً: هل تنخفض كفاءة الأداء على هذه الاختبارات لدى المدخنين كلما زاد عدد السجائر المدخنة يومياً، وعدد سنوات التدخين؟

ويمكن تلخيص الإجراءات المنهجية التي اتبعت فيما يلي:

أولاً عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين من الأفراد: إحداهما من المدخنين المنتظمين في التدخين، وعددها ٧٥ مدخناً، يتراوح عدد السجائر التي يدخنونها يومياً بين ١٠ و ٦٠ سيجارة (بمتوسط قدره $٢٢.٧٥ \pm$ ١١.٢١). كما تراوحت مدة تدخينهم للسجائر بين ٣ و ٢٣ سنة (بمتوسط قدره ١١.٢١ ± ٤.١). والمجموعة الأخرى مجموعة ضابطة من غير المدخنين أصلاً مماثلة من حيث العدد *

وكانت المجموعتان متكافئتين في المتغيرات التالية: الجنس، والسن، ومستوى التعليم، ومستوى المهنة، ومتوسط الدخل الشهري، ومحل الإقامة على أساس متصل الريف - الحضر، وعدم تعاطي الكحوليات أو أى نوع من المخدرات سواء الطبيعية أو المخلقة، بشكل منتظم.

ثانياً: أدوات الدراسة:

طبق على أفراد المجموعتين، في جلسات فردية استغرقت كل منها ما بين ساعة ونصف إلى ساعتين، ما يلي:

- ١- استبار مقفن لاستيفاء البيانات الشخصية الضرورية للدراسة مثل: العمر، ومستوى التعليم، والمهنة، وإجمالي الدخل الشهري، ومحل الإقامة، وما إذا كان المفحوص يتعاطى بانتظام أى نوع من الكحوليات أو المخدرات أو الأدوية (المهدئة، والنومة، والمنشطة). وفي حالة التأكد من عدم الانتظام يسأل عما إذا كان يتعاطى هذه المواد أحياناً في بعض المناسبات *

كما تضمن الاستبصار أسئلة عن التدخين ، وعدد السجائر المدخنة يوميا ، وعدد سنوات التدخين •

ب- إستخبار أيزنك للشخصية لقياس الأبعاد الأساسية للشخصية : الانبساط والعصابية والذهانية ، بالإضافة الى مقياس الكذب •

ج- مجموعة من الإختبارات الموضوعية لقياس الوظائف التالية :

- سرعة الأداء النفسى الحركى : من خلال إختبار السرعة من بطارية الاستعدادات العامة ، وإختبار شطب الحروف ، وإختبار توصيل الدوائر (الجزء ١) •

- بقة الإدراك : من خلال إختبارى الاشكال المتضمنة ، وبنتون للاحتفاظ البصرى (جزء النقل) •

- الذاكرة المباشرة : من خلال إختبارى تذكر الكلمات وبنتون للاحتفاظ البصرى (جزء الاستدعاء) •

- الانتباه : من خلال إختبارى التيقظ السمعى ، والتجميع السمعى المتتالى للأرقام •

- بقة تقدير المسافة : من خلال إختبار تقدير الأطوال •

وقد تم التحقق من الشروط السيكمترية لهذه الأدوات من حيث الثبات والصدق . كما راعينا توحيد الترتيب الذى قدمت به فى كل جلسة من جلسات التطبيق الفردى . وقد تم السماح للمدخنين بحرية التدخين متى شاؤوا إلا فى حالة الأداء على إختبارات سرعة الأداء النفسى الحركى •

ثالثا : خطة التحليل الإحصائى :

أخضعت بيانات الدراسة إلى عدد من المعالجات الإحصائية للإجابة على الاسئلة السابق ذكرها كأهداف رئيسية للبحث ، وذلك على النحو التالى :

١ - استخدم أسلوب « تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين » ثلاث مرات على نحو مستقل ، وذلك للتحقق من الفروق بين المدخنين وغير المدخنين من حيث مدى كفاءة الأداء على الاختبارات المختلفة ، ومدى ارتباط هذه الكفاءة بالابعاد الاساسية للشخصية لدى المجموعتين ، وما إذا كان هناك تفاعل بين

كل من هذه الأبعاد على حدة وبين متغير التدخين طويل المدى . وقام التحليل فى كل مرة على أساس تصميم عاملى (٢ + ٢) قوامه أربع مجموعات فرعية ، ويضم متغيرين مستقلين : أولهما متغير التدخين طويل المدى ، وثانيهما أحد الأبعاد الثلاثة للشخصية (الانبساط ، أو العصائية ، أو الذهانية) . أما المتغيرات التابعة فكانت درجات الأداء على الإختبارات المختلفة .

وبالإضافة إلى ما سبق ، ولمزيد من الضبط الإحصائى ، أعدنا إجراء نفس التحليل فى كل مرة من المرات الثلاث لتحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين بعد عزل تأثير بُعدى الشخصية الآخرين ، وذلك باستخدامهما كمصدرين للتباين المشترك (أو ما يسمى بالتغاير covariates) .

١ - استخدم أيضاً أسلوب «تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين» داخل مجموعة المدخنين فقط، وذلك على أساس تصميم عاملى (٢ × ٢) قوامه أربع مجموعات فرعية ، ويشمل متغيرين مستقلين : أولهما متغير كثافة التدخين ، أى عدد السجائر المدخنة يومياً ، حيث قسمت مجموعة المدخنين إلى من يدخنون ٢٠ سيجارة أو أقل يومياً فى مقابل من يدخنون أكثر من ٢٠ سيجارة يومياً . أما المتغير المستقل الثانى فهو طول مدة التدخين ، أى عدد سنوات التدخين ؛ وهنا قسمت المجموعة إلى من يدخنون لمدة عشر سنوات أو أقل فى مقابل من يدخنون لمدة أكثر من عشر سنوات .

رابعاً : النتائج :

أسفرت التحليلات الإحصائية السابقة عن مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - أدى متغير التدخين طويل المدى فى كل مرة من المرات الثلاث لتحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بدلالة واضحة بين المدخنين وغير المدخنين فى الأداء على الاختبارات التالية : توصيل الدوائر ، والأشكال المتضمنة ، وبنقون للاحتفاظ البصرى (جزء الاستدعاء) ، والتيقظ السمعى . وكانت الفروق دائماً لصالح غير المدخنين ، بمعنى أنهم كانوا أكثر كفاءة من حيث سرعة الأداء النفسى الحركى ، وبقية الإدراك ، والذاكرة المباشرة ، والانتباه .

ولم يحدث أى إختلاف جوهري فى هذه النتائج عندما أعدنا التحليل فى كل مرة بعد عزل تأثير بُعدى الشخصية الآخرين كإجراء لتحليل التباين المشترك •

ب - لم يؤد بُعد الانبساط عند استخدامه كممتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بين المجموعات إلا فى حالة إختبارين فقط : أولهما إختبار توصيل الدوائر حيث كان الفرق لصالح مرتفعى الانبساط . غير أن هذا الفرق كان أقل بكثير من الفرق الراجع إلى متغير التدخين . بل والأهم من ذلك أنه إختفى تماماً عندما أعدنا التحليل مرة أخرى بعد عزل تأثير بُعدى العصابية والذهانية ، على حين ظل تأثير متغير التدخين على حاله •

أما الإختبار الثانى فهو إختبار السرعة ، حيث ظهر فرق دال لصالح مرتفعى الانبساط أيضاً . وقد ظل هذا الفرق على حاله حتى بعد إعادة التحليل مع عزل تأثير بُعدى العصابية والذهانية . غير أن هذا الفرق لا يعنينا كثيراً فى الدراسة الراهنة لأن ما يهمنا أساساً ، كما سبق أن أوضحنا ، هو تأثير كل بُعد من أبعاد الشخصية فى علاقته بالفرق بين المدخنين وغير المدخنين . وبما أننا لم نجد أى فرق دال بين هاتين المجموعتين فى الاداء على هذا الإختبار ، فلم نتوقف طويلاً أمام هذا التأثير لمتغير الانبساط .

ج - لم يؤد بُعد العصابية عند استخدامه كممتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بين المجموعات فى أى من الإختبارات ، سواء قبل عزل بُعدى الشخصية الآخرين أو بعد عزل تأثيرهما •

د - لم يؤد أيضاً بُعد الذهان عند استخدامه كممتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بين المجموعات فى أى من الإختبارات ، سواء قبل عزل بُعدى الشخصية الآخرين أو بعد عزل تأثيرهما •

هـ - لم تكشف التحليلات السابقة عن أى تفاعل دال بين متغير التدخين وأبعاد الشخصية الثلاثة ، كل على حدة ، إلا فى حالة إختبارين فقط : أولهما إختبار التجميع السمعى المتتالى للارقام ، حيث كان التفاعل الدال بين متغير التدخين وبُعد الانبساط ؛ فتفوق غير المدخنين على المدخنين بدرجة دالة فى حالة إنخفاض الانبساط فقط ، أما حالة إرتفاع الانبساط فلم يظهر فرق دال بين المجموعتين •

أما الاختبار الثاني فهو إختبار بنتون بلانحفاظ البصرى (جزء النقل) حيث كان التفاعل الدال فى هذه الحالة بين متغير التدخين وبعُد الذهانية ، وإن كانت طبيعة هذا التفاعل من نوع آخر لأنه يرجع أساساً إلى إختلاف إتجاه الفروق (وليس حجمها) بين المدخنين وغير المدخنين تبعاً لموقعهما على بعُد الذهانية فبينما مالت مجموعة غير المدخنين إلى التفوق على مجموعة المدخنين فى حالة إرتفاع الذهانية ، حدث العكس ومال المدخنون إلى التفوق على غير المدخنين فى حالة إنخفاض الذهانية . وإن كانت الفروق فى الحالتين غير دالة احصائياً .

وقد ظل هذان النوعان من التفاعل (سواء فى إختبار التجميع السمعى المتتالى للارقام أو فى إختبار بنتون جزء النقل) على حالهما حتى بعد إجراء تحليل التباين المشترك * *

وباستثناء ما سبق ، لم يظهر فى الأداء على الاختبارات الأخرى أى تفاعل دال بين: متغير التدخين وكل بعُد من أبعاد الشخصية *

و - لم يكشف تحليل التباين ذو التصنيف فى اتجاهين داخل مجموعة المدخنين عن أى فروق دالة فى الأداء على الاختبارات المختلفة ، سواء عند المقارنة على أساس متغير كثافة التدخين ، أو المقارنة على أساس متغير طول مدة التدخين ، أو التفاعل بينهما *

وقد تمت مناقشة جميع هذه النتائج فى ضوء إجابتها على أسئلة البحث من ناحية ، وفى ضوء ارتباطها بالدراسات السابقة من ناحية أخرى . وأما ما تثيره من تفسيرات وتساؤلات مختلفة فقد تيسر لنا أن نجيب على بعضها عبر عدد من المعالجات الإحصائية الإضافية ، وما يزال البعض الآخر ينتظر الإجابة *

ويبقى أن نعرض بإيجاز لأهم النتائج التى استخلصناها مع مراعاة عدم تعميمها بطبيعة الحال إلا فى حدود عينات لها نفس مواصفات عينة الدراسة الحالية وخصائصها ، وأهم هذه النتائج ما يلى :

أولاً : هناك ارتباط سلبى بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة بعض الوظائف النفسية الهامة مثل : سرعة الأداء النفسى الحركى ، ودقة الإدراك .

والذاكرة المباشرة ، والانتباه •

ثانياً : يقوم هذا الارتباط السلبي بغض النظر عن سمات شخصية المدخنين ، أى موقعهم على كل بُعد من أبعاد الشخصية الأساسية (الانبساط ، والعصابية ، والذهانية) .

ثالثاً : يوجد هذا الارتباط السلبي بغض النظر أيضاً عن عدد السجائر المدخنة يومياً ، وعدد سنوات التدخين •

رابعاً : يزداد هذا الارتباط السلبي وضوحاً مع إرتفاع مستوى التعليم •

أنماط التفاعل بين النظم التقليدية والحديثة (★) دراسة لبعض النظم الاجتماعية في المجتمع اليمني رشاد محمد العليمي (★ ★)

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

يكتسب الحديث عن قضية التحديث والتقليد في الدول النامية أهمية خاصة، لاعتبارات عديدة، لعل أهمها المشكلات البنائية والتاريخية التي تعاني منها هذه الدول، وما ترتب على الأخذ بأسلوب التنمية والتحديث من تداخل بين أشكال وتكوينات إجتماعية تقليدية مرتبطة بتاريخ وتراث تلك المجتمعات، وأخرى حديثة مرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالي والحضارة الغربية الحديثة.

ويتخذ كل مجتمع شكلاً خاصاً به كمحصلة للتفاعل بين الجوانب التقليدية وبين التأثيرات الحديثة الوافدة في المجالات المختلفة، في الفكر والاتجاهات والقيم، وفي الابنية والمؤسسات، ونماذج السلوك السائدة.

ودراسة أنماط العلاقة بين النظم التقليدية والنظم الحديثة في المجتمعات العربية، وكذلك العلاقات التاريخية والمعاصرة التي ربطت البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تجعلنا أكثر فهماً للتطورات التي شهدتها البناءات الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث، من خلال أنماط الاختلاط والتداخل التي ميزت هذه المجتمعات خلال مراحل التطور في العصر الحديث.

وظاهرة التحديث في كثير من المجتمعات العربية تبدو في أكثر الأحيان غريبة عن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات. فعندما تبدأ عملية التغيير، تتور كثير من الاسئلة حول مغزى هذه التغيرات الكلية او الجزئية، وهل هي قائمة على تفضيل هذه المجتمعات للأنماط الجديدة ام انها فرضت فرضاً.

(★) رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨

(★ ★) جامعة صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

وقد كان على علماء الاجتماع ان يقدموا تفسيرات وحلولاً لتلك المشكلات التي واجهتها المجتمعات التقليدية ، وتحديد السياسات التي ينبغي الأخذ بها . هل بإلغاء النظم التقليدية وإحلال النظم الغربية الحديثة بدلاً عنها؟ أم بإنتفاء ما يتناسب ويتفق مع المتغيرات والقيم السائدة؟

وظاهرة التحديث في المجتمع اليمني بدأت بعد الحرب العالمية الثانية . ودخلت اليمن خلال هذه الفترة في علاقات مع مراكز الحضارة الغربية ، وتعاضلت هذه العلاقات بقيام ثورة ١٩٦٢ ، التي كان من بين أهدافها تحديث المجتمع . وقد سار هذا التحديث في إتجاه زيادة الارتباط بالعالم الخارجى ، مما أدى الى تغلغل أشكال اجتماعية وثقافية جديدة ، ترتب عليها ما يلي :

١ - إندماج المجتمع اليمني بالنظام العالمى ، وما ترتب على هذا الاندماج من تحولات اقتصادية واجتماعية ، أدت الى تغلغل اشكال ثقافية واجتماعية حديثة فى مجالات متعددة : كالتعليم ، وأنساق الضبط الاجتماعى ، وأنماط الانحراف .

٢ - تراجع الصورة التقليدية للمجتمع ، وظهور أشكال ونماذج حديثة . فتدخلت النظم والانماط التقليدية بتلك الوافدة ، وبدأ الصراع بين دُعاة التقليد والتحديث فى جوانب للحياة المختلفة .

٣ - فقدت الكثير من النظم والقيم التقليدية فاعليتها وتأثيرها ، كما عجز الكثير منها عن إستيعاب حركة المجتمع المتغيرة ، فى الوقت الذى إفتقدت النظم الحديثة فى أكثر الأحيان التجانس الاجتماعى مع الظروف والأوضاع المحلية .

٤ - إن مشكلة تحديث النظم الاجتماعية فى المجتمع اليمني تكمن فى الموروث التاريخى ، فلكل نظام جنوره للتقليدية . فإلى أى مدى يمكن تحديث تلك النظم وتجاوز ثنائية التقليد والتحديث؟ .

٥ - أن دراسة عملية التحديث لبعض لنظم الإجتماعية فى المجتمع اليمني سوف تقدم لنا صورة لنمط التفاعل بين القديم والحديث ، خاصة وأن التحديث فى المجتمع اليمني لم يفرض من قوى خارجية بل كان إختيارياً فى الغالب ، بالرغم من خضوعه لقاعدة التوازن بين العناصر التقليدية والتحديث .

ولبحث هذه القضايا فقد تمت دراسة النظام القانوني في المجتمع اليمني
بأنساقه الفرعية المتمثلة في :

- ١ - التشريع .
- ٢ - النظم القضائية .
- ٣ - المؤسسات التعليمية القانونية .
- ٤ - النظم العقابية .
- ٥ - الانماط الانحرافية للسلوك الاجتماعي .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تحدد الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين
الأشكال والنظم الاجتماعية والثقافية التقليدية والحديثة ، من خلال الاجابة
على مجموعة من التساؤلات الفرعية .

ثالثاً : مجالات الدراسة

- ١ - المجال المكاني : الجمهورية العربية اليمنية .
 - ٢ - المجال الزمني من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٥ .
- مع ملاحظة عدم تجاهل الفترة التاريخية السابقة ، خاصة تتبع ما يفيد
البحث .

رابعاً : منهج البحث

- ١ - الكتب والوثائق والتشريعات والنشرات ، والاحصائيات المختلفة
المتعلقة بموضوع الدراسة .
- ٢ - الاخباريون والمقابلات .
- ٣ - دراسة الحالة : وقد تم دراسة عشر حالات ، خمس منها من رجال
القضاء التقليدي ، وخمس حالات أخرى من رجال القضاء الحديث . وتم
إختيارها طبقاً لمعايير منهجية محددة .

خامساً : تقسيم الرسالة

تم تقسيم الرسالة الى ثلاثة ابواب ، ومقدمة وخاتمة .
الباب الاولى إشتمل على ثلاثة فصول . الفصل الأول خصص للحديث عن

قضية التحديث والتقليد ، مع مناقشة قضية التبعية . وخصص الفصل الثانى لمناقشة مفهوم الأصالة والمعاصرة فى الفكر العربى . وفى الفصل الثالث تم إستعراض تحديث النظم القانونية العربية .

وإشتمل الباب الثانى على ثلاثة فصول ، الأول خصص للحدوث عن التقليدية والحدثة فى وسائل الضبط الإجتماعى فى المجتمع اليمنى ، أما الفصل الثانى ففيه تم تتبع التطور التشريعى فى اليمن . وفى الفصل الثالث تم الحديث عن تحديث النظام القانونى اليمنى ، وأبعاده ، وعوائق هذا التحديث ، والصراع بين القديم والحديث ونتائجه وخلفياته الإجتماعية والنسبية .

أما الباب الثالث فقد أشتمل على ثلاثة فصول ، الأول خصص للحديث عن المؤسسات التعليمية القانونية التقليدية والحديثة . والثانى خصص للحديث عن المؤسسات القضائية والعقابية التقليدية والحديثة . وفى الفصل الثالث تم عرض الأنماط التقليدية للانحراف وتلك الأنماط التى ظهرت بعد التحديث وأسبابها .

ثم خاتمة لأهم الإستخلاصات والنتائج .
سادساً : أهم الإستخلاصات والنتائج

ظل المجتمع اليمنى لفترة طويلة من الزمن تحكمه عوامل بنائية وتاريخية داخلية ، وإستمرت الكثير من الأنظمة الإجتماعية تعيد إنتاج نفسها فى ظل فائض إنتاجى محدود ، وغياب أى تطوير لتلك النظم ، وتحولت الكثير من النظم والمفاهيم إلى قوة مسيطرة على كيان الفرد والمجتمع . غير أن تلك العزلة قد تحطمت بفعل عوامل عديدة خارجية وداخلية ، لعل أبرزها ثورة ١٩٦٢م حيث ترتب على قيامها دخول اليمن فى علاقات واسعة مع العالم الخارجى . وتوسعت هذه العلاقات بتدفق النفط فى دول الخليج المجاورة والهجرة إليها ، كما أن خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية قد حدثت من آثار العزلة الداخلية .

غير أن هذا التطور قد أفسد الكثير من القيم ، كما أن الكثير من النظم أصبحت غير قادرة على إحتواء هذا التطور الشامل ، الأمر الذى شكل دعوة إلى وضع البدائل المناسبة لتلك النظم والمفاهيم ، وتطوير ما يمكن تطويره لمواجهة حركة المجتمع المتغيرة .

إتضح من هذه الدراسة أن النظم الإجتماعية الحديثة ، التى إفتقدت الخلفية التقليدية ، بدت وكأنها قد تجاوزت ثنائية التقليد والتحديث ، وأصبحت أكثر قدرة على إستيعاب الواقع الثقافى والإجتماعى ، وتتمتع بقدر من حسن الأداء يفوق فى أكثر الاحيان أداء تلك النظم الضاربة فى القدم والأسبق فى التكوين .

لقد تبين أيضاً أن تحديث النظام القانونى اليمنى قد أكد إخفاق عملية التوفيق بين المفاهيم التقليدية والحديثة ، كما أن هذه الصيغة التوفيقية لم تسفر عن ظهور صيغة جديدة أكثر اتساقاً مع عناصر التراث والثقافة اليمنية . ولعل ذلك يعود إلى غياب العناصر الإيجابية القادرة على توجيه هذه الصيغة التوفيقية ، حيث ظلت الانماط بنوعها التقليدية والحديث تتدخل ، بل تم العمل على تنميتها تحقيقاً لمطالب أصحاب الاتجاهات المتناقضة .

وقد شكل ذلك إخفاقاً لعملية تحديث النظم ، لان ماتم عمله ليس توفيقاً بين إتجاهات عامة تخدم المجتمع وترعى مصالحه ، وانما هو توفيق بين أفراد ومصالح وقتية . وقد ترتب على ذلك وجود مؤسسات تقليدية غير قادرة على تطوير نفسها وتكوين كوادر لهذا التطوير ، كما أن الصراع بين دعاة التقليد والتحديث قد اعاق إنشاء وتطوير مؤسسات حديثة .

أوضحت الدراسة أن عملية بناء وتحديث النظم الإجتماعية فى المجتمع اليمنى قد ارتبطت بمواقف متطرفة بعضها يرفض قيمة ما أو نظاماً معيناً ، كون هذه القيمة أو هذا النظام مصدره الحضارة الغربية الحديثة . ويرفض البعض الآخر قيمةً ونظماً كونها موروثاً من التراث . فى حين أن قضية الإختيار لابد أن تستجيب لمتطلبات الواقع ، ومعطيات التاريخ ، فالواقع المتغير فى حاجة الى نظم متطورة لمواكبته ، كما أن التاريخ اليمنى يمدنا بخبرة واسعة عن تلك الجوانب السلبية لكثير من القيم والنظم الموروثة خاصة ما يتعلق منها بتحقيق العدالة والحرية ، والمساواة .

- وفيما يتعلق بمؤسسات النظام القانونى (موضوع الدراسة) ، فإن تطويرها قد تم شكلاً ، فقط . ففى الوقت الذى إستحدثت جوانب معينة فى تلك المؤسسات ، إلا أنه تم إستبعاد الانسان ، وهو العنصر الاساسى فى عملية التحديث .

- تتسم المرحلة الإنتقالية التى يمر بها المجتمع اليمنى بالتداخل والازدواجية بين القديم والحديث . وقد صاحب هذه المرحلة حالة من الخلخلة الفكرية والتنازع القيمى ، وانعكس ذلك على سلوك الأفراد وعلاقاتهم الإجتماعية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور أنماط إنحرافية حديثة ، كما زادت نسبة بعض الأنماط التقليدية فى ظل تصدع للقيم التقليدية الفاعلة فى عملية الضبط الإجتماعى ، وعدم قدرة أجهزة الضبط الحديثة التكوين على تطوير أدائها لمواجهة تلك المشكلات .

إتضح من الدراسة أن القضاء اليمنى يعيش أزمة حقيقية ، وهذه الأزمة لها ابعاد ثلاثة :

١ - بعد تاريخى : ويتمثل فى جوانب الفساد المختلفة التى إتسم بها هذا الجهاز تاريخياً .

٢ - بعد ثقافى واجتماعى: ويتمثل فى مقاومة رجال القضاء التقليدى تحديث هذا النظام وتطويره ، بحجة أن هذا التحديث يشكل غزواً ثقافياً غريباً بالاضافة الى زيادة الخصومات القانونية حول الأراضى الزراعية نتيجة الهجرة وزيادة السيولة النقدية .

٣ - بعد تنظيمى (مؤسسى) : ويتمثل فى تخلف هذا الجهاز عن التطور العام الذى شمل جوانب الحياة المختلفة ، مما أدى إلى وجود نوع من الإغتراف بين المجتمع وجهاز القضاء . لذلك فإن المخرج لهذه الأزمة يكمن فى تحديث هذا النظام ولا بد أن يبدأ بالإدارة القضائية (الإنسان) .

بعض جوانب السلوك اللغوى (★) لسدى مرضى الفصام

جمعة سيد يوسف (★ ★)

موضوع هذه الدراسة هو فحص جوانب السلوك اللغوى لدى عينة من مرضى الفصام، ومقارنتهم بمجموعة ضابطة من الأسوياء. ورغم أهمية اللغة باعتبارها الوسيلة المباشرة التى تسمح للناس بمعرفة بعضهم البعض من خلال عمليات التخاطب وتنظيم السلوك والتخطيط وحل المشكلات، فإنها من أكثر الموضوعات ثراءً وتعقيداً *

وتعنى الدراسة بمعالجة جانبين أساسيين، هما إنتاج اللغة وفهمها. ونعنى بالأول القدرة على التعبير أو تقديم منتج لغوى يتفق والقواعد العامة لإنتاج اللغة. بمعنى آخر إنتاج اللغة منطوقة أو مكتوبة سواء كانت تلقائية أو كاستجابة لأسئلة أو تعليمات. أما الثانى فنقصد به القدرة على فهم المعانى القريبة والبعيدة للرسائل اللغوية فى مختلف صورها وليس مجرد تمييز الكلمات أو الأصوات التى تولفها *

والاهتمام بدراسة اللغة ليس حديثاً كما يبدو للبعض، وإنما يرجع إلى عصور بالغة القدم، حيث مثلت اللغة محوراً لاهتمام بعض الفلاسفة وعلماء الخطابة واللغويين، سواء من حيث بنائها أو وظيفتها *

★ رسالة دكتوراة. قسم علم النفس، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

★ ★ مدرس، قسم علم النفس، كلية الاداب، جامعة القاهرة *

وعلى أى حال ، فإن اللغة كموضوع للدراسة والبحث يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي : البناء (أو القواعد الخاصة باللغة) ، والوظيفية (أو الكيفية التى تحقق بها الجكل التواصل الذى وضعت من أجله) ، والعملية (وتعنى وصف الأنوات العقلية والمواد والإجراءات التى تستخدم فى إنتاج الجمل وفهمها) .

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ستة فصول ، نعرض لها على النحو التالى :

الفصل الأول : مدخل إلى مشكلة البحث ومبرراته : ويمثل هذا الفصل تعريفاً بمشكلة البحث ، ومدى أهميتها بالنسبة لبقية أنواع السلوك الأخرى .

وقمنا فى هذا الفصل بمحاولة التمييز بين اهتمام علماء النفس وعلماء اللغة بدراسة اللغة . وكيف نشأ ذلك الفرع المسمى «بعلم اللغة النفسى Psycholinguistics أو علم نفس اللغة Psychology of Language ثم نركز حديثنا بعد ذلك على استعراض بعض الإسهامات المبكرة والحديثة فى دراسة اللغة ، خاصة فهم اللغة وإنتاجها لدى مرضى الفصام . كما تعرضنا من خلال هذا المسح إلى بعض أساليب القياس التى إستخدمت فى دراسة فهم وإنتاج اللغة مثل قياس السباق ، وأسلوب التداعى ، وتكنيك كلوز (أسلوب التكامل أو الإغلاق) . وقد تبين لنا من خلال هذا المسح أن هناك حقيقة يلتقى حولها الكثير من الباحثين ، هى أن الفصامين يعانون من صور مختلفة لاضطرابات اللغة أو الكلام ، ليس هذا فحسب بل أن اضطراب اللغة يعتبر من الخصائص الرئيسية للفصامين . وبرغم ذلك ، فإن التراث الذى أمكننا الإطلاع عليه يكشف عن ملاحظتين :

الأولى : النقص الشديد فى الدراسات التى خصصت لفحص فهم وإنتاج اللغة رغم كثرة الدراسات التى تناولت اللغة كموضوع . والثانية : وجود قدر كبير من التعارض حول شكل اضطرابات اللغة لدى الفصامين .

كما تضمن هذا الفصل مناقشة مفصلة لثلاث قضايا تتصل بدراسة اللغة ، بهدف اتخاذ موقف واضح منها قبل البدء فى تنفيذ الدراسة . القضية الأولى تتعلق بالتمييز بين اضطرابات اللغة واضطرابات الكلام ، وقد تم ذلك من خلال التمييز بين اللغة والكلام بداية ، ثم استعراض أشكال الاضطراب فى كل منهما وكيف تم وصفها فى الدراسات الطبية والسيكولوجية . وانتهينا إلى أن الدراسة الحالية ستنهض بدراسة فهم وإنتاج اللغة لدى الفصامين استناداً

إلى عدد من المبررات النظرية والعملية. أما القضية الثانية فتختص بتحديد الصورة التي سيتم بها تناول اللغة، هل هي الصورة المنطوقة (التي نتكلم بها) أم الصورة المكتوبة؟ بمعنى آخر العامية أم الفصحى؟ وقد قمنا بفحص الاتجاهات والمقارنات المختلفة لهاتين الصورتين خاصة في المجتمعات التي تعاني من الثنائية اللغوية كالمجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري، وخلصنا إلى أننا سنستخدم في هذه الدراسة اللغة الفصحى في شكلها المكتوب، على أن تُوْجَل دراسة الصورة العامية المنطوقة إلى مراحل تالية، نظراً لما يكتنف دراستها من صعوبات عملية ومنهجية. والقضية الثالثة والأخيرة قارنا فيها بين استخدام مصطلحي ادراك اللغة، وفهم اللغة. نظراً لما وجدناه بينهما من تداخل في الاستخدام. وقررنا استخدام مصطلح فهم اللغة بدلاً من إدراكها. نظراً للاختلاف بينهما أو باعتبار أن الفهم يمثل مرحلة أكثر عمومية من الإدراك.

واختتمنا هذا الفصل بوضع عدد من الدوافع والمبررات التي حدث بنا لدراسة هذا الموضوع، نوجزها فيما يلي:

١ - أهمية اللغة كوسيلة من وسائل التواصل البشري؛ باعتبارها المفتاح لفهم الكثير من السلوك الخاص بالأفراد والتفاعل بينهم.

٢ - ندرة الدراسات التي تناولت فهم اللغة وانتاجها بصفة عامة وفي المجال الاكلينيكي بصفة خاصة.

٣ - ندرة الدراسات السيكلوجية التي اجريت على اللغة العربية في البيئة المحلية.

٤ - ما يمكن أن تسهم به هذه الدراسة في المجال الاكلينيكي لتطوير الخدمة النفسية.

٥ - ما يمكن أن تمثله هذه الدراسة باعتبارها نقطة انطلاق لعدد من الدراسات التي لا بد منها لتغطية جوانب السلوك اللغوي في البيئة العربية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لدراسة اللغة. وقد حاولنا في هذا الفصل ارساء إطار نظري يجمع بين اهتمام علماء اللغة وعلماء النفس بدراسة اللغة. وبدأنا هذا الفصل بإستعراض التقسيمات اللغوية لدراسة اللغة، وتجاوزنا القسم الأول وهو علم الصوتيات نظراً لأننا سنستخدم اللغة المكتوبة. ثم توقفنا عند القسم الثاني وهو دراسة المعنى أو علم الدلالة.

وتناولنا فيه بعض تعريفات المعنى وأنواعه والنظريات المختلفة التي اهتمت بالمعنى، كالنظريات العقلية، والنظريات السلوكية، وغيرها. ثم خصصنا الجزء الأخير فى هذا القسم لإستعراض بعض أساليب قياس المعنى كتحليل المكونات، وتداعى الكلمات، ومقاييس التعلم، والمقاييس الفسيولوجية والمميز الدلالى. وإنقلنا بعد ذلك إلى القسم الثالث والخاص بالنحو والصرف «أو علم التراكيب» وتحدثنا فيه عن أهمية النحو ودوره فى فهم اللغة وإنتاجها. ثم عرضنا لأشهر نظرياته وهى نظرية النحو التوليدي - التحويلي لتشفوسكى وبعض مفاهيمها كالتمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة ثم التمييز بين الكفاءة والأداء، وكذلك أشكال التمييز بين اللغة والكلام كما أرساها دى سويسر وأقرها من جاء بعده، وإنعكاسات كل ذلك على الدراسات النفسية للغة.

وفى الجزء المتبقى من هذا الفصل ركزنا على مناقشة قضايا أكثر اتصالاً بالدراسات السيكولوجية، ومنها محاولة التمييز بين دراسة اللغة ودراسة التخاطب نظراً لما يحدث بينهما من خلط فى كثير من الأحيان. ورغم أن الوظيفة الأساسية للغة هى التواصل أو التخاطب، فإن النشاط التواصلى يتضمن ثلاثة أو أربعة عناصر رئيسية هى:

- ١ - متحدث أو مرسل .
- ب - مستمع أو مستقبل .
- ج - نظام إشارى أو لغة مشتركة يتكلمها المرسل والمستقبل ويفهمانها .
- د - الوساطة أو القناة التى تنقل الرسائل عبرها .

وعلى هذا فإن اللغة قد تمثل أحد عناصر النشاط التواصلى فقط. ولكن ما ينبغى أن يؤكد عليه أننا عندما ندرس اللغة - فى أحيان كثيرة - لا نهمل مصدرها أو الجمهور أو الأفراد الذين تنسب إليهم. وكذلك ناقشنا فى ثنايا هذا الفصل دراسة اللغة فى إطار النظريات السلوكية كما لدى واطسون وثورندايك، وما تعرضت له من إنتقادات على أيدي مؤيدى المناحى الأخرى، من أمثال تشوفسكى، وردود السلوكيين عليهم. وإنقلنا بعد ذلك إلى تناول علاقة اللغة بالجهاز العصبى، والتصنيفات التشريحية لمراكز الكلام واللغة فى المخ. واختتمنا هذا الفصل بمناقشة قضية كانت وما تزال مثاراً للجدل

والخلاف بين الباحثين . وهى علاقة اللغة بالتفكير . وقد حاولنا من جانبنا إبراز أوجه الإلتقاء والاسفتراق ووجهات النظر المختلفة بشأن هذه القضية وتبيننا اتجاهاً توفيقياً وسطاً لحلها •

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثالث ويعنى باستعراض الدراسات السابقة للسلوك اللغوى فى الإطار السوى والمرضى على حد سواء ، من منظور نقدى . وركزنا على الدراسات التى تناولت فهم اللغة أو إنتاجها لتقديم جانب من ملامح الإهتمام بهذا الموضوع . وتبين لنا من مسحنا للتراث عدم وجود دراسات تجمع بين فهم اللغة وإنتاجها . وبالتالى قمنا بتقسيم مجموعة الدراسات التى عرضنا لها إلى دراسات مباشرة وغير مباشرة حسب مدى إقتربها أو ابتعادها عن أهداف دراستنا . ثم أعدنا تقسيمها مرة أخرى بين دراسات للأسوياء وأخرى لمرضى الفصام . وإنتهينا من عرض هذه الدراسات إلى إبراز أوجه القصور التى عانت منها وهى :

- ١ - صغر حجم العينات وإغفال خصائصها فى أحيان كثيرة •
- ٢ - الاعتماد على أداة واحدة والتعميم من نتائجها وعدم الإهتمام بذكر بياناتها السيكمترية •
- ٣ - أن البعض درس فهم اللغة بشكل يوحى بأننا بصدد دراسة الإدراك السمعى التقليدى •
- ٤ - إقتصرت بعض الدراسات على عينات متفرقة من الكلام دون النظر إلى اللغة الطبيعية أو الحديث المتصل •
- ٥ - عدم استخدام عينات ضابطة من الأسوياء والإكتفاء بعينات من مرضى مخالفين للعينة الأصلية •
- ٦ - التركيز على الفهم دون الإنتاج .

الفصل الرابع : وتناولنا فيه مشكلة الدراسة وأهدافها ومنهجها والإجراءات التى إتبعنا فى جمع بياناتها . وقد حددت مشكلة الدراسة فى القياس الموضوعى لفهم وإنتاج اللغة باستخدام بعض الاختبارات الموضوعية ، ومحاولة التمييز على أساسها بين مجموعة من مرضى الفصام المزمن والأسوياء . وتمثلت أهدافها فيما يلى :

أولاً: تحديد ما إذا كانت إختبارات فهم اللغة وإنتاجها تستطيع التمييز بدرجة جوهريّة بين الأسوياء والفصاميين .

ثانياً: تحديد ما إذا كانت الفروق بين الأسوياء والفصاميين فى فهم اللغة وإنتاجها ترتبط بمستوى التعليم *

ثالثاً: تحديد ما إذا كانت الفروق بين الأسوياء والفصاميين فى فهم اللغة وإنتاجها ترتبط بمتغير العمر *

رابعاً: تحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهريّة بين الفصاميين والأسوياء فى فهم اللغة وإنتاجها نتيجة للتفاعل بين متغيرات التشخيص ومستوى التعليم والعمر معاً أو نتيجة للتفاعل بين كل اثنين منها على حده *

خامساً: تحديد ما إذا كانت هناك علاقات ارتباطية بين إختبارات فهم اللغة وإنتاجها وكذلك ارتباطها بإختبار المفردات من الوكسلر بلقيو كمؤشر أولى للحصيلة اللغوية .

أما بالنسبة لمنهج الدراسة وإجراءاتها فتضمنت ما يلى :

١ - عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على مجموعتين : الأولى من مرضى الفصام المزمن المقيمين بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ، والثانية مجموعة ضابطة من الأسوياء ، قوام كل من المجموعتين مائة مفحوص ، وروعى التكافؤ بينهما فى العمر والجنس والذكاء ومستوى التعليم *

ب - أدوات الدراسة : أجريت فى البداية تجربة استطلاعية هدفها الأول إختبار كفاءة الإختبارات التى صممت لقياس فهم وإنتاج اللغة وذلك قبل البدء فى الدراسة الأساسية . وإنتهينا من هذه التجربة الاستطلاعية إلى بطارية إختبارات تنقسم إلى مجموعتين : الأولى لقياس فهم اللغة ، وتضم : الحذف المنتظم ، والحكم على الجمل ، والتداعى المقيد ، والتفسير المجازى . والثانية لقياس إنتاج اللغة وتشمل صياغة الجمل ، وترتيب الكلمات ، وطلاقة الكلمات ، وطلاقة الجمل . هذا بالإضافة إلى بطارية فرعية تضم تصميم المكعبات والمفردات من الوكسلر بلقيو ، وإختبار توصيل الدوائر الجزء « ب » وقد تم تحقيق مجموعة الخصائص السيكمترية لها ، متمثلة فى حساب ثباتها وصديقها بما يتلائم والبيئة المصرية *

ج - موقف التطبيق : كان التطبيق يتم فردياً لكل مفحوص فى الدراسة ، وتراوحت جلسة التطبيق بين ساعة وأربعين دقيقة وساعتين وعشرين دقيقة بمتوسط ساعتين تقريباً . وكان يتم تقديم الإختبارات الفرعية أولاً لإنقضاء المفحوصين ، تليها الإختبارات الأساسية بتقديم إختبار للفهم وآخر للإنتاج بالتبادل . وتقديم الإختبارات بترتيب معين لنصف أفراد العينة وتقدم بترتيب معكوس للنصف الآخر وذلك لتحاشى آثار التعب .

د - التحليل الإحصائى للبيانات :

للموقوف على الفروق بين المجموعات تم استخدام تحليل التباين القائم على أساس تصميم عاملى $2 \times 2 \times 2$. وحيثما كانت «ف» دالة تم حساب قيم «ت» للموقوف على دلالات أعمق للفروق بين المجموعات من ناحية ولمعرفة المجموعة التى تسببت فى ايجاد مثل هذه الفروق وبهدف معرفة حجم واتجاه العلاقة بين اختبارات فهم وانتاج اللغة وبعضها البعض ثم بينها وبين اختبار المفردات من الوكسلر بلقيو ثم حساب معامل الارتباط البسيط .

وقد اختص الفصل الخامس بعرض ما اسفرت عنه الدراسة من نتائج . وقد عرضت هذه النتائج فى ثلاثة أقسام : الأول خاص بنتائج تحليل التباين لاختبارات فهم اللغة ثم لاختبارات انتاج اللغة . والثانى خاص بنتائج معاملات الارتباط . والثالث خاص ببعض المعالجات التى أجريت على اختبار المفردات من الوكسلر بلقيو . وفيما يلى أهم النتائج .

أولاً : المعالجات بين الفصامين والأسرياء فى فهم اللغة وإنتاجها على أساس «ف» ثم على أساس قيم «ن» تبين الآتى :

١ - كانت هناك فروق جوهرية بين الأسوياء والفصامين فى جميع إختبارات فهم اللغة وإنتاجها لصالح مجموعة الأسوياء .

٢ - لم يتأكد الفرض القائل بأن الفصامين يفهمون لغة نظرائهم من الفصامين بدرجة تفوق فهم الأسوياء لهم .

٣ - تبين أن مرض الفصام يقوم بالدور الرئيسى فى إحداث الفروق الجوهرية بين مجموعات الدراسة المختلفة سواء كانوا من مرتفعى التعليم أو منخفضيه من كبار السن أو صغار السن .

٤ - تبين أن لمستوى التعليم دوراً في إحداث الفروق بين مجموعات الدراسة، يلى الدور الذى يقوم به المرض وإن كان تأثيره فى اختبارات فهم اللغة يفوق تأثيره فى إختبارات إنتاج اللغة .

٥ - فشل متغير العمر فى التمييز بين مجموعات الدراسة منفرداً أو متفاعلاً مع غيره باستثناء درجة المضمون والدرجة الكلية فى اختبار الحكم على الجمل .

٦ - اقتصر التفاعلات الدالة على التفاعل بين متغيرى التشخيص ومستوى التعليم .

ثانياً : بالنسبة للعلاقات بين إختبارات فهم اللغة وإنتاجها، تبين مايتى :

١ - يوجد ارتباط إيجابى جوهري بين فهم اللغة وإنتاجها فى عينة الفصامين من حيث وصل أربعة عشر معاملاً إلى مستوى الدلالة من بين ستة عشر معاملاً . بينما العلاقة بينهما أقرب إلى الاستقلال فى عينة الأسوياء حيث وصلت أربعة معاملات فقط إلى مستوى الدلالة .

٢ - ارتبطت جميع إختبارات فهم اللغة ببعضها البعض ارتباطاً إيجابياً دالاً فى عينتى الأسوياء والفصامين . أما إختبارات إنتاج اللغة فقد ارتبطت ببعضها ارتباطاً إيجابياً دالاً فى عينة الفصامين ، وصل معامل ارتباط واحد فقط إلى مستوى الدلالة فى عينة الأسوياء .

ثالثاً : بالنسبة لإختبارات المفردات من الوكلسربليو ، تبين :

١ - أن هذا الإختبار ميزاً بين مجموعات الدراسة سواء كان محك التمييز التشخيصى أو مستوى التعليم أو العمر .

٢ - ارتبطت الدرجة على هذا الإختبار بمعظم إختبارات فهم اللغة وإنتاجها ارتباطاً إيجابياً دالاً فى العينتين وبالتالي فقد إتبعنا ذلك بإجراء تحليل للتباين المشترك إستبعدنا به إحصائياً درجة المفردات ثم قارنا بين الأسوياء والفصامين فى متغيرات الدراسة الأساسية وتبين لنا إنخفاض الفروق بينهما لكنها ظلت مرتفعة الدلالة جداً حيث تجاوزت مستوى دلالة قدره ٠.٠٠١ و .

وقد اختتمنا هذه الدراسة بالفصل السادس، وخصصناه لمناقشة

النتائج والقاء الضوء على ما تحمله من دلالات ومعانٍ ، وذلك فى ضوء بعض النظريات ونتائج بعض الدراسات الأخرى فى مجالات سيكولوجية مختلفة . كما حاولنا الربط بين نتائج هذه الدراسة وبعض الدراسات الإكلينيكية التى كشفت عن بعض الاضطرابات لدى بعض الفئات من المرضى الفصامين كاضطرابات الذاكرة والإدراك والانتباه واستراتيجية تنظيم ومعالجة المعلومات ، وأثار التداوى بالعقاقير النفسية والإقامة الطويلة بالمستشفى وغير ذلك . وقد حاولنا رسم إطار نظرى يجمع فى ثناياه شتات النتائج والمعلومات التى توصلنا إليها فى بناء متناغم .

وانتهينا من الدراسة إلى صياغة بعض الأسئلة التى تمثل مشكلات بحثية فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والتمحيص حتى تزداد الصورة وضوحاً ، ويتم سبر أغوار بقية جوانب السلوك اللغوى بالشكل الذى يسمح بالاستفادة منه على المستويين الأكاديمى والتطبيقي .



التمييز بين فنات من مرضى الصرع في الأداء على بعض الاختبارات المعرفية وبعض مقاييس الشخصية (★)

سهير فهيم الغباشي (★ ★)

من بين الحقائق الملفتة للانتباه فيما كتب عن الصرع بوجه عام، وما كتب عنه في ميدان علم النفس العصبي بوجه خاص، ثلاث منها كان لها الدور الرئيسي في بعث الدافع لاتجاه الباحثة للعمل بهذا النمط من البحوث.

الحقيقة الأولى تتمثل في المعدلات المرتفعة التي يسجلها هذا الاضطراب بين أفراد الجمهور العام بالنسبة لساثر الأمراض العقلية والعصبية الأخرى. وهذا يصدق على دول العالم المختلفة النامية منها وغير النامية، فهو يحتل المركز الثاني في قائمة اضطرابات الجهاز العصبي من حيث الانتشار. وتقدر نسبة انتشاره في المجتمعات المتقدمة بـ ٥٠ في المائة، علماً بأنه يبلغ في الدول النامية أربعة أو خمسة أمثال نسب انتشاره في الدول الصناعية الكبرى.

وثمة حقيقة أخرى مؤداها أن الصرع على اختلاف أنواعه يمكن أن يصيب كل الأعمال، ومع فإن أكثر أنواعه انتشاراً، وهو الصرع العام ذو النوبات الكبرى، يكون أميل للحدوث في أكثر مراحل العمر الارتقائية حرجاً. فهو

(★) رسالة دكتوراة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

(★ ★) مدرس، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

يسجل أعلى معدل للأصابة به فى مرحلتى الطفولة والمراهقة ، طبقا للبحوث الوبائية ، أى أنه يصيب المراحل الارتقائية التى يزداد فيها نشاط عوامل النضج والارتقاء .

أما الحقيقة الثالثة فتتيحها النظرة المتأنية لبحوث النشاط المعرفى والوجدانى لدى مرضى الصرع . هذه الحقيقة مؤداها : أن مرض الصرع يشكل خطورة حقيقية على المجتمع . ليس فقط من الوجهة الطبية ، ولكن من الوجهة السيكولوجية أيضا ، وتمثل مؤشرات هذه الخطورة - إلى جانب نسب إنتشاره المرتفعة بين أفراد المجتمع - فيما أوصت به الأدلة المتجمعة عن البحوث السيكولوجية العديدة عن وجود علاقات تربط بين متغيرات هذا المرض وبين انخفاض عدد من القدرات التكيفية اللازمة لتوافق السوى للفرد فى الحياة.

وربما كانت هذه الحقيقة الأخيرة وراء الدافع الرئيسى للاهتمام الواسع الذى يعكسه التراث فى موضوع الصرع ، لا سيما من حيث علاقته بالمتغيرات السيكولوجية المختلفة . وقد توجه الاهتمام العام فى فترة معينة من تاريخ بحوث الصرع نحو دراسة الذكاء أو القدرة العقلية العامة فى علاقتها بمرض الصرع . على أنه تبين فيما بعد أن تفسير نسب الذكاء المنخفضة لدى الصرعيين مقارنة بها لدى الأسوياء ، أو تفسير معدلات تدهور ذكاء الصرعيين لابد وأن يتم بحذر ، بل لابد وأن يتم فى ضوء عوامل كثيرة ، من بينها تذبذب التركيز لدى مرضى الصرع ، وتغيرات إيقاع المخ الكهربائى ، والعقاقير المضادة للصرع ، وغيرها من متغيرات المرض العصبية والسيكولوجية . فالصرع يتسم بتعدد المتغيرات التى تسهم فى تشكيل أعراضه ، وبتشابك العلاقات فيما بينها . فهو من وجهة نظر الطب الحديث يمثل زملة أعراض ، وله اسباب متنوعة ، كما أنه يرتبط بمظاهر إكلينيكية ومعملية متنوعة . حيث تتمثل الأعراض الإكلينيكية فى اضطراب الوعى والحركة أو الإحساس ، بينما تتمثل الصورة المعملية ، والتى يكشف عنها رسام المخ الكهربائى E.E.G فى اضطراب النشاط الكهربائى لخلايا المخ العصبية وهذا الاضطراب يشار له بالتزامن المفرط فى النشاط الكهربائى للمخ .

ومن الأمور الهامة التى كشفت عنها البحوث فى هذا الوقت أيضا ، أن الاعتماد على نسب الذكاء فى تقدير مستوى الأداء التكيفى لدى مرضى

الصرع لم يعد كافياً، وأنه ربما يكون من الأفضل الاتجاه نحو تكتيف الضوء على الوظائف النوعية التي يمكن أن يفسر في ضوءها انخفاض نسبة الذكاء، مثل الانتباه أو التركيز أو الذاكرة أو التعلم، الخ..

من هنا أتى توجه الدراسة الراهنة نحو بحث أكثر المتغيرات المعرفية والمزاجية إثارة لعلامات استفهام في علاقتها بمتغيرات الصرع وأقلها حظاً في الدخول في بحوث منظمة لكثرة الصعوبات أو المشكلات المنهجية المحيطة بها. وعلى هذا تحددت متغيرات الدراسة المعرفية في كل من الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط. أما المتغيرات المزاجية فقد تمثلت في بعدى الانبساط والعصابية، على النحو الذي أعده أيزنك في بحوث الشخصية. وإلى جانب عنايتنا الرئيسية ببحث علاقة هذه المتغيرات المختلفة بمتغير المرض بوجه عام، كان لنا بعض التوجهات الفرعية لاستكشاف علاقتها أيضاً بمنطقتين من المتغيرات النوعية: واحد منها ينتمي للصرع كمرض، وهي تتمثل في تغيرات رسم المخ، ونمط بدء النوبة الصرعية، وطول فترة المرض. أما النمط الثانى من هذه المتغيرات النوعية فيتمثل في ثلاث من الخصائص الديموجرافية للعينات، وهي: العمر والجنس وسنوات التعليم.

وفي الأجزاء التالية من هذا التلخيص، سوف نعرض - في إشارة سريعة - لأهم ما تضمنته فصول الرسالة التي خصصت لوصف تفاصيل الدراسة في كل مراحلها النظرية والعملية، على أن نتبع ذلك بعرض موجز للإجراءات الرئيسية التي مر بها البحث الراهن، ولأبرز ما وقف عليه من نتائج.

تتألف الرسالة من ستة فصول. اختص الفصل الأول منها بالحديث عن مبررات إجراء الدراسة في ضوء ما كشفت عنه بحوث التراث.

أما الفصل الثانى فقد خصص للحديث عن بعض الملامح الرئيسية لمرضى الصرع في الحدود العلائمة للتخصص التي تخدم فهم خصائص عينة الدراسة المرضية، وفهم التصميم التجريبي الذي يقوم في جزء منه على خصائص هذه العينة. حيث تكلمنا عن التصنيفات الحديثة للصرع وعن النوبات الصرعية خاصة النوبة الصرعية الكبرى، كما تحدثنا عن رسم المخ من حيث علاقته بالأداء على الاختبارات. كما خصصنا جزءاً من هذا الفصل لدراسة الآثار التي تخلفها العقاقير المضادة للصرع على الوظائف المعرفية وسمات الشخصية.

ثم انتقلنا فى الفصل الثالث للحديث عن المتغيرات السيكولوجية الاساسية التى تقوم عليها الدراسة الراهنة، وهى متغيرات الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط، والانبساط والعصابية، موضحين الإطار النظرى العام الذى يصاغ من خلاله المفهوم، كما أوضحنا أبعاد التعريف الاجرائى، الذى سيتحدد بمقتضاه كيفية قياس المفهوم. ثم قدمنا إشارة سريعة لأبرز التكوينات العصبية بالمخ إسهاماً فى تشكيل الوظيفة، وذلك فى حدود لا تتجاوز إستكمال فهم الدور العصبى النفسى الذى يعكسه المفهوم.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لتحديد المنهج الذى تتبعه الدراسة، ولوصف إجراءاتها التى تقوم عليها، حيث حددنا الأهداف والفروض التى تقوم عليها الدراسة، وقدمنا وصفا لخطوات إعداد الاختبارات وإجراءات التحقق من كفاءتها السيكمترية، ثم قمنا بوصف عينات الدراسة، تلاه تحديدا لخطة التحليل الاحصائى للبيانات.

وفى الفصل الخامس قمنا بتقديم عرض مفصل لنتائج الدراسة بعد أن أخضعناها للتحليلات الاحصائية المختلفة.

أما فى الفصل السادس والأخير فقد قمنا بمناقشة هذه النتائج فى ضوء ما انتهت إليه الدراسات السابقة واختتمنا الرسالة ببيان معالم الأهمية النظرية والتطبيقية التى ينطوى عليها البحث.

وفىما يلى عرض موجز للخطوات الرئيسية التى مرت بها التجربة الراهنة، ولأهم ما وقفت عليه من نتائج:

تتجه هذه الدراسة إلى هدف رئيسى هو الكشف عن ملامح محددة لكل من الجانب المعرفى والجانب الوجدانى لدى مرضى صرع الغوبات الكبرى مقارنين بالأسوياء. وقد سبق لنا أن حددنا متغيرات كل من الجانبين. هذا الهدف الرئيسى، تبعه طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، جزء منها يبحث فى شكل العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية هى العمر والجنس وسنوات التعليم من ناحية، وملامح كل من الجانب المعرفى والجانب المزاجى من ناحية أخرى. وهذه الفئة من الأسئلة يتم بحثها فى نطاق كل من مجموعتى المرضى والأسوياء. أما الجزء الآخر من هذه الأسئلة فيندرج حول شكل العلاقة

بين بعض متغيرات مرض الصرع من ناحية ، وهى تغيرات رسم المخ ونمط بدء النوبة وطول فترة المرض، وكل من ملامح الجانب المعرفى والحزاجى من ناحية أخرى..

ولقياس متغيراتنا السيكولوجية قمنا بإعداد بطارية الاختبارات على النحو الآتى:

ثلاثة اختبارات لقياس الانتباه هى : سعة الأرقام والتقدم فى الجمع التسلسلى والسمعى والمعروف باسم Pasat، وشطب الأرقام.

اختبارات لقياس الذاكرة طويلة المدى هما ذاكرة التداعى والذاكرة التعبيرية.

أربعة اختبارات لقياس التخطيط هى : الآثار وترتيب الصور ، وتخطيط الطريق ، وصنع القرار .

استخبار مختصر لقياس بعدى الانبساط والعصابية فى الشخصية وهو صورة مختصرة لمقياس لبطارية إيزنك فى الشخصية والمعروفة باسم EPI . وإخيرا اثنان من الاختبارات المستمدة من قياس وكسلر لذكاء الراشدين وهما المتشابهات ورسوم المكعبات لغرض ضبط متغير الذكاء فى العينة.

قمنا بتطبيق هذه البطارية فى جلسات فردية، كل منها يستغرق زمنا يتراوح بين الساعة والثلاث إلى الساعة والنصف، يتخللها فترة راحة مدتها عشر دقائق.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من مجموعتين رئيسيتين: إحداهما للمرضى، والأخرى للأسوياء، قوام كل منها ٣٦ فرداً، ثلاثون منهم ذكوراً، وست من الإناث، تراوحت فيهما الأعمار من ١٨ سنة إلى ٣٩ سنة. وقد اتبع أسلوب المزاوجة عند اختيار مجموعة الأسوياء لكى تتكافأ مع مجموعة المرضى فى النواحي الديموجرافية إلى حد كبير.

وقد تم اختيار غالبية المرضى من عيادة الصرع التابعة لقسم الأمراض العصبية بمستشفى قصر العينى، كما تم اختيار جزء آخر من عيادات الأعصاب الخاصة بمستشفيات جامعية أخرى. وكان التشخيص الذى تم

بمقتضاه دخول المرضى فى عينتنا هو: صرع النوبات الكبرى ذو السبب غير المعروف. وكان يتم ذلك بواسطة لُحد الأطباء المتخصصين، علماً بأن كل المرضى كانوا تحت العلاج بأحد العقاقير المضادة للصرع. كما كانوا ممن أُجرى لهم رسم للمخ فى إحدى المعامل المتخصصة.

وقد تم تصنيف بيانات عينة المرضى طبقاً لمتغير رسم المخ إلى مجموعات مقارنة ثنائية على النحو التالى:

- ذوى رسم مخ سوى فى مقابل ذوى رسم مخ غير سوى.
- ذوى تغيرات بؤرية فى مقابل ذوى تغيرات تحت قشرية.
- ذوى تغيرات بؤرية فى أحد شقى المخ فى مقابل ذوى تغيرات بؤرية فى كلا شقى المخ.

هذا وقد تم إجراء هذه المقارنات الثنائية مرة أخرى فى ظل ضبط متغير نمط بدء النوبة الصرعية. حيث تم توحيد هذا المتغير لدى مجموعات المقارنة، لتبين شكل الأداء فى ظل تغيرات رسم المخ دون تدخل متغير نمط بدء النوبة.

أما فى ضوء متغير طول فترة المرض، فقد وزعنا العينة فى مجموعتين: إحداهما تضم من بلغت فترة المرض لديهم خمس سنوات فأقل والأخرى تضم من بلغت فترة المرض لديهم أكثر من خمس سنوات.

هذا فيما يتعلق بالتصنيفات داخل عينة المرضى طبقاً لمتغيرات المرض. أما فيما يتعلق بالتصنيفات طبقاً لمتغيرات العمر والجنس وسنوات التعليم، فقد خضع لها كل من مجموعتى المرضى والأسوياء، وذلك لتبين شكل العلاقة بين هذه المتغيرات، ومتغيراتنا المعرفية والمزاجية، لا سيما وأن عيناتنا تتسم بمدى عمرى وتعليمى واسع، كما تتسم بعدم تكافؤ الذكور والإناث فى العدد.

وجدير بالذكر أن بيانات الدراسة قد خضعت لنوعين من التحليلات الاحصائية: أحدهما هو أسلوب الحساب البرامترى، وذلك فى حالة العينات الكبرى، والآخر هو الحساب اللابرامترى فى حالة العينات الصغرى التى يقل عدد أفرادها عن عشرة. وفى حالة الحساب البرامترى اعتمدنا على أسلوب تحليل التباين الذى يسمح ببيان دلالة الفروق بين المجموعتين مع ضبط

الاحصائي لمتغيرات السن والتعليم والذكاء . أما فى حالة الحساب ،
للإبرامترى فقد اتبعنا طريقتى مان دوتينى وويلكوكسون .

وقد ادت إجراءات التحليل الاحصائي للبيانات إلى مجموعة من النتائج
نجمها فى النقاط الآتية:

أولاً: ظهرت فروق جوهرية بين المرضى والأسوياء على معظم اختبارات
الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط، وذلك فى ظل الضبط الاحصائي
لمتغيرى الذكاء وكل من متغيرى العمر وسنوات التعليم.

ثانياً: لم تظهر فروق دالة بين المجموعتين على كل من متغيرى الانبساط
والعصابية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالعوامل الديموجرافية، ومدى ارتباط الأداء على
اختبارائنا بها ، فقد تبين ما يأتى :

(أ) لم يرتبط الأداء على المتغيرات المعرفية والمزاجية بعامل الجنس لدى
كل من المرضى والأسوياء.

(ب) كان ارتباط الأداء على المتغيرات المعرفية (خاصة متغيرات التخطيط)
بعامل العمر واضحاً فى عينة الأسوياء عنه فى عينة المرضى.

(جـ) بدا ارتباط الأداء على المتغيرات المعرفية (كل متغيرات التخطيط
وبعض متغيرات الانتباه والذاكرة) بعامل التعليم أوضح من ارتباطه بعامل
العمر، وذلك فى كل من مجموعتى المرضى والأسوياء.

(د) لم يرتبط الاداء على متغيرى الانبساط والعصابية بكل من العمل
والتعليم لدى كل من العينتين .

رابعاً: فى نطاق عينة المرضى، جاءت نتائج رسم المخ، ونمط بدء النبوة
الصرعية على النحو التالى:

(أ) لم توجد فروق جوهرية بين مجموعتى رسم المخ السوى وغير السوى
على كل المتغيرات المعرفية، كما اختلفت أيضاً فى حالة متغير العصابية،
بينما بدا مرضى رسم المخ السوى أكثر انبساطية من مرضى رسم المخ غير
السوى على نحو جوهري.

(ب) لم نحصل على فروق دالة بين مجموعتي التغيرات البؤرية، والتغيرات تحت القشرية على معظم المتغيرات المعرفية، ومتغيري الانبساط والعصابية.

(ج) جاءت نتائج إعادة المقارنة بين المجموعتين السابقتين بعد توحيد عامل نمط بدء النوبة بينهما، مشابهة للنتائج قبل هذا الاجراء.

(د) لم تظهر فروق جوهرية بين مجموعة تغيرات رسم المخ بأحد الشقين، ومجموعة تغيرات رسم المخ بكلا للشقين.

(هـ) وأخيرا كشفت المقارنة بين المرضى طبقا لمتغير طول فترة المرض عند ظهور فروق جوهرية محدودة النطاق بين من تبلغ فترة المرض لديهم خمس سنوات فأقل ومن تزيد فترة المرض لديهم عن خمس سنوات وذلك على اختبارين فقط أحدهما خاص بالانتباه وهو سعة الأرقام والآخر خاص بالتخطيط وهو تخطيط الطريق.

هذا وقد تمت مناقشة هذه النتائج في ضوء ما وقفت عليه البحوث السابقة، بحيث أمكن من خلال هذا تبين اتجاه النتائج الراهنة نحو المسايرة أو نحو المغايرة مع البحوث السابقة. كما أمكن طرح التفسيرات المحتملة التي يمكن أن تقوم خلف هذه النتائج مع التفكير في الإطار الذي يمكن أن يقيم خطوط اتصال بين التفسيرات المرجحة.

عرض كتب :

مسير القطاع العام في مصر (*)

تأليف : فؤاد مرسى

عرض نقدى : على فهمي

١ - تأتي أهمية هذا العرض النقدي لمؤلف أستاذنا فؤاد مرسى تحت عنوان : «مسير القطاع العام في مصر - دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبي» من أمرين أساسيين :

أولهما - الأهمية المثارة حول الموضوع نفسه ، وهو موضوع القطاع العام في مصر ، ومستقبله تحديداً .

وثانيهما - بساطة ووضوح الدراسة ، وأغلب الظن أن الأستاذ المؤلف - مع اقتداره أو ربما لاقتداره - قد عمد إلى هذا التبسيط لطرح الفكرة على أوسع جمهور ممكن من القراء . ولعل هذا النهج أن يكون سياسة حكيمة في التأليف حول بعض الموضوعات العامة ، يجدر أن يتبع دائماً . ذلك أننا نرى ضرورة إشاعة المعرفة العلمية حول القضايا العامة الهامة على أوسع نطاق ممكن . فالمعرفة العلمية - وبخاصة في ظروف الانحطاط والتردى - لا يمكن أن يكون مقصوداً بها مخاطبة الصفوات فحسب ، بل يجب أن تمتد إلى مخاطبة الجماهير التي تمس القضايا الاجتماعية والاقتصادية يومها ومستقبلها في الصميم .

★ مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٧ . ١١٥ صفحة ، قطع صغير .

٢ - ومن هنا فنحن نتصدى لعرض هذا الكتاب الهام على نحو نقدي ، بدون إخلال بما ارتآه المؤلف من تبسيط متعمد ، وذلك كنوع من أنواع المشاركة فى تعميم الفكر بين جمهور أوسع من المتلقين . ذلك أن الفكر - فى تقديرنا - لا يستمد مشروعيته الا من خلال إشاعته وتعميمه فى اتجاه أن يصبح حركة عامة وأداة للتغيير فى مصلحة جماهير الكادحين أنفسهم .

٣ - ونعتقد أن الإيجاز فى الكتاب عمدى فى حد ذاته لتوصيل الافكار بيسر وبدون حشو وحشد للتفاصيل المعقدة التى قد تعجز القارئ غير المتخصص عن المتابعة والاستيعاب والفهم .

٤ - وينقسم الكتاب إلى مقدمة قصيرة وثلاثة فصول وخاتمة ثم أخيراً ثبت وجيز بأهم المراجع . وتتسم المقدمة بوضوح الرؤية والحسم والانحياز الفكرى لصالح الجماهير .

٥ - وفى الفصل الأول تحت عنوان : « تغيرات كمية متصاعدة لاختراع القطاع العام » ، استعرض المؤلف عدة أحداث جزئية هامة ، مثل إطلاق حرية النشاط لرأس المال منذ تبنى سياسة «الانفتاح الاقتصادى» ، وإطلاق حرية النمو لرأس المال ، ثم عرّج على مرحلة إلغاء الدور القيادى للقطاع العام ، كما تناول مرحلة أخرى الا وهى مرحلة نقل ملكية القطاع العام إلى رأس المال الخاص ، ثم إعادة النظر فى فلسفة القطاع العام نفسه مستعرضاً المشروعات المختلفة التى قدمت فى هذا الصدد منذ عام ١٩٨١ ، وأخيراً استعرض المؤلف - فرج إيجاز - أوضاع القطاع العام [عند تأليف الكتاب] .

٦ - وفى الفصل الثانى تحت عنوان «تغير كيفية من قاعدة التنمية المستقلة إلى قاعدة لتطوير الرأسمالية» ، انطلق المؤلف من القانون العلمى المعروف فى الأدبيات الماركسية مستعرضاً تطور القطاع العام فى مصر منذ ما قبل التأميم وحتى الانفتاح ، مروراً بعملية التصدير وما بعدها . ثم تناول - بشيء من التفصيل والطرافة معاً - ما أسماه بالأرضية الانفتاحية للدولة ، وكيف افرزت مناخاً عاماً فى اتجاه النهب المنظم وغير المنظم واستنزاف الفائض الاقتصادى والأساليب المختلفة التى تم بها هذا النهب ، من دفع القطاع العام دفعاً عمدياً

نحو الخسارة بتطويقه بعقبات التسويق وبعقبات الاستيراد ، وأيضا بتحويل أرباح القطاع العام إلى تراكم خاص . وعمد المؤلف إلى ايراد وصف تفصيلي لكيفية تحول القطاع العام إلى مصدر مباشر لتكوين رأسمال جديد ورأسمال طفيلي بيد الأقلية البيروقراطية المنحرفة وبيد الرأسمالية المتواطئة وبيد الرأسمالية الأجنبية . ثم استعرض المؤلف كيف يتم هذا في الواقع العملي تحت ثلاث صور : الاسراف في الانفاق دون مبرر ، والتواطؤ في عمليات التعاقد مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وأخيرا الارتباط العضوي بين القطاع العام ورأس المال المحلي أو الأجنبي في صورة المشاركة . وأورد المؤلف بعد ذلك - دعما لاطروحاته - الكثير من الجداول والاحصاءات التي تثبت ذلك ، سواء في قطاع الاسكان أو في قطاع التجارة والمال أو في قطاع الصناعة . ثم تناول المؤلف - بالتفصيل - قاعدة تطوير الرأسمالية والقانون العام للتراكم الرأسمالي الذي ينطوى على جانبين أساسيين : تمركز رأس المال بيد الرأسماليين ، أى نمو رأس المال ، ثم تركيز رأس المال بأيدي قلة من الرأسماليين ، أى نمو رأس المال نتيجة ابتلاع الاقوياء للضعفاء من الرأسماليين . ثم استعرض تاريخ تطور هذا القانون في مصر ، وكيف أن سياسة الانفتاح الاقتصادى في التطبيق قد أعادت من جديد حرية تطور الرأسمالية ، وكيف أصبح القطاع العام منذ أواسط السبعينات قاعدة لتطوير الرأسمالية بحكم موقعه في الاقتصاد كقطاع لرأسمالية الدولة . وأورد المؤلف تفاصيل كثيرة حول كيفية تزويد القطاع العام للرأسمالية الطفيلية بمصدر أساسى من مصادر ثروتها ، من خلال عقود التوريد وعقود المقاولة وعقود الشراء والتوزيع . ثم استعرض المؤلف كيف أصبح القطاع العام قاعدة لتطوير الرأسمالية البيروقراطية ، وهى شكل جديد من أشكال الرأسمالية ازدهر في مصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . كما لعبت الهجرة إلى الأقطار العربية النفطية ، بل الهجرة إلى المشروعات الانفتاحية في مصر وفي مقدمتها البنوك ، دوراً أساسياً في تفريغ القطاع العام من أهم عناصر قواه البشرية ؛ بل أكثر من ذلك فإن الرأسمالية البيروقراطية مسئولة - فى المقام الأول - عن افشال القطاع العام وتخريبه لصالح كبار الطفيليين . وأورد المؤلف أمثلة عديدة تتعلق بقطاعات هامة ، مثل قطاع صيد الأسماك فى اعالي البحار ، وقطاع السياحة ، وقطاع التشييد والاسكان والتعمير . ولسوف تكون

لنا عودة لمناقشة هذه الجزئية فيما بعد ، إذ أننا نعتقد ان ارهصاصات
الرأسمالية البيروقراطية والفساد البيروقراطي فى القطاع العام قد
بدأت منذ تأسيسه ، بعد حركة التأميمات مباشرة نتيجة ظروف سياسية
واقتصادية واجتماعية سنوضحها فيما بعد .

٧ - بعد ذلك استعرض المؤلف دور القطاع العام أنيا كقاعدة لتطوير
الرأسمالية الأجنبية، وذلك فى تفاصيل دقيقة، وانتقد دعوى مشاركة
رأس المال الأجنبى فى ذلك ، فهذه المشاركة لم تات لنا بالتكنولوجيا
الموعودة ، إذ ان ما وصل إلينا منها هو البالى والمتجاوز تقنيا فقط ؛
كما رد المؤلف على المدافعين عن مشاركة رأس المال الأجنبى للقطاع
العام بدعوى الربح ، بأن الدراسات الميدانية قد أوردت أن محصلة
صافى ربح القطاع العام المصرى من المشاركة فى ٢١ شركة مع
شركات عابرة للقوميات لم تتجاوز مبلغ مليون ونصف مليون جنيه عام
١٩٨٤ ، بينما نصيب القطاع العام فى رأس مال تلك الشركات
المشتركة وصل إلى ٤١٧٥ مليون جنيه .

٨ - ثم يأتى الفصل الثالث والأخير من الكتاب تحت عنوان : «قطاع
لرأسمالية الدولة التابعة» ، حيث صدر المؤلف هذا الفصل بعبارة هامة :
[ليس هناك أخطر من تحول القطاع العام إلى قاعدة للتبعية
الاقتصادية ، أى إلى قطاع لرأسمالية الدولة التابعة . فهنا يتم التداخل
العضوى بين رأس المال العام ورأس المال العالمى فى ظل أوضاع عدم
التكافؤ ليس فقط كمقولة نظرية وإنما كحقيقة واقعية ، وبذلك يضمن
رأس المال الأجنبى ، أى الامبريالية العالمية ، التمكن مع ما يعكسه ذلك
على الاقتصاد فى مجموعه وعلى السياسة فى جعلتها وعلى المجتمع
كله من تأثير عميق] . ثم عرض المؤلف بعد ذلك إلى مجموعة ما يمكن
اعتباره «دراسة حالة» لعدد من الشركات والمؤسسات المالية فى مصر ،
فى إطار تحولها لرأسمالية الدولة التابعة . فعرض لموضوع تطوير
 وإعادة الشركة الأهلية للغزل والنسيج ، وكيف توصلت إدارة الشركة إلى
اتفاق مع البنك الدولى على قرض بمبلغ ٦٩ مليون دولار ، تصل فوائده
المجمعة إلى ٥٢ مليون دولار ، على أن تقدم الحكومة أو أى مستثمر

آخر بقية التمويل المطلوبة وهو ٣٥ مليون دولار شاملة الفوائد ، أى أن جملة التكلفة التمويلية التى تتحصل بها الشركة سوف ترتفع إلى ١٥٦ مليون دولار بينما كانت تقديرات الخبراء المصريين فى الشركة وخارجها تصل بالتكاليف إلى ٣٠ مليون دولار فقط . ثم عرض المؤلف لنتائج هذا الاتفاق مع البنك الدولى ، فأجملها فى إنقاص إنتاج الأقمشة الشعبية من ٢٥ مليون متر سنوياً إلى ٨ مليون متر فقط ، وانخفاض العمالة من ١٥٠٠ ر ١٥ عامل وموظف إلى النصف تماماً والتخلى عن مباني مصنعين للغزل وعن مبنى الإدارة والكمبيوتر ، واختيار بيت خبرة أجنبى هو «بيت جيرسى» السويسرى بأتعاب أولية عن دراسة الجانب الفنى فقط بمبلغ مليون دولار ، ثم تقدير أتعاب أخرى لبيت الخبرة هذا عن دراسة النواحي الإدارية والمالية والتدريب ، بما يصل بمجموع أتعابه إلى ٤٧ مليون دولار ، وبذلك كان اتفاق البنك الدولى مع هذه الشركة من شأنه فى الواقع انتزاع رأس المال الأجنبى لسلطة وضع برامج الاستثمار والتطوير لقطاع بالغ الأهمية فى مصر وهو قطاع الغزل والنسيج .

٩ - وتأتى دراسة الحالة الثانية عن «البنك الأهلى المصرى» ، واندماجه مع رأس المال الأجنبى . ففي بداية الانفتاح الاقتصادى ، ألغى تخصيص هذا البنك لتمويل التجارة الخارجية ، وشجع على اقتحام عالم الاستثمار والسعى للاندماج مع رأس المال المحلى والأجنبى . ولعل ما يؤكد ذلك أن ميزانية البنك عن عامى ٨٤ ، ١٩٨٥ تشير إلى أن هذا البنك يشارك فى تأسيس ٦٢ مشروعاً تغطى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتبلغ جملة رؤس أموالها ١٢٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ ، كما تبلغ مساهمة البنك فى هذه المشروعات ١٣٨ مليون جنيه فى العام ، كما قام البنك بالمساهمة فى تأسيس بنوك مشرقة فى مصر مع أكبر البنوك العالمية ، مثل «بنك تشيش الأهلى» ، «البنك الأهلى سوسيتيه جنرال» «وبنك الائتمان الدولى» ، وذلك كبنوك تجارية . كما شارك فى تأسيس «الشركة المصرفية العربية الدولية» كبنك أعمال . وشارك فى الخارج فى تأسيس «الشركة القابضة الأوروبية العربية» ، ومهمتها تأسيس بنوك فرعية ، قامت بالفعل فى بروكسل وفرانكفورت ولندن . كما شارك البنك

فى قيام «البنك العربى الأوروبى»، وقام بتأسيس شركات مصرية وعربية ودولية تعمل فى مجالات الاقتصادية واسعة فى الخارج، مثل «الشركة المصرية للصلب».

١٠ - بل إن «بنك مصر»، بتاريخه العريق فى تمصير النشاط المصرفى خاصه والاقتصاد المصرى عامة، قد شارك فى تأسيس ثلاثة بنوك مشتركة، أهمها «بنك مصر الدولى» وهو بنك تجارى أنشئ بالتعاون مع بنك «فيرست ناشيونال سيتى». ومن عجب، أن بنك مصر قد التزم فى عقد التأسيس، بنقل ملكية جزء من أسهمه إلى الشركات التجارية الصناعية التى أسسها فى الماضى قبل تأميمه، أى أنه التزم بالتخلى عن الأغلبية المطلقة التى يعتد بها فى ملكية رأسمال بنك مصر الدولى وفى مجلس الإدارة، وذلك بالبيع للرأسمالية المصرية.

١١ - كما ذكر المؤلف أن «بنك فيصل الاسلامى»، الذى يمتلك رأس المال السعودى أغلب أسهمه، استحدث حق العميل فى الاحتفاظ بحسابات سرية لا يسمح لأجهزة الرقابة العامة ولا البنك المركزى بالاطلاع عليها. كما أشار المؤلف إلى ما هو معروف ومتداول من أن «المصرف العربى الدولى»، خارج تماماً عن نطاق تطبيق القوانين المصرية.

١٢ - كما ألمح المؤلف إلى أن بعض البنوك تقوم بالاشتغال بتجارة العملة بالمخالفة للقانون، ومن ثم تحقق أرباحاً كبيرة.

١٣ - ثم يقدم المؤلف دراسة حالة فريدة فى بابها، على أساس أنها مثال واضح لتداخل الفساد البيروقراطى واندماج القطاع العام فى قطاع الرأسمالية التابعة، ألا وهى حالة «الشركة العامة للبطاريات»، واندماجها مع شركة كلورايد، وأورد المؤلف كافة المحاولات التى بذلت لتطوير نشاط الشركة للتلاءم مع أوضاع الانفتاح.

١٤ - وأخيراً يعرض المؤلف لعدد من الاقتراحات تؤدى - فى رأيه - إلى إقرار مشروعية القطاع العام والتسليم بدوره فى قيادة الاقتصاد القومى، وتذليل العقبات التى تقف فى سبيل نجاحه.

١٥ - ويطرح المؤلف فى النهاية تساؤلاً ساخراً عن أسطورة نقل التكنولوجيا المتقدمة ، وضرورة التخلي عن هذه الأسطورة ، ويقرر أنه فى ظل سنوات الانفتاح لم ننقل حتى الان شيئاً عبقرياً سوى التعلق المزرى بالملكية وشراه التملك والأنانية الرأسمالية المبتذلة .

مناقشة نقدية لأهم اطروحات الكتاب :

١٦ - بعد ما أسلفنا من عرض وجيز لأهم محتويات الكتاب ، فإننا نعد إلى مناقشة نقدية موضوعية ، لأهم الاطروحات الرئيسية التى عرضها المؤلف فى كتابه .

١٧ - وبالطبع ، فلسنا بصدد مناقشة كافة الأفكار التى أوردها المؤلف ، ذلك أننا نوافقه تماماً على بعضها ؛ كما أن بعضها الآخر محل اتفاق كبير ، وبخاصة من منطلقات إيديولوجية بعينها ؛ كما أن البعض الثالث من الأفكار تعد من قبيل الأفكار العادية ، بدون غرض - بالطبع - من القيمة العلمية للمؤلف المقتدر والكتاب الذى نعرضه جميعاً .

١٨ - ولعل أهم فكرة محورية عرضها المؤلف ، عندما تناول دور القطاع العام فى مصر فى عهد الانفتاح ، كقاعدة لتطوير الرأسمالية البيروقراطية وذلك أن القطاع العام نتيجة سياسات الانفتاح يتحول لقاعدة لانتاج عناصر الرأسمالية مباشرة ، من خلال تحول كبار العاملين فيه والمسيطرين على تقاليده إلى أصحاب ثروات رأسمالية بحكم مواقعهم داخل القطاع العام . ومن ثم يرتبطون عضوياً بالمجرى العام لتطور الرأسمالية ، وبخاصة بالتعاون مع الرأسمالية الطفيلية بل ويسارع هؤلاء البيروقراطيون إلى ربط القطاع العام برأس المال الدولى برباط التعاون وحتى المشاركة ... مما يشكّل فى النهاية فئة بيروقراطية واسعة من كبار القطاع العام ومن هم على صلة بهم ، وهى فئة تستند إلى الوظيفة العامة لحصول على دخول غير مشروعة ، وتكوين ثروات طائلة عرفت من قديم باسم المال الحرام . [ص ٦٤ من الكتاب] .

١٩ - وهذه المقولة البالغة الأهمية التى أوردها المؤلف ، ونقلناها عنه فيما سلف مباشرة والتى نوافقه عليها تماماً ، تستحق وقفة طويلة متأنية .

لتقصي الأسباب التاريخية والمعاصرة التي جعلت - وتجعل - عدداً كبيراً من قادة القطاع العام من البيروقراطيين والتكنوقراط متنكرين لدورهم الوظيفي بل وللأمانة العامة التي وضعتهم أمامها الدولة إبان خلق وتطوير القطاع العام بعد حركة التأميمات الشهيرة . وفى تقديرها أن خلق القطاع العام كنتيجة مباشرة للتأميم الذى حدث فى أوائل الستينات - وإن كان خطوة ضرورية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فى محاولة لإحداث تنمية مستقلة - إلا أنها كانت خطوة عجلت من حيث تدبير الاطارات الوظيفية اللازمة لادارة وتسيير وحدات القطاع العام فى مجموعها . فخلق هذه الاجهزة الكبرى والهامة تم بقرارات فورية بدون اعداد كاف لمن سيلون أمرها ، مع ما لهذا الاعداد من أهمية قصوى فى تحقيق الأهداف المتوخاة من خلق وإنشاء هذا القطاع العام ، بل اننا لا نعدو والحقيقة إذا قلنا أن كثيراً من المناصب القيادية فى القطاع العام قد أسندت إلى غير أكفاء من النواحي الفنية والإدارية ، بل وإلى من هم ليسوا بعيدين عن موطن الشبهات من النواحي المالية .

٢٠ - ومن هنا فنحن نفرق - عن عمد - بين أمرين هامين :

أولهما - فلسفة وإنشاء قطاع عام بغية إحداث تنمية مستقلة .

وثانيهما - رموز الادارة أو معظمهم فى هذا القطاع العام منذ بداية انشائه . فنحن نزع أن هذه القيادات - بعينها - كانت تضمير الإفادة من مواقعها الوظيفية بالقطاع العام ، كما نزع أن معظم هذه القيادات لم تكن تؤمن بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة من إحداث القطاع العام ومن قرارات التأميم ، بل على العكس كانت تضرر شرا بالتجربة التنموية المستقلة كلها ، عندما تلوح الفرصة . لذلك فعندما كانت قبضة الدولة قوية كانت معظم هذه القيادات الفاسدة فى حالة كمون كلى أو جزئى ، أو فى حالة أقرب إلى حالة النقية وفقاً للمصطلح الاسلامى .

٢١ - ولذلك فعندما ترنح النظام تحت وطأة هزيمة ١٩٦٧ ، بدأت تطل رؤس الفتنة ، وبدأت النوايا الشرية المضمرة لدى معظم قيادات القطاع العام

فى حالة ترقب . وعندما حانت الفرصة بالانقلاب الحاد الذى حدث بتبنى سياسة الانفتاح ، بل منذ ورقة أكتوبر تحديداً ، فان قيادات القطاع العام أو بالأحرى معظمها قد تحركت بسرعة وبمهارة وبخطى وبعزم لتخريب تجربة التنمية المستقلة من خلال القطاع العام مستغلين مناصبهم الرئيسية فى هذا القطاع ؛ فى تحقيق ثروات حرام وفى ربط هذا القطاع بالراسمالية الطفيلية التى كانت تنمو هى الأخرى فى أحشاء المجتمع المصرى ، وعلى الأخص بين متوسطى الملاك الزراعيين من أواسط الستينات . ولعل هذه الراسمالية الزراعية أن تتسم - فى المقام الأول - بكل سمات التخلف الريفى التقليدى من جهة ، كما تتسم بعدم الاستنارة وبالجهل وبالرغبة المحمومة فى تعويض خسائرها التى مُنيت بها منذ بدايات الحقبة الناصرية .

٢٢ - ومن هنا فنحر وإن كنا نوافق المؤلف فيما ذهب اليه من تكون الراسمالية البيروقراطية فى القطاع العام منذ الانفتاح بعامة ، إلا أننا نعتقد أن البدايات المبكرة قد حدثت قبل تبنى سياسة الانفتاح بسنين عدداً ، وإنها كانت تكويناً جنينياً فى رحم القطاع العام منذ انشائه تحديداً .

- Saleh, Saneya, 1986, **Egyptian Women Law : Theory and Practice**.
Unpublished Material.
- Special Correspondent Report, 1985," Women and Violence". In
Economic and Political Weekly, A Sameeksha Trust Publication,
Vol. XX, no. 12, March 23.
- Susan, Edwards (ed.) 1985 **Gender Sex and the Law**. Croom Helm,
London, U.K.
- United Nations, 1985, **Seventh United Nations Congress on the
Prevention of Crime and the Treatment of Offenders**, Victims of
Crime, the Situation of Women as Victims of Crime - Report of the
Secretary - General. Milan, Italy : 26 August - 6 September,
Paragraphs 29 - 37, pp. 8, 9.
- Zaalouk, Malak 1976 **"The Social Structure of Divorce Adjudication"**.
M.A. Thesis, American University in Calro.

References

Al Ahram, 1986 - 1987.

Annual Statistical Book for Egypt, 1952 - 1983.

**Fannon, Frantz, 1968, *The Wretched of the Earth*. Grove Press Inc.,
New York.**

**Harb, El Ghazaly, 1985, *Istiqlal Al Mara'a Fil Islam* (The Independence
of Women in Islam). Dar al Mostaqbal al Arabi, Cairo.**

**Higazi, Mostafa, 1980, *Al Takhaluf Al Ijtimaii : Psychologeyat Al
Insaan Al Maqhour* (The Psychology of the Oppressed Individual
in Under-developed Society). Beirut: The Arab Development
Institute.**

**Memi, Albert, 1973, *Portrait du Colonise*. Petite Bibliothèque Payot,
Paris.**

Mitchell, Alexander R.K., 1978, *Violence in the Family*. England.

**Radwan, Zainab, 1982, *El Nazareya Al Ijtimaiya Fil Fikr Al Islami*,
Dar al Maaref, Cairo .**

Sabah El Kheir

**·Sabek, El Sayyid 1985 *Figh Al Sunnah* (The Jurisprudence of the
Prophet's Tradition) Part II. Dar al Thaqafa, Qatar.**

and offer some financial support when necessary. A number of such bureaus were visited and it was discovered that although the idea was potentially very progressive it was not sufficiently developed or given sufficient attention. Most of the bureaus are not adequately staffed nor are they efficient. Moreover they are very poorly advertized and hence very few people frequent them. The Ministry of Social Affairs has traditionally been headed by women. It has also traditionally supported women's issues and appears to be the only source of formal and financial support to the family bureaus. It is here suggested that they be revitalized and reorganized to serve new functions in coordination with crises centers and shelters.

63 - As mentioned previously no shelters exist for battered wives yet in Egypt. Although a number of shelters do exist for divorced women, illegitimate children and migrant students. The present Minister of Social Affairs, a woman, Dr. Amal Osman, has in September 1987 promised to establish the first crises center or shelter for battered wives in Egypt. The shelter will be set up in the district of Shubrah, a very poor residential area. It will temporarily receive women in crises situations and will be under the supervision of the Ministry of Social Affairs. It will be linked up to the family bureaus and will in addition have their own staff members formed of social workers, psychologists, lawyers and doctors. Moreover the centers will be linked to the "Productive Family Program" also under the auspices of the Ministry of Social Affairs. The program aims at training women to become productive and develop new skills.

60 - One can only hope that sources of structural violence will whither away with increased development. However one cannot wait until such a time appears. Nor can one wait until societal and cultural norms condemn violence against women. Some practical steps need to be taken especially with victims having children and not knowing where to go especially that a lot of families do not encourage the return of wives and children home.

61 - It is here suggested that more efforts be made to bring the phenomenon to public attention and also create statistical data. Moreover it is suggested that voluntary societies and associations concerned with women's issues provide temporary and/or permanent shelter and refuge for female victims of domestic violence.

Commitments, Policies and Programmes of Government to Overcome the Problem :

62 - The only existent institutional help given to women in trouble is through the family counselling bureaus. These bureaus were founded in 1961 and exist in every district of the capital Cairo and in every province. They are staffed by social workers, psychologists, lawyers and religious dignitaries. The bureaus are appendaged to the Ministry of Social Affairs. They are not yet recognized by the Ministry of Justice. The bureaus receive cases of family discord, marital conflicts, child custody, financial problems as well as psychic and other ad hoc problems. They offer wives counselling on legal and religious matters

57 - The president of the parquet on the other hand believed that the source of all problems is women's insanity and uncouth behaviour. After the age of 35, according to him, women lose their peace and morality. They become involved in extramarital relations. Man can but be violent in such situations.

58 - A young medical doctor expressed his disrespect for most of the battered women sent to him in the public hospital for a medical certificate. He indiscriminately accused them of lying claiming that some woman in fact deliberately wounded themselves in order to have a case against their husbands. He then mentioned the example of a woman who came for a certificate for a case of forced abortion. Her husband had kicked her in the stomach causing abortion and the loss of her baby. The doctor's theory was that the woman was lying and probably carried an illegitimate child which she wanted to get rid of. The doctor refused her a medical certificate. Thus her sole piece of evidence was denied to her.

59 - The social worker was of course quite sympathetic to victimized women being herself a sensitive woman. However her societal role almost forced her into the traditional pattern of preventing family breakdown for the sake of the children. She herself described her role as being a painkiller. She simply temporarily soothed the aggrieved women but had no solution to offer in the long run.

is still not published and is a book on health, sponsored by Ford Foundation and written by a number of Egyptian women, with one chapter on forms of violence.

Official Attitudes Towards Wife Battering :

55 - It is obvious that attitudes of judges, magistrates and police officers towards battered or violated, abused women is part and parcel of the general societal attitudes towards them. Interviews of fifteen judges of a personal status court in Cairo revealed that to the judges women who came to court were nothing but prostitutes. They lied and were treacherous. They enjoyed violence and could not live without it. The reason why they chose to accuse their husbands is that they probably had a better sultor. (Zaalouk, 1976). A well renowned judge who dealt with cases of battered wives believed that women who were beaten were provocative women who did not abide by the teachings of Islam and tradition.

56 - The chief officer in the police station visited mentioned that the reason for present day family violence is women's irresponsibility and rebellion. Women were deemed to be foolishly arrogant. They provoked their husbands. A man comes back home hoping to find the peace and calm he yearns for after a long day's work. Instead he is met by a nagging wife. How can he help but hit her. The real problem has to do with all the silly ideas about equality between sexes!!.

52 - From a survey of the daily newspaper al-Ahram for a period of two months (July-August 1987) a number of crimes and acts of violence against women were depicted. These ranged from battering to rape, injury and murder. Although the reported incidents are meant to be objective accounts of facts, it is interesting to note that even such reports were biased by societal norms. For example a young female student who was raped by four men was reported not to have lost her virginity in the process, thus it appears it was alright. Meanwhile a young American woman was reported to have been raped, however after the investigations it was discovered that she was not originally a virgin. It is as though the latter fact was published to suggest that hence we should not sympathize too much with the victim since the fact that she was not originally a virgin meant that she was available anyway.

53 - During Friday prayers at one mosque, the shaikh commented on the former case of rape concerning the young student who was kidnapped and raped in a middle class residential area, by suggesting that the young girl was to blame since she should not have been out in the street at that time of the night. The girl, it was reported, had been kidnapped before her house when her male cousin was walking her home after a family visit at 9 p.m.

54 - With regard to education, no such programs exist on any institutional or informal level. The issue of wife battering or violence against women is totally neglected. The only work that has been done

50 - Moreover violence against women is almost always forgiven and allowed when the question of honour and chastity is at stake. Wife killing is accounted for in the law in cases of adultery.

Mass Media and Education :

51 - The Egyptian mass media, cinema in particular, is replete with the traditional scene where a man suspects a wife of infidelity, kills her or beats her. In the latter case even when the wife is innocent she will normally spend the rest of her years in grief and mourning and will always appear as the martyred mother seeking to catch a glimpse of her children in the father's custody. Never is violence presented as a societal issue in its ugly form. It is rather more presented as part of everyday accepted behavior whereby the audience will only sympathize with the woman for being unjustly hit if she proves innocent, rather than hit at all. In such a general environment of accepting beating of wives, husbands will easily have a case against their aggrieved wives, by mentioning in court or before the judge that he was provoked by a wife who went out of the house without his permission and was sloppy in the household. In one such case when the battered wife took her husband to court, the latter beat her in the court. The judges were sympathetic to the husband and simply attempted to calm him down. ⁽¹⁾

(1) A case reported by the social worker during a visit at the police station. The social worker normally follows the cases through, her job often involves home visits as well as accompanying women to court when necessary. But she mainly tries to advise women to maintain the family.

before court where judges will be responsible for the infliction of punishment.

49 - Culturally this has been translated to mean that men have the unconditional right to "educate" and punish their wives when the latter misbehave. Misbehaviour here ranges from verbal arrogance to inefficiency in housework. Most of the cases in the present study had ended up in reconciliation largely due to a number of societal pressures. The police aimed at reconciliation as well as social workers, judges and magistrates. Moreover the strongest source of pressure was the family. Reconciliation mainly signified that the wife drop the case totally and resume her marital life whilst the husband was not penalized and continued to inflate his male ego. In numerous cases, after the wife had filed a complaint at the police office, she would later go back and ask for the case to be dropped, as her family would not hear of it, nor would they support her or take her back in. Meanwhile during interviews with judges a number of them greatly expressed their distaste for the principle of penalizing a husband for beating his wife. In fact just recently the daily newspaper Al-Ahram reported that after one such case had appeared in court the husband protested against the application of the penal law number 58 of 1937 to wife battering since religion allowed for it. The judges accepted his defense and the case was postponed until the constitutional court revised the law and came to a decision.⁽¹⁾

(1) Reported in *Sabah El Kheir*, August 13, 1987, No. 1649.

count are claimed to be extracted or inferred from the philosophy of Islam which seemingly allows for wife beating.

48 - According to Islamic philosophers, especially the more enlightened members of jurisprudence, the women's verse in the Qoran did indeed mention hitting wives but under very specific conditions and with very special significance. The use of physical reprisal in a marital relation is allowed when all other forms and understanding and communication fail. Husbands will first protest by verbally reprimanding behaviour that is unacceptable to them morally, socially and psychically. If the wife chooses to ignore the husband's protest, he will proceed to restrain from all forms of emotional and sexual relations. If again this fails he will express his deep and continued protest by hitting his wife with a tooth pick, as a symbol of his protest and which serves to show that the purpose is merely to ascertain protest and not to be cruel to ones wife. ⁽¹⁾ There are many Qoranic verses and sayings of the Prophet which clearly forbid and curse cruelty to women generally and wives especially. (Sabek, 1985) . Moreover women may also protest against their husbands behavior by verbally protesting or seeking the help of relatives and finally by requiring that t he husband be brought

(1) For an enlightened view of women's position in Islamic society see:

al-Ghazali Harb, The Independence of Women in Islam, and Zeinab Radwan, The Social Theory in Islamic Thought (Dar El-Maaref, Cairo 1982)

against women are gender specific. They came as a result of universal hierarchical gender relations wherein men are in most societies dominant whilst women are subordinate. Women are being controlled sexually and economically (through labour and income). In the process of control women become the instruments through which the social system reproduces itself and through which oppression and inequality are maintained. Women in most underdeveloped societies become the final link in the "trickling down effect" of violence. They are by definition weaker, inferior and subordinate.

46 - Most cultures maintain a set of gender role expectations. These expectations appear rather similar in most societies regardless of the degree of development. Women are mostly expected to fulfill their roles as mothers and soothing laborious wives. Falling short of such role expectations appears as provocation calling for violent male reactions. (Edwards, 1985). Note the case of the two Ph.D. researchers afore-mentioned whereby the wife had asked the husband to participate in house-work.

47 - In most Arab societies, women are especially oppressed and regarded as inferior to men. They are expected to obey their male masters. The oriental male mentality does not easily tolerate equality amongst sexes. Many of the societies norms and ideologies on that

discussed in the Introduction of the paper. Men vented brutal behavior towards their wives for economic reasons which largely appeared as a function of the very difficult lives led by individuals in a developing country whose average per capita income in 1981/82 was in the order of 446.3 Egyptian pounds per annum (the equivalent of about 600 dollars per annum).⁽¹⁾ Economic oppression is practiced on many levels, note worthy housing and the standard of living all of which render the level of frustration fairly high amongst individuals and allow for a feeling of helplessness both of which are very important components of the violence formula.

44 - This is not at all of course to justify the phenomenon, but simply to point out to the structural dynamics of its manifestation. Apart from the political and economic objective conditions of violence, one needs to also look at general societal ideology and attitudes. In other words, why violence against women and to what extent is the phenomenon being tolerated ?

Community Response to Violence :

Cultural and Societal Ideologies Legitimizing Violence Against Women :

45 - Whilst violence against women is perceived as a structural phenomenon which is indeed part of the general violence against oppressed classes, the forms of control and coercion exercised

(1) See Annual Book of Statistics in Egypt, 1952 - 1983.

in his account. When the wife refused the systematic battering began. Another husband who was ill had asked his wife to sell her jewelry when the latter hesitated he beat her up. This cuts across classes.

41 - Other husbands claim to be "provoked" by far too demanding wives. One husband brutally beat his wife, who was not working and demanded financial support for herself and her five children. The husband claimed she asked for too much. The wife had asked for fifty Egyptian pounds* per month. An amount barely sufficient to feed one person. Another husband, a researcher and Ph.D. in a Research Institute violently beat his wife leaving behind a number of visible marks because she had dared to ask her husband to lend her a helping hand in the housework as she was also a Ph.D. and researcher.

42 - The phenomenon of economic exploitation and abuse of wives was not specific to a single class, but rather cut across all classes. The manifestation of the specific incidence however varied by class.

43 - Generally speaking very few cases appeared as cases of individual violence due to alcoholism or personality problems. Most of the cases appeared as the result of structural violence in society earlier

* The equivalent of about 20 U.S. dollars.

Economic Interest :

39 - Another fairly widely spread underlying cause for abuse occurred when several of the husbands had been beating their wives in order to end a relationship in such a way as not only to avoid divorce expenses and financial obligations, but also to gain control of the marital home. The housing problem in Egypt is so very acute that many couples indulge in violence over the flat. Couples may be quite sure that the continuation of marriage or cohabitation is impossible yet they will continue to live together and indulge in violence hoping to lead one of the partners out, usually the wife. The recent Egyptian personal status law had allowed mothering wives having the custody of the children to reside in the marital home in the case of divorce. A young housewife who had been battered by her husband, complained at the police station and yet was determined to continue cohabitation in the same flat even though her husband had repudiated her. According to the middle aged social worker this is not an uncommon situation in the Egypt of today. This syndrome is mainly a middle and lower class one.

40 - On the other occasions in the various reported cases husbands had been beating their wives for straight forward financial reasons, i.e. they wanted money off a richer wife. This was the case of a school teacher who had made some money in Arab countries and whose husband claimed that according to social norms she had no business having a separate bank account but should place her money

tensions. In the following I will attempt to highlight some of the reasons reported by the victimized women and the social worker. I will also attempt to correlate the reasons to the couples social class. No generalizations can here be made as the sample is yet fairly small. One can only make allusions to indicators of wider trends.

I - **Personality problems** : This was a terribly rare cause. Only recurring, when the husband suffered from impotence.

II - **Love stories and jealousies** : This featured as a very minor cause for battering and normally occurred between young couples, students in particular. Violence was in most such cases mutual even though it was the wife who filed the complaint. This is mainly a middle class syndrome.

III - **Polygamy** : On several occasions the husband had indulged in beating his wife simply because he wished to marry another and hoped the first wife would be intimidated by repeated assaults and so petition for divorce. In the latter case the husband had everything to gain since he in the first place wanted a separation, and yet did not wish to pay alimony and all the various financial obligations that accompany divorce. This appeared as a fairly prevalent pattern and cut across classes.

that not only uneducated lower class women came to the police station, but also some of the new emerging classes that emerged with the Infitah or open door economic policies, several examples were given of small scale businessmen and import/exporters as well as commercial agents, who battered their wives. Moreover university professors were included, military officers, pilots, school teachers, unemployed, plumbers, jewellers, government employees, university students and lawyers.

36 - Some of the victimized were unemployed housewives , others worked in professions ranging from school teachers, government employees, lawyers, medical practitioners and university students.

37 - it therefore, appears that the phenomenon is not specific to a single class nor to non-working housewives. However, the causes of violence it appears vary with class.

Reported Causes of Battering :

38 - In most Western studies the causes of violence are related to psychological personality problems in the form of sadomasochistic relations or heavy drinking and alcoholism on the part of the husband. (Mitchell, 1978). In the case of Egypt most of the reasons for domestic battering could be traced back to economic reasons and stress situations from the increased oppressive quality of life and the general

responsibles at the police station, it is indeed a factor to be contended with.

Class Origins of the Battered Women

33 - According to the officers at the police station and the social worker, most battered women who complained legally were lower class. Middle class women were, according to them, normally far too shy to reveal their troubled family life publicly. They are usually much more prone to bear with it. Lower class women will not only complain in court, but will themselves attempt to physically retaliate.⁽³⁾ Officers are not terribly sympathetic to these types of lower class women.

34 - It is however the opinion of the president of the parquet that wife battering occurs at all levels of the society and mostly amongst the educated. His belief is that the major causes behind battering are : a) economic crises including the emigration of labourers to Arab countries which causes family problems and allows for adulterous wives, and b) the ascending liberation of women's movements which he referred to as "rebellious behavior".

35 - From the cases examined in the present study it appears

(3) Information obtained through interviews during the various visits to the police station, in October/November, 1986.

the parquet and the social worker, almost all the cases end up in reconciliation. One officer observed that in some cases the wife will have filed numerous complaints and will have been battered by her husband over an extended period. However the minute an apology is made the legal process is interrupted by the aggrieved wife. Rare are the cases when retaliation is insisted upon by the wife. Even more rare are the cases when husbands have actually been imprisoned. Although some studies very definitely point to the fact that punishment by imprisonment was found to act as preventive element in continued battering by husbands. (Edwards, 1985, p.205).

32 - As in other societies, in Egypt the role of the police and legal system generally has been one of "Peace Keeping" or mediator. Except on extremely rare occasions when it has been deemed necessary to take harsh measures against the aggressor. On one occasion the president of the parquet insisted to imprison the aggressor for he had not only battered his wife, but had in the process injured his 3 year old daughter.⁽¹⁾ On another reported case, a husband had been sentenced to one year in jail after publically slapping his upper class wife at work.⁽²⁾ The last incidence might lead one to ask is class here a relevant factor in the types of punishments inflicted? According to discussions with

(1) This case was dug up during a visit to the police station.

(2) Case reported in Al-Ahram daily newspaper, Tuesday : October 14th 1986, p.5.

28 - Upon arrival to the police station a young officer will attempt to first appease the women and advise her to reconcile. If she accepts he will refer her to the social worker at the police station. If she refuses and adamantly insists to go through all the procedures the complaint is filed and the aggrieved person is required to go for medical check-up to examine the gravity of the assault.

29 - Once the report is finalized and medical check-up completed the aggrieved is referred to the "Parquet" for investigation. No witnesses are required. The aggrieved's statements and medical check-up are sufficient evidence. Once again the aggrieved may relinquish her accusation or choose to push it further to court. If she decides to relinquish her case the president of the parquet or various other magistrates will suspend the case or choose to send it to court in which case the judge will not pursue the case.

30 - If however the aggrieved or victimized wife decides to pursue her case it may then either be finalized and decided upon at the investigation level or it will go for a court session. The parquet is an investigating authority which may be authorized to keep the accused in custody until the case is observed in court.

Outcome of Legal Procedures :

31 - According to the police officers, magistrates, president of

Article 242 states that inflictors of beating not causing any of the above mentioned harm will be imprisoned for not more than a year and will be charged with a fine not less than ten pounds and not exceeding 200 Egyptian pounds. If in the act of beating, weapons, sticks or tools are employed causing injury, the aggressor will be imprisoned. ⁽¹⁾

26 - Another law dealing with injured and or battered wives, is the personal status law, allowing women the right of divorce on the grounds of harm inflicted upon them by their spouse. Harm being here either by word or deed. Once the wife has proved the injury she may want to sue her husband in court and also petition for divorce. (Al-Attar 1985, pp. 202 - 208).

Legal & Police Procedures Followed by Aggrieved Women :

27 - The very first step taken by a woman who wishes to end her husband's violent behaviour, short of family intervention and negotiation, is to file a complaint in the nearest police station. Most of the cases studied in the pilot survey had been advised to go to the police station by friends and neighbours. The afore-mentioned survey on legal consciousness seems to indicate that more and more women are becoming aware of legal protective channels.

(1) The Ministry of Justice, Law No.58 for the year 1937. The Penal Code and its Amendment.

eager or keen to perform its role as a source of support to the wife. Rather women who have been violated against are very often faced with situations where they are let down by the family or advised to accept this form of socially accepted behavior. Especially poorer families are most unwilling for economic reasons to care for their battered daughters and children. In urban areas battered women are more and more supported emotionally by friends and neighbours. (Zaalouk, 1976)⁽¹⁾

Legal Provisions :

25 - The law protecting battered wives is the Penal Code no.58 of 1937 and its later amendments, which does not particularly deal with the phenomenon, but is concerned with the act of beating generally in society. The measures are found under the third book entitled Crimes & Misdemeanors Directed Against Individuals, chapter one on Killing, Injuring and Beating. Articles 240-243 deal with the Act of Beating. Article 240 stipulates that aggressors causing permanent disablement as a result of beating and or violence shall be sentenced to prison for a period of from three to five years. Article 241 stipulates that inflictors of physical pain or beating causing incapacity for a period of 20 days shall be imprisoned for not more than two years, or shall pay a fine of not less than 20 Egyptian pounds and not more than 300 Egyptian pounds.

(1) In the Study on Divorce Cases Brought to Court, it appeared that female litigants got most of their support from friends and neighbours.

officers who have been in charge of such cases over periods of 10 - 15 years claim that the incidence of reported wife battering are increasing. Moreover, the president of the parquet also stresses the increasing incidence of reported cases. Now of course this may be a sign of the diminishing tolerance of women for behavior of this kind in society, we are only left with the impressions of those active in the legal and police machinery.

22 - Meanwhile judging from divorce petitions presented to one of the major Cairo personal status courts, quite a large number of women greatly suffered from physical violence and illtreatment. (Zaalouk, 1976). Meanwhile in a recent survey conducted upon 118 working urban women, on the extent of legal consciousness, the majority of the women seemed to want to include within the marriage contract a clause requiring that husbands treat their wives well. (Saleh, 1986). This may be taken as an indication of the normal state of affaire being ill treatment.

23 - Traditionally of course battered women had recourse to their families as the sole support system available. This continues to be pretty much the case in the country-side. However in the city there are signs of change.

24 - The traditional family, for economic reasons, is no longer

the practice is fairly widely spread.

19 - In a number of Western societies as well as few non-western societies, India being in the forefront, societies have been established to protect or aid battered wives. These societies provide shelter and counselling for these women suffering in isolation and seeking help. Walking out on a marriage for reasons of economic and emotional dependence may often appear far more impossible than coping with and tolerating physical violence. Thus women very often are in dire need of counselling emotional and psychic support, as well as shelter for themselves and children. In the West it has been discovered that those women seeking help are far less interested in retaliation against aggressive violent husbands than they are in finding a safe place to start a new and sane life. (Mitchell, 1978, pp.73 - 74).

20 - In Egypt it was discovered from this research that violence produces great family disorders, particularly with regard to children, since women and children in the absence of shelters and crises centers, are often forced to remain in very violent environments for all their lives.

21 - In Egypt no institutions exist to accommodate battered women. Although statistics on the matter are generally absent there are a number of indicators that seem to point to the increase. Police

Commission on the Status of Women at its thirtieth session adopted resolution 1984/14 in which it requested the Secretary-General to convene a seminar of experts on family violence, "taking into account what may emanate on this subject from the Seventh Congress..... with a view to making recommendations to combat this abuse" - In this connection, the attention of the Congress is drawn to the recommendations and resolutions of the International Seminar on Violence in the Family, convened in 1983 by the Alliance of Non-governmental Organizations on Crime Prevention and Criminal Justice in cooperation with the Secretariat.

18 - Domestic violence encompasses a range of abuses that occur in house-hold or community settings. These include physical violence or force by a spouse or partner in a consensual union, which in its more serious forms almost always occurs against a female victim. Many legal systems and cultures have long permitted the physical chastisement of wives and female dependants by men. Many marriages involve serious or chronic violence, and in fact coerced sexual relations and sexual abuse are far more common inside than outside marriage. In one country, according to the secretariat's survey data. Although no data were available from which to deduce the exact extent of wife assault, it was estimated that 1 in 10 women were married or involved in a common law relationship were physically battered. (U.N. 1985, pp. 8 - 9). Other statistics collected from Western society indicate that

Violence Against Women in the Family and Its Impact on Society :

15 - The term battered wives was coined during the seventies to draw the attention of society to the fact that women or adult females are also victims of beating just as children are. In fact often times both women and children become simultaneous victims.

16 - Wife battering has caught the attention of many non-governmental associations both on the national and global level, and for good reasons. "Violence in the family has been identified by international bodies as a problem that requires urgent attention. The mid-decade world conference of the United Nations Decade for Women adopted resolution 5 on battered women and violence in the family, in which it was stated that violence in the home and in the family as well as in institutions, and in particular physical, sexual and other forms of abuse of women, constitutes an intolerable offense to the dignity of human beings as well as a grave problem for the physical and mental health of the family as well as for society.

17 - The regional preparatory meetings for the Seventh Congress, the Committee on Crime Prevention and Control at its eighth session and the Interregional Preparatory Meeting on Victims of Crime emphasized that domestic violence should be considered by the Seventh Congress under the topic "Victims of Crime". Furthermore, the Economics and Social Council, on the recommendation of the

the social worker in charge of dealing with domestic violence. She had been on the job for nine years and served as my key informant. Several police officers were interviewed on various procedural statistical and attitudinal matters. The parquet of the same district was visited and magistrates interviewed. Judges dealing with such cases were also interviewed as well as various specialists working in family counselling bureaus.

The General State of the Art :

14 - The present study which is a very first attempt in this very dark and obscure area of domestic violence is of course very preliminary and wanting in hard facts. A major shortcoming of the study is the absence of statistics on the matter. The violent act of beating in society is generally classified in police stations as general beating. Hence statistics on the specific act of wife battering, although not totally impossible, would require mammoth efforts. It would basically mean going through all the records hoping to recognise from the report when the beating involves spouses. This exercise is not certain to be successful as the records do not specify kinship relations. Nevertheless statistics are a very important need if studies in that field are to be of any significance or avail. Meanwhile no study exists to the knowledge of this author on the topic. Moreover, whilst family counselling bureaus do produce statistics on family conflicts, they do not specify if they are violent or mild ones.

Interrelated. Such forms vary from baby battering, to child neglect and abuse, to school refusal where children vehemently refuse to go to school and thence become the subject of parental violence, adolescent violence in the home, violence between spouses to sexual violence. (Mitchell 1978, pp. 57 - 82)

12 - This paper is an attempt to deal with one of the least easily dealt with forms of violence in the home, namely wife beating. This form is very difficult to tackle due to the very loose legal definitions, the secrecy surrounding family matters and all the various societal norms, the prevailing ideological beliefs and attitudes regarding women's duties and obligations, men's rights and privileges and the various justifications used which center around women being regarded as socially pathological. The paper will place the act of wife beating contextually. I.e. within Egyptian society which differs from Western society on a number of levels. The differences will at times be reflected in the phenomenon of battering. We shall attempt to refer to the cultural differences as we go along.

13 - The present paper is based on a preliminary pilot study of 50 cases of battered wives reported in one of Cairo's police station, over a period of nine months. The police station is situated in a Cairean district which combines a number of residential areas representing different socio-economic conditions. The cases were examined with the help of

are left with discrimination and aggression generally. (Higazi, 1980, pp. 184 - 186)

9 - Underdeveloped societies are characterised by disharmony and lack of equality between the power structure and the masses. Such a state of affairs has a "trickling down" effect upon all forms of human relations. So that in the final analysis even love and sexual relations are oppressive.

10 - Individuals in underdeveloped societies live in a reality of terror and oppression and unsettling feelings. Violence becomes a way of life both in its obvious and latent forms. The inequality of relations generally an important of violence has a trickling down effect upon all wakes of societal life and becomes further magnified on the family level, where the clear physical inequality of dominant males and submissive women and children become the chosen stage for daily violent activity. (Higazi, 1980, pp. 202 - 206)

11 - Domestic Violence :

Violence as a result of all the above is expressed from within the family. It is the "tricking effect" of the broader society. It reflects tense and unnatural power relations where the victims as in the broader society feature as the weakest and most oppressed. Forms of family violence have varied although most studies will tell us that they are

structural for it is a reaction to a system which thrives on the political and economic oppression of individuals and social injustice, both of which are integral component of underdevelopment.

7 - Violence in underdeveloped societies takes on many forms and shapes. It may be passive at times, disguised at other, or even symbolic when individuals choose to direct their violence against the breaking of societal laws and norms. Violence may be outer directed or inner directed if and when individuals choose to direct their violent acts to themselves or those very close to themselves. Moreover, violence may take on an existential dimension, i.e. it may be a general way of life whereby individuals under constraint threat and permanent tension enter into oppressive and discriminatory relationships. (Higazi, 1980, pp. 173 - 179)

8 - The individual in underdeveloped societies who has greatly suffered from chronic and systematic violations of his rights as a human being will not hesitate to perpetuate the system by violating the rights of others. The world of underdevelopment resembles a jungle, it is full of wolves who are constantly alert to possible violations and attacks upon their human rights even when the general atmosphere appears on the surface to be calm and complacent. The truth of the matter is that the type of relations born in such an atmosphere are tense, oppressive and discriminatory. Understanding and sympathy are absent. Instead we

psyche and personality make-up of the Algerian after the liberation war and the nature of the violence experienced is similar to the personality type of the American side street rapist or underground aggressor. (see Fanon, 1968. and Memi, 1973) . Nor is it likely that families living in Refugee camps, under inhuman conditions, experience the same forms of violence as those families living in an environment of peace and development.

Violence in Third World Underdeveloped Societies :

5 - In underdeveloped societies violence takes on a specific form, structure and meaning . Violence in such societies is by and large more intense and wide spread, even in its latent forms. It certainly carries a very high component of frustration and humiliation. Violent behavior in underdeveloped societies is the very last resort man will have recourse to for purposes of survival. It is a weapon used by subservient humiliated individuals who seek to remedy societal distortions, structural oppression and to regain self esteem. Violence is normally employed when individuals feel threatened and when normal dialogue appears dysfunctional. It is a last resort when individuals know for sure that their voices will never be heard save through violent action.

6 - Violence in such a society is akin to underdevelopment, it is the other side of the coin. It is born with oppression. Violence is here

which are non-physical or simply the threat of violence. We must keep in mind that violence may simply be a structural atmosphere, or may be inflicted upon the brains of a human being or his emotions without having re-course to the physical. Thus another definition of violence which appears slightly more adequate and useful is that "Any individual or group is subject to violence when it faces the threat of coercion or is disciplined to act in a manner required by another individual or group".⁽¹⁾

3 - Acts of direct violence, or the mere externalisation of violence through physical assaults may simply be the symptom of deeper violence which lies within the social structure, in other words it is not enough to define violence or describe it, but it is equally important to dig up some of its components. Violence is to do with frustration, oppression and competition over very scarce resources. Frustration under pressure and oppression is one of the important components of the violence formula along with other components which may not be all that structural, i.e. have more to do with the individual personality component. Violence, unlike simple aggression, has to do with destruction, which is another component of the violence formula. It is excessive aggression which aims at destruction.

4 - Violence is world wide. It is a universal phenomenon. However it varies in accordance with local conditions, both in its form and intensity. (Mitchell, 1978, Preface). It is quite unlikely that the

(1) "Women and Violence", p. 491 .

Violence in the Family
The Case of Wife Battering in Egypt
Malak Zaalouk *

On the Concept of Violence Generally :

1 - The concept of violence may be defined in various ways. It may be defined narrowly or very broadly. The act of violence must be distinguished from that of mere aggression. While an acceptable amount of aggression is a normal state of affairs, violence on the other hand is not. Broadly and generally speaking violence may be defined as any state of exploitation within which any relationship of domination and subordination is defined as a violent one. On the very narrow end of the definition violence might be confined to very specific acts of physical violence. Both extremes here are not very useful or adequate.⁽¹⁾ Other definitions take a semantic position, hence the Chamber's Twentieth Century Dictionary defines violence as excessive, unrestrained or unjustified force, outrage or injury. Webster's Dictionary defines violence as the act of moving or acting characterised by physical force, especially by extreme or sudden, or by unjust and improper force . (Mitchell, 1978, p.11)

2 - All the above definitions seem to exclude forms of violence

* Ph.D, Sociology. Expert, The National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

(1) Special Correspondent report "Women and Violence" in Economic and Political Weekly, a Sameeksha Trust Publication, Vol. XX No. 12, March 23, 1985, p. 491.

The National Review of Social Sciences

Vol. 26

January 1989

No. 1

Contents

in English :

Violence in the Family : The Case of Wife Battering In Egypt.

Malak Zaalouk

In Arabic:

The Egyptian National Character

Ahmad Zayed

The Press and the Open Univerlisy

Nagwa Hussain Khalil

The jordanian Society In the Folk Songs

Ahmad al - Rabalaa

Dialectical Materialism

Ibrahim al - Issawi

Conferences

Dissertations

Book - reviews

The National Review of Social Sciences

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

Editor in Chief
Ahmed M . Khalifa

Assistant Editor
Ezzat Hegazy

Correspondence :

Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .

Price :

US \$ 5 per issue

US \$ 10 per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and
Criminological Research
Cairo

CONTENTS

In English:

Violence in the Family: The Case of wife
Battering in Egypt

In Arabic:

The Egyptian National Character

The Press and the Open University

The Jordanian Society in the Folk Songs

Dialectical Materialism

Conferences
Dissertations
Book Reviews

